



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر
في العلوم التجارية - تخصص: بنوك وأعمال

بعنوان:

أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة قياسية- -

إعداد الطالبة:
- بن ويس خيرة

تحت اشراف الدكتور:
لحول عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ.......................................رئيسا
الأستاذ.......................................مشرفا
الأستاذ.......................................ممتحنا
الأستاذ.......................................ممتحنا

السنة الجامعية:2015/2014

الشكر والعرفان

أحمد الله العلى القدير على توفيقه لي في إنهاء هذا العمل فله الحمد والشكر لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

بعد شكر المولى عزوجل أتقدم بخالص عبارات الشكر والعرفان إلى كل من:

الدكتور الفاضل " **لحول عبد القادر**" لقبوله الإشراف على هذا العمل وتصخيره لوقته وجهده في متابعته، وهو الذي كان لي بمثابة الأخ الذي ساندني طيلة مشواري الدراسي في الجامعة فجزاه الله عني كل خير وجعلها في ميزان حسناته.

كما لا أنسى رئيس التخصص الدكتور "**بلعربي عبد القادر**" والذي كان له الفضل في تشرفنا بالالتحاق بهذا التخصص والدراسة فيه.

وإلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة سعيدة.

كما أتقدم بالشكر لكل من الدكتور" **بن قدور علي**" والأستاذ "**رملي محمد**" والذين قدما لي يد المساعدة.

و إلى كل من وقف معي ودعمني من بعيد أو قريب على إنجاز هذا البحث بجهده ووقته ودعائه.

- بارك الله فيكم جميعا-

الإهداء

إن الحمد لله نحمده ونستغفره ونشكره على جميع النعم، والصلاة والسلام على هدي الخلق وأفضل المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى من كله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل أسمه بكل افتخار " أبي الغالي" أطال الله في عمره.

إلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه، إلى من علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف " أمي الحبيبة" أطال الله في عمرها.

إلى سندي في هذه الحياة من لا تحلو الدنيا بدونهم " أخوتي " و" أخواتي".

إلى من أعتبرها بمثابة أمي الثانية منبع العطاء " دريسي خديجة" .

إلى من كانت لي أخت وصديقة " حيمور أسماء".

إلى كل من تشرفت بكسب العلم منهم أساتذة الكرام ، خاصة أستاذي وأخي الدكتور " لحول عبد القادر" وإلى كل من الأستاذ" بوعلى هشام" والأستاذ " بومعزة عبد القادر".

إلى أعز صديقاتي: سمية، ناريمان، زهرة، فضيلة، رقية،حسنية ،كلتومة.

خيرة

قائمة الجداول:

قائمة الأشكال:

التشكرات

الإهداء

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

المقدمة.

المقدمة :

إن التطورات المستمرة التي شهدها العالم في النصف الأخير من القرن الماضي، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بظهور الأزمات المالية والاقتصادية العالمية و تفاقم بعض المشكلات الاقتصادية على غرار التضخم و البطالة و تزايد حجم المديونية الخارجية واختلال وضعية ميزان المدفوعات لمختلف الدول و حدوث الكساد الاقتصادي العالمي .

كل تلك الاختلالات أثّرت على المتغيرات و المؤشرات الاقتصادية الكلية، و أدت إلى اختلال الأفكار و تباين السياسات النقدية، هذا ما نتج عنه بروز مظهر جديد للسياسة النقدية. حيث تعتبر السياسة النقدية أحد أشكال سياسات الاستقرار التي تنتجها الدول من أجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية المختلفة التي صاحبت التطور الاقتصادي، كون السياسة النقدية تمثل الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية العامة، فإن ذلك يتطلب درجة عالية من التنسيق مع أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى .

تعتبر السياسة الاقتصادية للدولة و نوعيتها من أهم الأسباب التي تزيد و تضعف من معدلات النمو الاقتصادي. و لقد حظيت دراسة أثر هذه السياسات على عملية النمو خاصة النقدية منها باهتمام العديد من الاقتصاديين سواء على شكل نماذج نظرية أو تطبيقية، و ذلك من خلال دراسة أثر هذه السياسة النقدية بصفة خاصة على النمو الاقتصادي.

حيث سعت الحكومات الجزائرية المعاقبة منذ الاستقلال إلى اعتماد العديد من البرامج والإصلاحات قصد دفع عجلة التنمية و بناء اقتصاد قائم بذاته و قادر على مجابهة مختلف التغيرات الحاصلة على الصعيدين الداخلي و الخارجي. من أجل ذلك أطلقت برامج في سنة 1978 والتعديل الهيكلي في سنة 1986 و الهدف الأساسي منها هو رفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر بالتركيز على تنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، و قد استندت في ذلك على وسائل و أدوات السياسة الاقتصادية العامة على غرار السياسة المالية و السياسة النقدية.

من خلال ما تقدم يمكننا طرح الإشكالية العامة كما يلي:

ما مدى تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية السابقة الذكر ارتأينا صياغة جملة من الأسئلة الفرعية تظهر كالآتي:

1. ما مفهوم السياسة النقدية؟ وما هي أدواتها؟

2. ما هي أهم النظريات المفسرة لها؟

3. ماهي أهم النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي؟

4.ما العلاقة يبن السياسة النقدية والنمو الاقتصادي؟

فرضيات الدراسة:

1. ساهمت البرامج و الإصلاحات المطبقة في الجزائر إلى دعم معدلات النمو الاقتصادي.

2م. ليست هنالك علاقة بين كمية المعروض النقدي و معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهداف البحث:

تتمثل أهم الأهداف التي نصبو إليها من خلال قيامنا بهذه الدراسة في:

1- التعرف على أهم المفاهيم، النظريات والنماذج التي عرفها الفكر الاقتصادي حول السياسة النقدية و النمو الاقتصادي.

2- البحث في العلاقة التي تربط السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي و بيان دور الدولة في ذلك.

3- عرض أهم الدراسات النظرية والتطبيقية التي قام بها اقتصاديون حول هذه العلاقة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية بحثنا في دور النمو الاقتصادي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية على حد سواء، حيث يعبر عن مستوى الناتج الداخلي و متوسط الدخل الفردي و هو الأمر الذي يمس الاقتصاد الوطني، لذلك وجب دراسة أهم محدداته و أهم المتغيرات و السياسات التي يمكن أن تؤثر فيه، حيث اخترنا منها في دراستنا هذه السياسة نظرا لدور النقود في التأثير على مختلف المؤشرات الاقتصادية كالبطالة و التضخم.

أسباب اختيار الموضوع:

* الاهتمام بمواضيع الاقتصاد الكلي .

* باعتبار الموضوع في التخصص.

* معرفة مدى نجاعة سياسة بعض الدول في معالجة الأزمات المالية عن طريق ضخ كميات الكتلة النقدية و مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي.

منهج البحث:

لمحاولة الإجابة على إشكالية البحث قمنا باعتماد المنهج الوصفي من خلال وصف مختلف المفاهيم و النظريات التي تتعلق بالسياسة النقدية و النمو الاقتصادي و ذلك في الفصلين الأول و الثاني، بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال إبراز العلاقة بين السياسة النقدية و النمو الاقتصادي باستخدام برنامج (EViews8) .

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي أجريت في هذا الموضوع، الدراسة التي قام بها محمد صالح(2000) بعنوان " السياسة النقدية في سوريا وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي" وهي أطروحة دكتوراه تهتم بدراسة أثر السياسة النقدية في سوريا على الناتج المحلي، والنتيجة الأساسية التي توصل إليها هي أنه هناك أثر للكتلة النقدية على الناتج الداخلي الخام في سوريا.

ودراسة وائل محمد علي الزغبي (2005) بعنوان " أثار السياسة النقدية المتوقعة وغير المتوقعة على الأداء الاقتصادي في الأردن " وهي مذكرة ماجستير ، حيث توصل إلى نتيجة أن هناك أثر للسياسة النقدية المتوقعة على النمو الاقتصادي في لاقتصاد الأردني.

ودراسة بنابي فتيحة(2009) بعنوان " السياسة النقدية والنمو الاقتصادي" وهي مذكرة ماجستير ،حيث بينت هذه الدراسة أن هناك تأثير حقيقي للسياسة النقدية على النمو الاقتصادي، فالسياسة النقدية من خلال مختلف أدواتها تقوم بالتحكم في الكتلة النقدية وفي معدلات التضخم التي لها علاقة عكسية مع لنمو الاقتصادي.

صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء قيامنا بهذه الدراسة :

- عدم القدرة على تنويع المراجع في بعض المباحث والمطالب وهذا راجع إلى قلتها
- صعوبة إيجاد الإحصائيات المتعلقة بالنمو الاقتصادي خاصة في الجزائر.

حدود الدراسة:

سوف نتطرق في تناولنا لموضوع الدراسة إل العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1970-2013)، يرجع سبب اختيار هذه الفترة للإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر، لمعرفة مدى نجاعتها.

تقسيم البحث:

لتفصيل أكثر في الموضوع نقوم بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، نتطرق في الفصل الأول لمختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية، أهدافها و أدواتها، ومختلف النظريات المفسرة لها. في الفصل الثاني سنبحث في المفاهيم و المقاييس المتعلقة بالنمو الاقتصادي، وكذا مختلف النظريات والنماذج المفسرة له.أما في الفصل الثالث فنبحث في طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي من خلال دراسة التأثير المتبادل بين الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي عن طريق تطبيق برنامج Eviewz08 .

الفصل الأول

تمهيد:

تعتبر البنوك المركزية السلطة النقدية المفوضة للقيام بعدة مهام أساسية لاقتصاد دولة ما والمسؤولة عن الجهاز المصرفي، وذلك من خلال خلق التوازن في السوق النقدية باستعمال ثلاثة أدوات :الاحتياطي الإلزامي ،سعر الصرف، السياسة النقدية والتي تعتبر موضوع بحثنا هذا ،قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تمثلت في مايلي:

المبحث الأول تطرقنا إلى الأساس الفكري للسياسة النقدية وذلك عند الكلاسيك وفي التحليل الكينزي بالإضافة إلى منظورها من طرف النقديون،

أما المبحث الثاني فتمثل في ماهية السياسة النقدية، تعريفها، وأدواتها، وأهدافها، بالإضافة إلى قنوات إبلاغها

والمبحث الثالث :واقع السياسة النقدية وإجراءات تفعيلها من خلال شروط نجاحها وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية بالإضافة إلى حدودها في الدول النامية وفعاليتها في الدول المتقدمة.

المبحث الأول: الأساس الفكري للسياسة النقدية

تهتم النظرية النقدية بدراسة وتحليل وتفسير التغير في قيمة النقود ومدى انعكاس ذلك على المتغيرات الاقتصادية عامة ، وعلى المستوى العام للأسعار خاصة[1] ،نظرا لأهمية السياسة النقدية والدور الفعال الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية ، وهذا ماجعلها تتطور وتمر بعدة مراحل حتى أصبحت على وضعها الحالي، نتعرض في هذا المبحث إلى التطورات التي شهدتها السياسة النقدية عبر مختلف المدارس الاقتصادية.

المطلب الأول: السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي والحياد النقدي

ترتكز النظرية الكمية للنقود على ماجاء به الاقتصادي الفرنسي (ساي) والمعروف بقانون ساي للأسواق (قانون المنافذ) والذي يعني أن المشروعات بإنتاجها للسلع والخدمات تتحصل على مدا خيل في شكل أجور وأرباح وفوائد، يساوي تدفق (قيمة) هذه السلع والخدمات ،واستخدام هذا الدخل يولد تدفقا للطلب يغذي من جديد عملية الإنتاج ...

إن الفكر الكلاسيكي الذي كان سائد في القرن التاسع عشر ميلادي اعتمد على مجموعة من الأفكار الأساسية وهي:[2]

- الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- المنافسة التامة.
- الاستناد النظري على قانون ساي للأسواق – قانون المنافذ- والذي يعني أن أي عرض يخلق طلبا عليه.
- ازدواجية التحليل – استقلالية المتغيرات الحقيقية على المتغيرات النقدية-
- عرض النقود معطى وليس متغير داخل النموذج
- سعر الفائدة يتحدد بتحقيق المساواة بين الادخار والاستثمار
- التوازن يتحقق عند مستوى التشغيل الكامل، أي يستبعد حدوث بطالة ويؤدي وجود اليد الخفية إلى التوازن إذ ا ماحدث الاختلال.
- حيادية النقود.
- الادخار دالة لسعر الفائدة (دالة متزايدة)
- الاستثمار دالة لسعر الفائدة (دالة متناقصة)
- عدم خضوع الأفراد للخداع النقدي باعتبار أن سلوكهم محكوما بكميات عينية [3]

---

[1] - عيسى الزاوي :اثر الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية،رسالة ماحستر في علوم التسيير ،فرع نقود ومالية،جامعة الجزائر،2008،ص22

[2] - احمد أبو الفتوح الناقة: نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مكتبة الإشعاع الفنية ،الإسكندرية ، 2001،ص318

[3]- بوزعرور عمار : السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،فرع التخطيط،جامعة الجزائر 2008،ص91

(*) اليد الخفية : إذن اليد الخفية عند آدم سميث هي تلك القوانين والآليات التي تمنع شيوع الفوضى والظلم عندما يسعى كل فرد إلى تحقيق مصلحته الخاصة، وهذه الأخيرة في نظر آدم سميث هي الكفيلة بقيام نظام دقيق هو نظام السوق، الذي يسير وفقا لقوانين محكمة التي تعمل على توفير حاجات ورغبات الناس بفعالية كبيرة وبأسعار تنافسية، غير أن قوانين السوق التي تحقق بها هذه الآلية" اليد الخفية "هدفها، المصدر:الطيب

لقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن النمو يتحقق تلقائيا دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ،وقد اعتقدوا أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما عند مستوى التشغيل الكامل، ومن رواد هذه المدرسة نجد: فيشر ، ألفريد مارشال، بيجو،وغيرهم

أ) **فرضيات المدرسة:**

وهناك قاعدتين أساسيتين تعتمد عليها النظرية الكلاسيكية وهما:

قانون ساي:

والذي ينص على أن العرض يخلق الطلب الخاص به أي أن الاقتصاد الوطني في حالة التشغيل الكامل ، فالإنفاق الكلي (الطلب) سوف يكون دائما كافيا في ظل الاستخدام الكامل (العرض) ،وذلك بسبب تفاعل قوى السوق حسب نظرية ادم سميث في اليد الخفية*

تقلبات أسعار الفائدة:

يتقلب معدل سعر الفائدة لجعل المنظمين يستثمرون ادخار العائلات فتتحقق المساواة بين الادخار والاستثمار للمحافظة على الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل ، بحيث أن سعر الفائدة يتناسب طرديا مع الادخار وعكسيا مع الاستثمار [1]

ثبات سرعة تداول النقود(V):

فسرعة دوران النقود تعتمد على عوامل لاتتغير كثيرا مثل أنماط الإنفاق وأساليب الدفع وثروة الفرد وأسعار الفائدة والتضخم المتوقع ،والمستوى العام للأسعار و دورة الأعمال والاتجاه السياسي والاقتصادي للبلد ، فهي متغيرات مستقرة في المدى القصير أي من منظور السياسة الاقتصادية فان البنك المركزي لن يستطيع التأثير في معدل النمو الاقتصاد من خلال زيادة عرض النقود [2]

ب) تشكيل وتطور النظرية الكمية التقليدية:

ب-1/ التحليل بالمبادلات :

معادلة التبادل ل فيشر Fisher :

لقد لخص " ايرفنج فيشر" كل الأفكار والآراء التي سبقته من"جون بودان" في القرن السادس عشر (ق16) ، وأراء " دافيد هيوم ،وكانيتيون" في معادلة تعريفية بسيطة تقضي بأن أي تغير في كمية النقود المعروضة سيحدث تغير بنفس النسبة والاتجاه في المستوى

داودي : تقسيم العمل، اليد الخفية و الحافز الاقتصادي،بين ابن خلدون وأدم سميث، مجلة العلوم الإنسانية جامعة بسكرة ، العدد الثامن، 2005،ص07

[1]- محمد صالح القريشي: اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية ،أثراء للنشر والتوزيع،عمان ،الطبعة 2009،1 ص97

[2]- عباس كاظم الدعمي :السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية ،دار الصفاء ،عمان،ط 1 -2010 ص29

العام للأسعار سواء ارتفاعا ا و انخفاضا ، إذ يكون مجموع قيم المبادلة مساويا للمبالغ التي دفعت في تسويتها وذلك على أساس فرضيات ثبات حجم المبادلات عند مستوى التشغيل الكامل الذي أصبح فيما بعد ثبات حجم الإنتاج ، وثبات معدل التداول النقدي وذلك حسب المعادلة التالية: $MV=PT$

M: كمية النقود ، V: سرعة دوران النقود ،P: المستوى العام للأسعار

T: حجم المبادلات.

وتشير هذه المعادلة إلى العلاقة التناسبية بين التغير في المستوى العام للأسعار ، والتغير في الكمية المعروضة للنقود ، وفي ظل توفر الفرضيات السابقة ، وهذا مايقضي بضرورة التحكم في كمية النقود إذا ماأريد التحكم في المستوى العام للأسعار

ومن جملة الانتقادات الموجهة لهذه المعادلة هو عدم استقرار سرعة دوران النقد خاصة في الأجل القصير،كما أن الاقتصاد ليعمل دائما عند مستوى التشغيل الكامل [1]

ب-2/ التحليل بالأرصدة :

معادلة كامبريدج :

في الوقت الذي كانت فيه النظرية الكمية للنقود تأخذ لها صيغة معتمدة في " معادلة فيشر" في الولايات المتحدة الأمريكية ، كان هناك محاولة لتطوير صيغة أخرى لتلك النظرية في بريطانيا، وبالتحديد في جامعة كامبريدج، وذلك من خلال أعمال كل من "A. Marshal"، و"A. Pigou"، وقد استند هذا المنهج إلى اعتبار النقود ليس فقط ادة لتسهيل المعاملات وهو الفرض التي تستند إليه معادلة فيشر السابقة، وإنما باعتبارها " وعاء للاحتفاظ القوة الشرائية للنقود" [2]

حيث ركز الاقتصاديون النيوكلاسيك من خلال صيغة كامبريدج على العوامل التي تحدد الطلب على النقود، حيث تهتم هذه النظرية بخطط المجتمع بالنسبة للإنفاق الكلي ، وبالكيفية التي يمكن للنقود أن تخدم بها تلك الخطط وبهذا وعلى صعيد الاقتصاد الكلي يمكن ترجمة هذا التوجه إلى نظرية في الطلب على الأرصدة النقدية تجعل المحدد الرئيسي لها المستوى الكلي للإنفاق، حيث أن القيمة النقدية للإنفاق الكلي في اقتصاد مغلق تساوي القيمة النقدية للدخل الوطني، ويقود هذا إلى اعتبار (py) أي القيمة النقدية للدخل الوطني أهم المحددات التي اعتمدها النيوكلاسيك في دالة الطلب على النقود : $Md=K(py)$

Md: الطلب على الأرصدة النقدية بالقيمة الجارية.

---

[1]- Marc montoussè. Economiè monètaire et financière. Edition Brèal.2000.p99

[2]- أسامة بشير الدباغ: البطالة والتضخم ،الأهلية للنشر والتوزيع، الط1، 2007،ص62

K: نسبة مايرغب المجتمع الاحتفاظ به من دخله على شكل أرصدة نقدية وتساوي (Md/py) ومن تحليل كل من الكلاسيك و النيوكلاسيك نستنتج أن دور النقود في الاقتصاد حيادي ،وان الزيادة في كمية النقود تنعكس مباشرة على مستوى الأسعار إيجابا، سواء حسب معادلة التبادل ل فيشر ، أو معادلة الأرصدة الحاضرة لمارشال، ولقد قوبلت هذه النظرية بانتقادات شديدة خاصة مع ظهور النظرية الكينزية ،غير أنها عادت إلى المقدمة من خلال النقدويين وعلى رأسهم "ميلتون فريدمان"[1]

المطلب الثاني: السياسة النقدية في التحليل الكينزي

لقد انتقد كينز في كتابه الشهير "النظرية العامة للفائدة و التوظيف والنقود" الذي صدر عام 1936 وجهة النظر الكلاسيكية القائلة بان سرعة دوران النقود ثابتة ،وطور نظرية الطلب على النقود ،حيث ركز فيها على أهمية الطلب على النقود كجزء من الثروة وهي الإضافة التي قدمها مدخل كمبريدج كما ركز على إن الطلب يتأثر بالعائد الذي يمكن تحقيقه على الأصول الأخرى البديلة التي يمكن حيازتها بدلا من النقود.حيث إن كينز اعتبر سعر الفائدة على السندات على انه مؤشر ينوب عن العائد على تلك الأصول الأخرى ،فان كينز ركز على أهمية سعر الفائدة في التأثير على الطلب على النقود.

لقد سميت نظرية كينز في الطلب على النقود ب"نظرية تفضيل السيولة" وذلك لان النقود تتميز عن الأصول الأخرى بأنها أصل كامل السيولة ، والإفراد عندما يطلبون النقود فإنهم يفضلونها لسيولتها وقد افترض ثلاثة دوافع تقف خلف الطلب على النقود : وهي دوافع المعاملات ودافع الاحتياط و دافع المضاربة[2]

لقد طرح كينز المعادلات التي تعبر في وقتنا الحاضر أساس المحاسبة الوطنية [3]

الإنتاج =الاستهلاك + الاستثمار أي: $Y= C+I$

الدخل =الاستهلاك + الادخار أي: $R=C+E$

فإذا كان الادخار أعلى من الاستثمار فان الاستخدام الكامل لن يتحقق، فما هو المحدد للادخار إذن ؟

ففي النظرية الكمية للنقود العنصر المحدد للادخار هو معدل الفائدة ، أما بالنسبة لكينز فان الادخار الإجمالي لا يتأثر أبدا بمعدل الفائدة بل يرتبط بمستوى الدخل ، كلما ارتفع الدخل انخفض الميل للادخار ، وحيث أن معدل الفائدة يلعب دورا رئيسيا ليس في تحديد حجم

[1]- بن الدين محمد أمين : دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي –حالة الجزائر- رسالة ماجستر في العلوم التسيير، فرع: نقود ومالية، جامعة الجزائر ،2010/2009، ص3

[2]- محمود يونس،عبد النعيم مبارك،مقدمة النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية ،الدار الجامعية الإسكندرية ، 2002-ص347-348

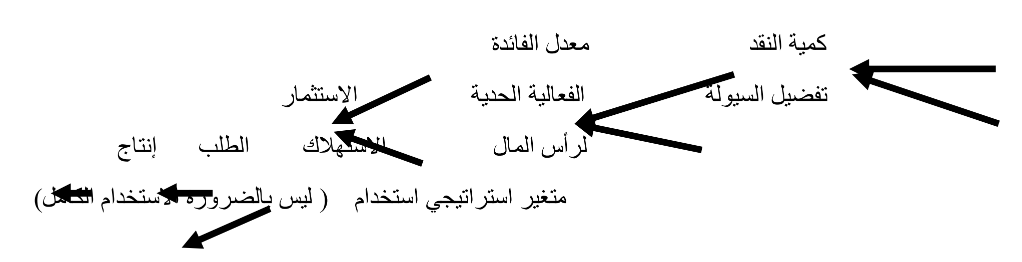
[3]-عبد الفتاح محمد قنديل ، سلوى علي سليمان، مبادئ الاقتصاد ، جامعة القاهرة 1999 –ص85

الادخار بل في توزيع هذا الادخار بين أوراق مالية منتجة لفائدة تبعا لشروط السوق و بين نقد لا ينتج فائدة ،وبذلك يجعل Keynesمن معدل الفائدة المتغير الذي يتحكم في السياسة النقدية و ذلك للأسباب التالية :

1- أن النقد يمكن أن يكون مرغوبا لكونه نقدا، وهناك طلب على النقد بسبب تفضيله السيولة الذي تبرره الحاجات لإتمام الصفقات والحاجات لمواجهة المجهول ودافع المضاربة

2-ارتفاع أو انخفاض كمية النقد يؤثر في معدلات الفائدة بالزيادة أو النقصان (صعود وهبوط)،هذا التطور يؤثر على الاستثمار لان المشروعات تقارن بين معدل الفائدة و الفعالية الحدية لرأس المال و تصبح مشجعة على الاستثمار إذا انخفض معدل الفائدة ،وبذلك فان النقد يؤثر على النشاط الاقتصادي عبر دورة معدل الفائدة و الشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم 01: دورة معدل الفائدة عند كينز

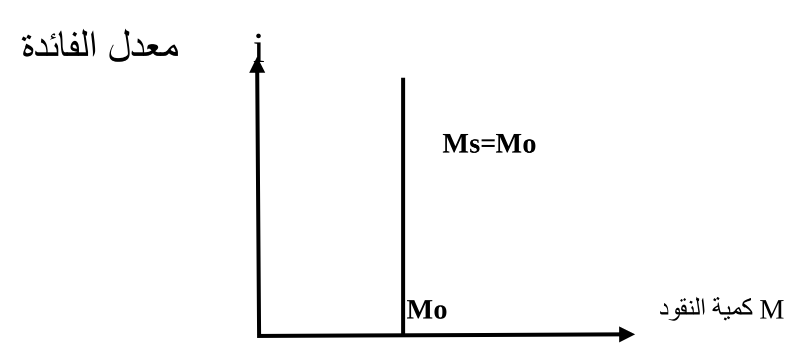


المصدر: وسام ملاك:النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت 2000،ص182

هذا ويعتبر الطلب على النقود بدافع المضاربة هو الذي يعطي الأهمية للنظرية النقدية

أما عرض النقود عند كينز فتحدد بقرار من السلطات النقدية ومن ثم فالمعروض النقدي يعامل دائما على انه متغيرة خارجية أي لايحدد في إطار السوق النقدي ولهذا فإن منحنى العرض النقدي يرسم كخط مستقيم عمودي على المحور الأفقي ليوضح أن العرض النقدي ثابت مهما تغير سعر الفائدة كما يظهر في الشكل التالي:

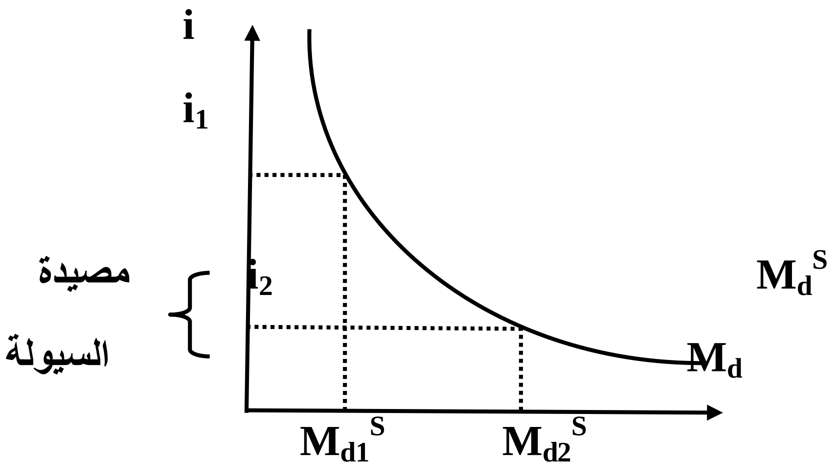
الشكل رقم02: تمثيل بياني لدالة عرض النقود وفق التحليل الكينزي.



المصدر: وسام ملاك،مرجع سبق ذكره ص182

نلاحظ من هذا الشكل السابق انه مهما تغير سعر الفائدة لن يكون له أي اثر على المعروض النقدي إما دالة الطلب على النقود لغرض المضاربة عند كينز فيمكن تمثيلها في الشكل التالي:

الشكل رقم03: التمثيل البياني لدالة الطلب على النقود بدافع المضاربة عند كينز.



المصدر:لحول عبد القادر:إشكالية تطبيق السياسة النقدية لأهداف المربع السحري في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية –دراسة قياسية- مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس ،2008/2007 ص113

نلاحظ من هذا الشكل وجود علاقة عكسية بين دالة الطلب على النقود لعرض المضاربة وبين سعر الفائدة ويمكن كتابة ذلك رياضيا $ds=f(i)$ حيث ds هي الطلب على النقود.

شرح الشكل[11]:

[11] Xavier Bradley ,christian Descamps,Monnaine banque financement,èdition Dalloz France , 2005-p196

نلاحظ انه عند مستوى i1 يتجه الأفراد والمشروعات إلى استثمار الأموال التي بحوزتهم في شراء السندات، ومن ثم يكون الطلب على النقود بدافع المضاربة عند هذا المستوى عديم المرونة فيعبر عنه بخط مستقيم موازيا للمحور الرأسي

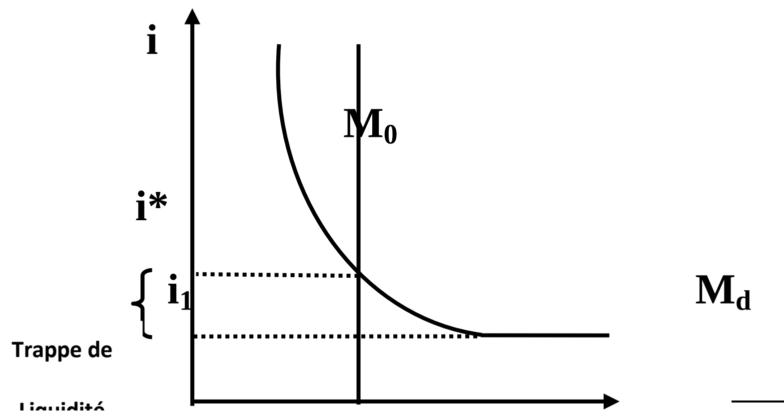
أما عند المستوى i2 أي معدل الفائدة منخفضا جدا عندما يفضل الأعوان الاقتصاديون الاحتفاظ بأموالهم في شكل سيولة، فيكون الطلب على النقود حينئذ مرن مرونة لا نهائية بالنسبة لسعر الفائدة فيكون منحنى دافع المضاربة خطا موازي للمحور الأفقي و يبين هذا الخط انه لا يجد الأفراد و رجال الأعمال أي فائدة من استثمار أرصدتهم السائلة في شراء سندات و هي الحالة التي أشار إليها كينز بمصيدة (فخ السيولة)[12]والتي يستند إليها عادة في تفسير عدم نجاعة وفعالية السياسة النقدية في فترة الكساد.

من خلال ما تقدم نقول أن تغير كمية النقود المعروضة يترتب عليه تغير في قيم المتغيرات الاقتصادية مثل سعر الفائدة والاستثمار والدخل ،لذلك فإن النقود لا تعتبر حيادية في النموذج الكينزي، بل لها أثر على النشاط الاقتصادي.

التوازن الكينزي:

يتحدد سعر الفائدة التوازني من خلال التحليل الكينزي عند نقطة تقاطع منحنى الطلب الكلي على النقود (منحنى تفضيل السيولة) ومنحنى عرض النقود كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم04: تمثيل بياني لكيفية تحديد معدل الفائدة في التحليل الكينزي.



[12]- لقد قسم كينز الأصول التي يمكن أن تستخدم كمخزن للثروة إلى نوعين وهما : النقود والسندات ولقد توصل كينز إلى فرضيه أساسيه وهي أن العلاقة بين الطلب على النقود وسعر الفائدة على السندات هي علاقة عكسية ، بمعنى إذا كان سعر الفائدة السوقي للسند اليوم مرتفع فهذا يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود لنفس اليوم (الفترة)، والعكس صحيح ومصيدة السيولة التي أشار إليها كينز هي الحالة التي تنخفض فيها معدلات الفائدة ،بحيث تجعل الأعوان الاقتصاديون يحتفظون بنقودهم في شكل سيولة(الاكتناز) وفيها تنعدم فعالية السياسة النقدية،الرجع: سامي خليل:المفاهيم والنظريات الأساسية ،الكويت 1994 ص438.

M

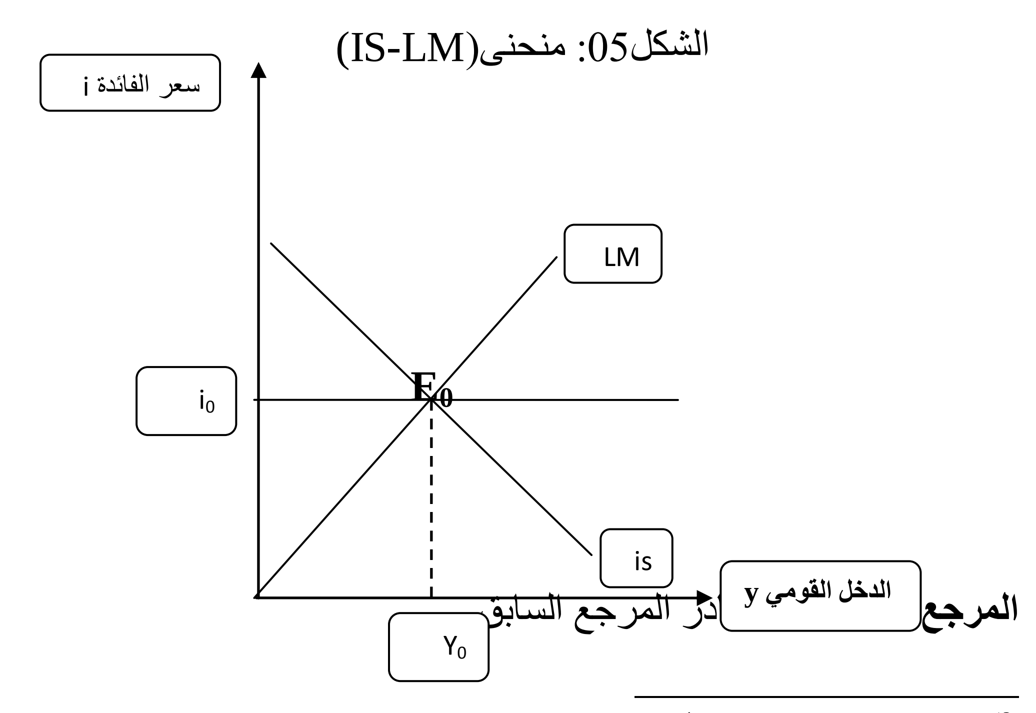
$$M_0=M_d$$

المصدر:لحول عبد القادر:المرجع السابق ص116

إن التوازن الكلي عند كينز هو توازن نقدي وعيني، فالتوازن في سوق النقد هو تعادل الطلب النقدي مع العرض أما التوازن في سوق السلع فهو يساوي الادخار مع الاستثمار هذا يعني أن التوازن النقدي[13]يتحقق بتعادل عرض الأرصدة النقدية الحقيقية(M) مع الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية (L) خلال فترة زمنية معينة ، وهذا التوازن يمكن أن يتحقق في الأجل القصير على عكس التوازن في سوق السلع الذي يتحقق في الأجل الطويل والذي يسمى بمنحنى LM.

أما التوازن [14] السلعي فهو الذي يتحقق بين سعر الفائدة (I) والادخار (S) والذي يسمى بمنحنىIS . أما التوازن الكلي فهو يتحدد بنقطة تقاطع منحنى التوازن في سوق الإنتاج منحنى (IS) مع منحنى التوازن النقدي منحنى (LM) كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل05: منحنى(IS-LM)



[13]- سامي خليل: المفاهيم والنظريات الأساسية، الكويت 1994 ص395

[14]- سامي خليل :المرجع السابق ص423

نلاحظ من الشكل أن التوازن في السوق العيني و النقدي يتحقق عند مستوى الدخل و سعر الفائدة المشتركة على المنحيين، ولكن ليس بالضرورة عند مستوى التشغيل التام، فإذا أرادت الدولة الوصول إلى التشغيل التام فانه يمكن إتباع إحدى السياسات التالية [15]:

-إتباع سياسة نقدية توسعية لزيادة عرض النقود و تخفيض سعر الفائدة و ذالك بتحريك المنحنى LM إلى اليمين في الشكل السابق.
-إتباع سياسة مالية لتخفيض الاستثمار عن طريق الإنفاق العام وذلك بتحريك المنحنى IS إلى اليسار من الشكل السابق.

-المزج بين السياستين معا السياسة المالية و السياسة النقدية و ذلك بتحريك المنحيين معا في اتجاه اليمين.

مما سبق يتضح أن كينز أعطى أهمية اكبر للسياسة المالية غير انه لم يقفل السياسة النقدية و لكن تزايد مخاطر التضخم و البطالة في وقتنا الحاضر أصبح للسياسة النقدية دور كبير في معالجة هذه المخاطر[16].

المطلب الثالث: النظرية النقدية المعاصرة

بعد التطرق لأهم ما جاءت به النظرية التقليدية و النظرية الكينزية في تحليلها للازمات الاقتصادية التي كانت سائدة آنذاك، و فشل كلا النظريتين في الحد من الأزمات جاءت النظرية النقدية المعاصرة بزعامة ميلتن فريدمان الذي يرى أن النقود يتم الاحتفاظ بها حالها في ذلك حال أي سلعة معمرة أخرى و في إطار نظرته لثروة اعتبر أن النقود جزءا من هذه الثروة و بالتالي فان الاحتفاظ بالنقود يرتبط بكلفة الاحتفاظ بها و كذلك بالمنافع التي تتولد نتيجة الاحتفاظ بالنقود[17]، و المدرسة النقدية المعاصرة هي امتداد للفكر التقليدي لكن في ثوب جديد و بأدوات تحليلية أكثر نجاعة وواقعية.

1- فرضيات النظرية النقدية المعاصرة:

- استقلال كميات النقود (عرض النقود)على الطلب على النقود.
- استقرار دالة الطلب على النقود و أهميتها.
- رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب على النقود.
- يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات.

[15]-صبحي تادر يس قريصة ،احمد رمضان نعمة الله ، اقتصاديات النقود والبنوك ،الدار الجامعية ، بيروت ،ص-319
[16]-عبد المنعم السيد علي ،نزار سعد الدين العيسى ، النقود والمصارف و الأسواق المالية ،دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ،2004،ص-255
[17] فلي حسن خلف ،النقود و البنوك ، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ، عمان ط1- 2006 ص 164

الأصول المكونة للثروة عند فريدمان ليست النقود وحدها بل تتعداها لتشمل أيضا الاسم و السندات والأصول الطبيعية المتمثلة في رأس المال المادي كالآلات و العقارات و رأس المال البشري، والصيغة الرياضية لدالة الطلب على النقود عند فريدمان تتجلى في المعادلة التالية :

$$M=F(p, Rb, Re,1/p, dp/dt, w, u) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث تمثل كل من :

M:كمية النقود وتساوي أيضا عائد عناصر الثروة المختلفة.

P: المستوى العام للأسعار.

Rb: العائد المتحصل علية من حيازة السند.

Re:العائد المتحصل عليه لحيازة الأسهم.

Dp/dt:يمثل معدل تغير الأسعار بالنسبة إلى الزمن.

W: الثروة الكلية .

U: العائد من رأس المال البشري.

كمية النقود/السعر=الناتج.

لقد عبر فريدمان عن معادلة دالة الطلب على الرصيد الحقيقي كما يلي :

$$M/P= F(P ,Rb ,Re,1/P ,dp/dt,w,u) \ldots\ldots (2)$$

من هذه المعادلة الأخيرة يمكن أن نصل إلى معادلة النظرية الكمية بضرب طرفي المعادلة في مقلوب الدخل (1/y)، فإذا كانت كمية النقود M/y هي دالة (التغير في عائد عناصر الثروة / الدخل)، وهذه الدالة تساوي مقلوب معدل سرعة التداول للتغير في عناصر الثروة، أي أن M/y تساوي مقلوب سرعة تداول التغير في عائد الثروة مضروبا في M عبر فريدمان عن معادلة النظرية الكمية بالمعادلة التالية :

$$M/y(Rb, Re, 1/p, dp/dt, w, u) \ldots\ldots\ldots (3)$$

$$Y=v (Rb , Re, 1/p,dp/dt, w,u)M \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

V:ترمز إلى سرعة دوران الدخل ومنه يمكن الوصول إلى حساب الطلب الكلي على النقود بدلالة طلب الأفراد ورجال الأعمال، والمعادلات السابقة تعبر عن دالة الطلب عليها وبالتالي تعبر عن دالة الطلب الكلية على النقود.

2- تقييم النظرية النقدية المعاصرة:

2-1 من حيث ايجابياتها:[18]

- تقوم النظرية النقدية المعاصرة على عدم افتراض التشغيل الكامل، أي إن حجم الإنتاج هو عنصر متغير ليس كما يرى التقليديون.
- يرى انه طالما الاقتصاد لم يصل بعد إلى مستوى التشغيل الكامل فان أي زيادة في كمية النقود سوف يترتب عليها زيادة الدخل و التشغيل، و يبقى التأثير كذلك حتى تقترب من مستوى التشغيل الكامل و ترتفع حينها الأسعار.
- يذهب فريدمان صراحة إلى الاهتمام بدور واهمية السياسة النقدية في معالجة الأزمات التي يمكن ان تواجه الدول
- اعتبر أن المتغير الحاسم لهذه الدالة هي الثروة (الدخل الحقيقي) مضافا إليه الأسعار والعوائد الأخرى الناشئة على الاحتفاظ بالثروة بدرجة اقل الأذواق وترتيب الافضليات

2-2 من حيث سلبياتها:

* أهملت المتغيرات الأخرى خاصة سعر الفائدة، فاعتبره عامل ثانوي باعتبار سعر الفائدة ليس له أثر مباشر إلا لكونه عائدا للسندات

* صياغة المعادلة النهائية لفريدمان تعترضها كثير من الصعوبات نوجزها فيما يلي:

1/ اعتمادها على الكثير من المتغيرات.

2/ صعوبة حساب هذه المتغيرات (عائد رأس المال البشري،متغيرات الأذواق...).

3/ تعتبر هذه المعادلة حجة في الإبداع والابتكار ولكن يصعب تطبيقها في المجال العلمي.

4/ هي صورة معدلة وموسعة لمعادلة التبادل لفيشر و مارشال.

5/ تقوم هذه النظرية على الجانب التجريبي الإحصائي أكثر من الجانب النظري، بذلك أمكن وصفها بالنظرية المعالجة والمفسرة للأوضاع الاقتصادية السائدة بطريقة علمية بحتة.

3- نظرية التوازن الاقتصادي العام:

[18] شيحة مصطفى رشيد ، الاقتصاد النقدي و المصرفي ، الدار الجامعية ، لبنان ،ط 19855 ص- 313،314

جاءت هذه النظرية في ظل أوضاع وظروف اقتصادية مختلفة ،وكذلك من أجل الدفاع عن أراء ومبادئ كينز ، فوضع الاقتصاديان " هيكس و هانس" نموذجا سمي بنموذج التوازن العام ،حيث يهدف هذا النموذج إلى تحقيق مستوى التوازن العام آخذا بعين الاعتبار متغيرين أساسيين هما : الدخل وسعر الفائدة في آن واحد عن طريق ربطهما بدوال الادخار والاستثمار من جهة وعرض النقود والطلب عليهما كمتغيرات متبادلة وآنية من جهة أخرى، ولشرح نموذج التوازن الاقتصادي العام نتبع الخطوات التالية :

1- توضح المرحلة الأولى شرط التوازن في سوق السلع والخدمات

2- توضح المرحلة الثانية شرط التوازن في سوق النقد

3- توضح المرحلة الثالثة و الأخيرة شروط التوازن في سوقي الإنتاج والنقد معا.

1-3 التوازن في سوق السلع والخدمات :

إن شرط التوازن في سوق السلع والخدمات هو أن يتساوى عرض الادخار مع الطلب على الاستثمار، وحتى يستمر هذا التوازن لابد من تحقيق العلاقة العكسية بين متغيرين اثنين: هما الدخل الذي يحدد حجم الادخار وسعر الفائدة الذي يحدد حجم الاستثمار.

لإيجاد التوازن بين الادخار والاستثمار باستخدام العلاقة بين الدخل وسعر الفائدة نتبع الخطوات التالية :[19]

بما أن الاستثمار هو دالة متناقصة لمتغير سعر الفائدة فإنها تأخذ الشكل التالي:

$I=i_0-K ; R$..(1)

حيث I:الاستثمار، R: سعر الفائدة، K:معامل سعر الفائدة مع $K>0$، I_0: ثابت

أما الادخار فهو دالة لمتغير الدخل وهي متزايدة وتأخذ الشكل التالي:

$S=Y-c(y)$...................................(2)

لأن: $Y=C+I=C+S$..............................(3)

حيث: Y: الدخل، S:الادخار، C: الاستهلاك

وعليه : $C=a+cy$.................................. (4)

[19] بلعزوز بن علي : محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ،الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ،الجزائر ،ط2، 2004،ص87-90

حيث : a: متغير مستقل.

بما أن شرط التوازن في سوق الإنتاج هو I=S فإن:

$$Y\text{-}C\ (y=I_0\text{-}KR)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

من المعادلة يتضح: أنه من الضروري أن يكون كل من سعر الفائدة ومستوى الدخل الوطني عند المستوى المناسب الذي يحقق شرط التوازن بين العرض والطلب.

فعند سعر الفائدة R_0 سوف يكون هناك مستوى محددا للاستثمار I_0، والذي يمكن التعرف عليه بالنظر إلى منحنى مستوى الكفاية الحدية لرأس المال ، ولمعرفة حجم الاستثمار يمكننا تحديد مستوى الدخل y_0 مستوى التوازن الذي يحقق التساوي بين الادخار والاستثمار، وإذا انخفض سعر الفائدة إلى مستوى R_1 سوف يتجه الاستثمار إلى الارتفاع إلى المستوى I_0 والذي يؤدي بدوره إلى مستوى توازن جديد للدخل y_1 من خلال مضاعف الاستثمار وبتكرار هذه العملية يتم الحصول على جدول كامل بين العلاقة بين سعر الفائدة ومستوى الدخل التوازني.يطلق الاقتصاديون على هذا الجدول اسم منحنى IS.[20]

2-3 التوازن في سوق النقد:

إن التوازن في سوق النقد يتحقق بتساوي عرض النقود مع الطلب عليها، ولما كان عرض النقود هو احد متغيرات السياسة النقدية يتحدد بقرار السلطات النقدية لذلك يفترض ثباته لفترة زمنية قصيرة. ومن ثم كان عرض النقود فيتوقف على متغيرين هما الدخل وسعر الفائدة ومنه يمكن تحديد التوازن في سوق النقد عن طريق تحديد مستويات الدخل وسعر الفائدة ويمكن تحديد ذلك رياضيا كمايلي:

$$M_O=M_d\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث: M_o عرض النقود، M_d : الطلب على النقود.

ولما كان: $M_d=L_1(y)+L_2(R)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$

$$M_d=L\ (y.R)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

أي أن:

$$M_d=M_O=L(y.R)$$

[20]- رسول حميد : العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص: تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر 2008،ص55.

حيث تشير هذه المعادلة إلى أنه في حالة ثبات كمية النقود المعروضة فإن هناك علاقة محددة بين مستوى الدخل الحقيقي وسعر الفائدة تعبر عن شرط التوازن في سوق النقد، ويطلق على هذه المعادلة منحنى LM.

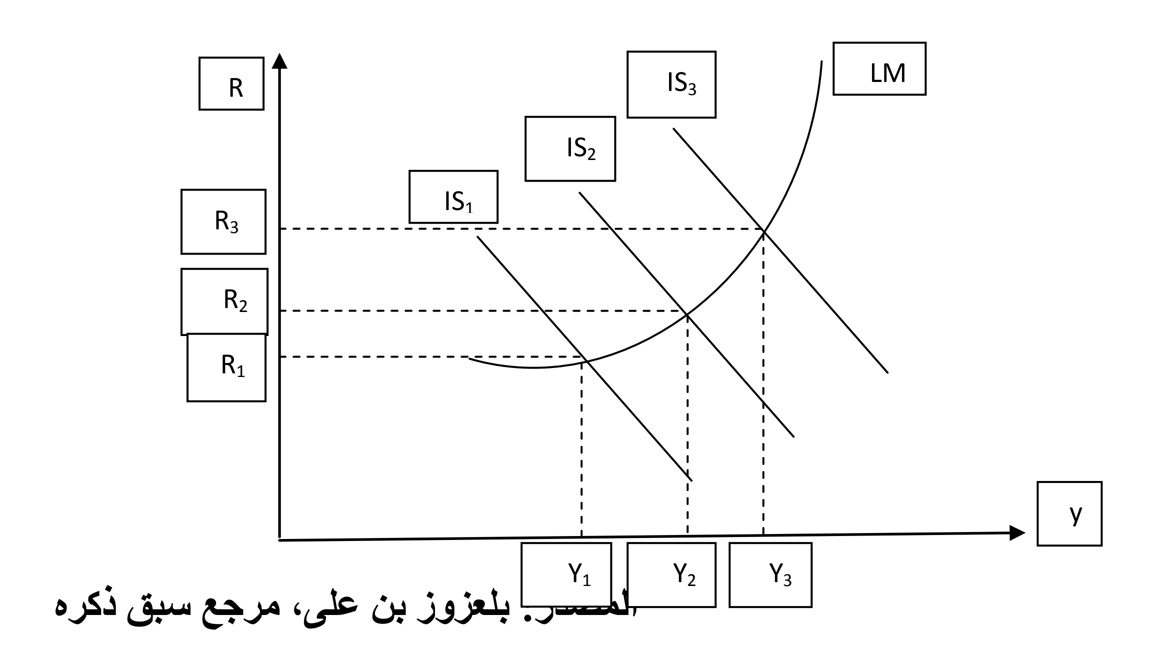
حيث:L: الطلب على النقود، M:عرض النقود ويتحقق التوازن في الأجل القصير على عكس التوازن في سوق الإنتاج حيث يتحقق في المدى الطويل.

3-3 التوازن في سوقي الإنتاج والنقد:

بعد أن قمنا بتحليل شرط التوازن في سوق السلع والخدمات والنقد يتضح بأن شرط التوازن الاقتصادي العام يتم من خلال توازن سوقي الإنتاج والنقد في الوقت نفسه، أي الجمع بين منحنيي IS وLM في منحنى بياني واحد.

ومن إحداثيات التقاطع نحدد مستوى التوازن للدخل كما هو مبين في الشكل:

الشكل رقم06:منحنى توازن سوقي الإنتاج والنقد.



المصدر: بلعزوز بن على، مرجع سبق ذكره

هناك ثلاث احتمالات لتحقق هذا التوازن:

نلاحظ أنه بتحقيق التوازن في منطقة مصيدة السيولة يتقاطع IS_1 مع LM في النقطة A في مستوى الدخل y_1 مقابل سعر فائدة توازني R_1، وهذا أدنى مستوى يمكن أن يصل أليه سعر الفائدة. وقد يتحقق التوازن في المنطقة الوسطى بتقاطع IS_2 مع LM في النقطة B وعندما يكون الدخل التوازني y_2 وسعر الفائدة التوازني R_2 .

أما المنطقة التقليدية فيتحقق فيها التوازن بتقاطع المنحنى IS_3 مع LM في النقطة C وعندما يكون سعر الفائدة R_3 والدخل y_3.[21]

المبحث الثاني: ماهية السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية أو الائتمانية من أهم السياسات الاقتصادية، حيث أنها تلعب دورا هاما في النشاط الاقتصادي، و هي تعتبر أهم وظائف البنوك المركزية، يعتمد عليها لبلوغ أهداف مسطرة سلفا، ولكن يتم تحديد طبيعة السياسة النقدية على حسب الوضعية الاقتصادية السائدة في البلاد خلال فترة ما.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية

إن مصطلح السياسة النقدية هو مصطلح حديث نسبيا، ظهر في أدبيات الاقتصاد في القرن التاسع عشر فقط، غير أن الذين كتبوا في السياسة النقدية كانوا كثيرين وكانت كتاباتهم تبرز بين الحين والأخر إبان الأزمات وفترات عدم الاستقرار الاقتصادي .كما شهد هذا القرن بدء الدراسة المنتظمة لمسائل السياسة النقدية على اختلافها من قبل المنظرين الاقتصاديين، وكذلك من قبل المهتمين بالاقتصاد التطبيقي أو العملي.

وقد نشأ ذلك عن المشاكل التي نجمت عن الدورات الاقتصادية المتكررة وفي القرن العشرين أصبحت السياسة النقدية ودراستها من نواحيها المختلفة جزءا لايتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة للدولة [22]

1/ السياسة النقدية لغة واصطلاحا:

- **التحليل اللغوي لجملة "السياسة النقدية ":**

1- السياسة لغة:

السياسة من الفعل سوس ،بمعنى: قام على الشيء بما يصلحه، ومنه قول النبي صلى الله علية وسلم: **"كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء"**أي: تتولى أمورهم ، كما تفعل الأمراء و الولاة، والسياسة :القيام على الشيء بما يصلحه .

إن ما تفيده المعاني السابقة لكلمة السياسة أنها تتضمن معنى القيام بالإصلاح والعدل والتذليل والتسهيل

2- النقدية: إن النقدية هنا تعني النسبة إلى النقد[23]

---

[21]- رسول حميد:مرجع سبق ذكره ، ص56-57.

[22] زكريا الدوري، يسرا السامرائي :البنوك المركزية والسياسة النقدية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الطبعة العربية ،عمان ،الاردن،2013،ص185

[23] - وليد مصطفى شاويش: السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، الولايات المتحدة الأمريكية ،الطبعة الأولى 2011، ص153-154

2/تعريف السياسة النقدية:

تعريف1:تعرف السياسة النقدية على أنها السياسة التي يستهدف إقامة والحفاظ على أوضاع نقدية وائتمانية ملائمة في ظل اقتصاد سليم ، والمقصود بالاقتصاد السليم بأنه ذلك الاقتصاد الذي يتميز بعمالة عالية ومعدل نمو جيد ويمكن المحافظة عليه واستقرار أسعار الصرف العملة الوطنية بالعمولات الأجنبية [24]

تعريف 2:تعرف السياسة النقدية بالإجراءات التي يتم تخطيطها بواسطة السلطات النقدية في المجتمع بهدف إدارة المعروض النقدي وتحديد أسعار الفائدة لتحقيق التوظيف الأمثل دون حدوث ضغوط تضخمية في الاقتصاد القومي [25]

تعريف 3:تعرف أيضا بأنها مجموعة من الإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على السيولة النقدية المتاحة للتداول في الاقتصاد الوطني

وعموما نجد التعريفات المختلفة للسياسة الاقتصادية تقوم على ثلاثة محاور أساسية:

- المحور الأول هو الهدف: ويعني المحافظة على الاستقرار الاقتصادي أو السعي لتحقيقه والمحافظة على معدل نمو جيد في إطار معدلات تضخم ملائمة ومستوى ملائم.
- المحور الثاني الكيفية: والمقصود بها هو تحقيق الأهداف عن طريق التحكم في عرض النقود باستخدام الأدوات الكمية والنوعية.
- والمحور الثالث السلطة المختصة:والمقصود بها الجهة التي تقوم بوضع وتنفيذ السياسة النقدية التي ينبغي ان تتسق مع الأهداف الاقتصادية العامة.

وهذه المحاور تختلف تبعا لاختلاف مستويات التقدم والتطور، ففي الدول الرأسمالية المتقدمة تتركز هذه المحاور أساسا وفي المقام الأول في المحافظة على التشغيل الكامل للاقتصاد في إطار من الاستقرار النقدي الداخلي وفي مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة، ويجمع معظم الاقتصاديين على أن السياسة النقدية غير كافية في تحقيق هذه المحاور مما يتطلب تعزيز من جهة أخرى السياسة المالية.

أما الدول السائرة في طريق النمو فإن تطبيق المحاور السابقة تكمن في الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية ومنها السياسة النقدية التي تنحصر في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها، ويحد من دور السياسة النقدية في توفير هذه الموارد ، اختلال الهيكل الإنتاجي لتلك الدول خصوصا عنصر العمل الفني وتخلف النظام المصرفي القائم وقلة تأثيره ونطاقه فضلا عن قلة المؤسسات المالية غير المصرفية وضيق الأسواق[26]

---

[24] - بوزعرور عمار :السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية ،مرجع سبق ذكره ص66

[25] - وحيد مهدي عامر:السياسة النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي (النظرية والتطبيق)،الدار الجامعية ،الإسكندرية الطبعة الأولى ،2010،ص233

[26] - بوزعرور عمار: ،مرجع سبق ذكره، ص67

3/ أنواع السياسة النقدية :

وتنقسم السياسة النقدية إلى الأنواع الآتية :

- ❖ **السياسة النقدية ذات الاتجاه التوسعي:**

وبموجبها يقوم البنك المركزي بزيادة عرض النقد بنسبة أكبر من الكمية المعروضة من السلع بهدف زيادة حجم وسائل الدفع ، وتسريع وتيرة النشاط الاقتصادي ،حتى لو أدى ذلك إلى معدل تضخمي مقبول وزيادة في الأسعار، إلا أن إتباع هذه السياسة يؤدي إلى زيادة الطلب الاستثماري وتحقيق التشغيل الكامل، ومن الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي لتنفيذ هذه السياسة تخفيض سعر الفائدة بهدف تشجيع الائتمان .

- ❖ **السياسة النقدية ذات الاتجاه التقييدي:**

وتنفيذ هذه السياسة عن طريق رفع سعر الفائدة، وتقييد الائتمان وتشجيع المواطنين على الادخار، وبالتالي الإقلال من حجم وسائل الدفع، وكبح جماح التضخم لتثبيت الأسعار وعدم المطالبة بزيادة الأجور إلا أن هذه السياسة قد تضرب الاقتصاد الوطني إذا لم تكن مدروسة بما فيه الكفاية ذلك لأن هذه السياسة قد تزيد من عبء دين المشاريع والشركات والتي قد تجد نفسها غير قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي الحد من الإنتاج.

- ❖ **السياسة النقدية ذات الاتجاه المختلط "المرن":**

يتفق أكثر علماء المالية العامة على أن هذه السياسة تناسب البلدان النامية، التي تعتمد في الغالب على الزراعة الموسمية أو على تصدير المواد الأولية إلى الخارج، في هذه الحالة يتبع البنك المركزي سياسة مرنة،بحيث يزيد من حجم وسائل الدفع (النقود) في مرحلة بدء الزراعة وتمويل زراعة المحاصيل ويقلل من حجم وسائل الدفع في مرحلة بيع المحاصيل في محاولة منه لحصر أثار التضخم[27] .

المطلب الثاني :أدوات السياسة النقدية وقنواتها

يعتبر البنك المركزي المسؤول الأول عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية وذلك باستخدامه لأدوات تتمثل في أدوات مباشرة وأدوات غير مباشرة ،وهناك من يقسمها إلى أدوات كمية وأخرى نوعية ،وهي ترجع إلى الأداة نفسها من حيث كيفية التعامل معها و التأثير بها.

أولا:أدوات السياسة النقدية:

1)- الأدوات غير المباشرة (الأدوات الكمية):

[27] -نجاة مسمش: فعالية السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،ص84-85.

وتعرف أيضا بالأدوات الكمية وهي تلك الأدوات التي توجه للتأثير على الحجم الكلي للائتمان في النظام المصرفي دون الاهتمام أو التركيز بصفة خاصة على نوع الائتمان وتتمثل هذه الأدوات في عمليات السوق المفتوحة، وسعر الخصم، ونسبة الاحتياطي النقدي.

1) **سياسة السوق المفتوحة :**

تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تدمير(تقليل) أو زيادة الكتلة النقدية.[28]

وهي عبارة عن بيع وشراء الأوراق المالية المستثمرة من قبل البنك المركزي ولحسابه الخاص في السوق المفتوحة وبحرية التصرف في التعامل، ودون أن تكون هناك قيود على دخول هذه السوق أو الخروج منها[29]

وتعتبر من أثر العمليات المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي بهدف تغيير القاعدة النقدية وهي شراء أو بيع الأوراق المالية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة،وهي تعتبر من أهم أدوات السياسة النقدية في اقتصاد رأسمالي فهي تمكن السلطة النقدية من بقاء المبادرة في يدها دائما كي تسمح لها بأن تحقق العملة الوطنية ،وأن تمتصها من القاعدة النقدية بالقدر المناسب وفي الوقت المناسب.[30]

تأثير عمليات السوق المفتوحة:

في حالة إتباع البنك المركزي سياسة توسعية للخروج من حالة الركود الاقتصادي فإنه يقوم بشراء الأوراق المالية من أجل تمكين البنوك التجارية من رفع قدرتها الاحتياطية النقدية والتوسع في عمليات الإقراض، كما أن زيادة المعروض النقدي تحدث انخفاضا في سعر الفائدة مما يرفع من حجم الاستثمار والدخل والعمالة

أما في حالة إتباع البنك المركزي سياسة انكماشية فإنه يقوم ببيع الأوراق المالية من أجل تخفيض الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية وبالتالي تقل قدرتها على الائتمان وهذا يؤدي إلى نقص المعروض النقدي الذي يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة مما يقلل من حجم الاستثمار والدخل ا والعمالة .

فعالية عمليات السوق المفتوحة:

---

[28] - بن عبد الفتاح دحمان: السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي ، أطروحة دكتوراه دولة في الاقتصاد ،فرع نقود ومالية ، جامعة الجزائر ،2004،ص156.

[29] - خضير عباس المهر: التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية ،عمادة شؤون المكتبات ،جامعة الرياض،الطبعة الاولى 1981،ص184

[30] -بوزعرورعمار : ،مرجع سبق دكره،ص83

تعتبر السوق المفتوحة من أنجع أدوات السياسة النقدية في التأثير على القاعدة النقدية في الدول المتقدمة، أما الدول النامية فالأمر يختلف نظرا لأن نجاح عمليات السوق المفتوحة يتطلب:

- وجود سوق متطورة للأوراق المالية أي وجود بورصة.

الاحتفاظ من جانب البنك المركزي بحيازات كافية من الأوراق الكافية بغرض القيام بعمليات السوق المفتوحة .

2) **سياسة الاحتياطي الإجباري:**

نسبة الاحتياطي الإجباري هي إلزام أو إجبار البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزامات الحاضر على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي.[31]

ويقصد بها النسبة التي يقررها البنك المركزي على الودائع البنكية،وتوضع هذه الاحتياطات كودائع لدى البنك المركزي على شكل أرصدة أو نقود سائلة [32]

الاحتياطي النقدي للبنوك التجارية ماهو إلا ما تودعه هذه البنوك كنسبة من ودائعها لدى البنك المركزي دون أن تتقاضى عن ذلك أي سعر فائدة[33]

❖ **آلية عمل الاحتياطي النقدي:**

يستطيع البنك المركزي من خلال هذه الأداة أن يؤثر في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية، عن طريق التزامها بوضع احتياطي قانوني إلزامي ، يمثل نسبة من احتياطها النقدي من الودائع الحالة ، وهي عير مكلفة بطبيعتها،إذ يستطيع البنك أن يحقق بواسطتها إيرادات سهلة عن طريق إقراضها للجمهور ، ومن ثم مضاعفة المعروض النقدي ، مما يؤدي إلى ضغوط تضخمية ، فيضطر البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي النقدي، مما يؤدي إلى الحد من قدرة البنوك على استغلال هذه الحسابات في منح الائتمان.

بمعنى انه إذا أراد البنك المركزي أن يتبع سياسة توسعية، فإنه يخفض نسبة الاحتياطي القانوني ، مما يحد من قدرة هذه البنوك على توليد الائتمان ،وفي حالة رغبة البنك المركزي في إتباع سياسة انكماشية من نسبة الاحتياطي القانوني ،مما يحد من قدرة البنوك على منح الائتمان.[34]

3) **سياسة سعر إعادة الخصم:**

---

[31] - عيسى الزاوي ، مرجع سبق ذكره ص 22

[32] بوزعرور عمار :مرجع سبق ذكره ص80

[33] -احمد عبد المنعم عفر ،واخرون: السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية، بدون طبعة ،2000،ص58

[34] - وليد مصطفى شاوش، مرجع سبق ذكره ص275-276.

وهذه الوسيلة هي الأخرى التي لها تأثير على عرض النقد في التداول وعلى حجم الائتمان ونعني بسعر إعادة الخصم: هو السعر الذي يخصم به البنك المركزي الأوراق التجارية التي بحوزة البنوك التجارية بغرض تمكينها من التوسع في عمليات الإقراض الخاصة بها[35]

ويقصد أيضا بسعر الخصم هو سعر الفائدة الذي يقرضه البنك المركزي على القروض التي يمنحها للبنوك التجارية أو على الأوراق التجارية التي تقدمها هذه البنوك لإعادة خصمها لديه وذلك بغرض توفير قدر مناسب من السيولة لهذه البنوك ،سواء لمواجهة أزمة سيولة مرتقبة في خلال فترة معينة أو لزيادة الطلب على سحب ودائعها كل هذا في إطار مساعدتها على القيام بوظيفتها الأساسية الا وهي منح الائتمان [36]

ويطلق عليه أيضا سعر البنك وأيضا سعر إعادة الخصم، وهو سعر الفائدة الذي يتقضاه البنك المركزي نظير إعادة خصمه الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لخصمها، والاقتراض منه بصفته الملجأ الأخير للإقراض، ويهدف البنك المركزي من سياسة إعادة الخصم التأثير أولا على كلفة حصول المصارف التجارية على الموارد الإضافية التي يقدمها البنك المركزي، وثانيا على كلفة توفير الائتمان الذي تضعه البنوك التجارية تحت تصرف عملائها من الوحدات الاقتصادية غير المصرفية.[37]

- **فعالية سياسة إعادة الخصم:**

في ظل نظام العولمة واتساع نشاط البنوك التجارية هذا مما يقلل من فعالية إعادة الخصم وهو كونها محدودة الأثر إذا كانت البنوك التجارية في غنى عن البنك المركزي بسبب وفرة الأرصدة النقدية العاطلة لديها أو بسبب وجود مصادر أخرى تعود إليها عند الحاجة إلى السيولة كرؤوس الأموال الأجنبية القادمة من الخارج بغرض التوظيف، أو توفير المشروعات على النقود سائلة في شكل احتياطات مخصصة للتمويل الذاتي ، مما يجعل رفع سعر الخصم لا يؤثر على مقدرة السوق النقدية في توفير النقود السائلة وبالتالي على زيادة الائتمان. كما أن رفع سعر الفائدة يزيد من اداعات الأفراد والمشروعات للحصول على عوائد مرتفعة فيزيد من سيولة البنوك التجارية ويجعلها قادرة على منح قروض فتكون في غنى على البنك المركزي وعليه يمكن القول أن سياسة إعادة الخصم هي أداة من أدوات السياسة النقدية التي تؤثر على أسعار الفائدة وحجم الائتمان والسوق النقدية ، لكنها تبقى محدودة الأثر، لذلك تحتاج إلى وسائل أخرى مكملة لتحقيق فعالية أكبر وتتوقف فاعلية سياسة إعادة الخصم على مدى اتساع سوق النقد والخصم وأهمية سعر الفائدة بالنسبة للنفقات الكلية في عمليات النشاط الاقتصادي الذي يستخدم ائتمان البنوك لتمويله وحالة النشاط

---

[35] -خضير عباس المهر ، مرجع سبق ذكره،ص189.

[36] - احمد عبد المنعم عفر ،آخرون، مرجع سبق ذكره ص54-55.

[37] - زكريا الدوري، يسرا السامرائي، مرجع سبق ذكره،ص193.

الاقتصادي،ومدى اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي في الحصول على الموارد المالية .[38]

2)- الأدوات المباشرة (الكيفية أو النوعية):

تهدف هذه الأدوات إلى الحد من حرية المؤسسات المالية لممارسة بعض النشاطات كما وكيفا، وهي مستعملة بكثرة نظرا للاعتقاد بأن التدخلات في السوق لاتسمح بتحقيق الأهداف المرجوة، ومن الأدوات المباشرة نذكر مايلي[39]:

1/ **سياسة تأطير القروض(السقوف النوعية للائتمان):**

تعتبر هذه السياسة بسيطة من حيث وضعها وهي تحقق التحديد الكمي للقروض التي تطورها يكون عند مستوى محدد مسبقا من طرف البنك المركزي[40] .

هو إجراء تنظيمي يفرض ويطبق على البنوك التجارية بهدف تحديد حجم القروض المقدمة من طرف البنوك إلى الزبائن، فعلى هذه البنوك أن تحترم نسبة معينة عند ارتفاع سنوي للقروض التي تمنحها للزبائن، وهكذا من سنة لأخرى يجب ألا يتجاوز مجموع القروض الموزعة النسبة المعينة التي حددتها السلطات النقدية .

2 / **السياسة الانتقائية للقروض:**

تتضمن الرقابة النوعية الانتقائية تعاملا مباشرا بين البنك المركزي والبنوك التجارية في مراقبة الائتمان، وتوجيه الموارد نحو قطاع دون قطاع أو على حساب قطاع، فالسياسة الانتقائية تستهدف التأثير في وفرة الائتمان المصرفي وكلفته ووجهته بالنسبة لأنواع معينة من الاستثمارات، أو لتسهيل نقل الموارد المالية من قطاع إلى قطاع، وأهم محددات هذه السياسة تتمثل في:

أ- التمييز بأسعار الفائدة على القروض الممنوحة لقطاعات اقتصادية مختلفة: هنا يعمل البنك المركزي على فرض محددات انتقائية إما بتحديد حد أعلى على القروض الممنوحة له، أو برفع أسعار الفائدة لهذا النوع من القروض.
ب- تحديد حد أعلى للائتمان باستخدام بطاقات الائتمان: فمثلا في فترات التضخم قد يلجأ البنك المركزي إلى وضع حد أعلى للائتمان المقدم بالبطاقات خاصة إذا كانت واسعة الانتشار.

---

[38] - البحري عبد الله : أثر العولمة على فعالية السياسة النقدية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية فرع : نقود ومالية، جامعة الجزائر 2005،ص65- 66

[39] - البحري عبد الله : مرجع سبق ذكره ص67

[40] - صالحي عبد القادر:السياسة النقدية لتحقيق عملية الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود وتمويل ،جامعة باجي مختار،عنابة 1999ص 57.

ج- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف: فإذا أراد البنك المركزي تشجيع بعض الأنشطة فإنه يقوم بخصم الكمبيالات الخاصة بهذه القروض كقروض الصادرات حتى بعد تجاوز السقف المحدد مع استعمال معدل إعادة الخصم العادي .

د- وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي.

ه- رقابة الائتمان العقاري.

و- هوامش الضمان المطلوبة: ويكون ذلك بإحداث تغير في هوامش الضمان المطلوبة على القروض الممنوحة من أجل المضاربة في سوق الأوراق المالية[41]

3/ تنظيم معدلات الفائدة:

يسعى الجهاز من خلال توسع ائتمانه، إلى أن تكون الفوائد التي يحصل عليها من وراء منح القروض، أكبر من التكلفة التي يتحملها عند تسييره لهذه القروض وخاصة عندما يقترض في شكل نقود مركزية من أجل إتمام هذه القروض[42]

3)- الأدوات الأخرى للسياسة النقدية:

1* الإغراء الأدبي:

ويتمثل هذا في قيام البنك المركزي ممثلا للسلطة النقدية في الاقتصاد الوطني بإقناع البنوك التجارية بالإجراءات والتوجيهات المطلوبة تنفيذها للتخلص من المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني أو التخفيض من حدتها باعتبار أن له سلطة أدبية إشرافية على البنوك التجارية وعادة ما يتم هذا الأسلوب عن طريق اللقاءات المباشرة مع مديري البنوك المتنوعة ويتم خلاله إقناعهم بالأوامر والتوجيهات المطلوبة في تلك المرحلة.[43]

2* الرقابة المباشرة:

يستخدم البنك المركزي أسلوب الرقابة المباشرة لنشاطات وأحوال البنوك كأن يقوم البنك المركزي بعملية التفتيش المباشر على عمليات البنوك بشكل دوري لمعرفة مدى تطبيق البنوك التعليمات والأوامر الموجهة إليها من طرفه كما يتلقى البنك المركزي تقارير عن أنشطة البنوك السنوية التي تبين حالة البنوك وسيولتها وحجم الودائع والقروض بها.ويكون هذا الأسلوب أكثر نفعا في حالة التضخم وذلك لأن إجبار البنوك التجارية وإلزامها بالحد من

---

[41] - بن الدين محمد أمين: مرجع سبق ذكره ص21-22.
[42] - البحري عبد الله : مرجع سبق ذكره ص69.
[43] - لعزازي حسيبة : دور وفعالية السياسة النقدية ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع نقود وبنوك ، جامعة الجزائر03، 2011، ص37

التوسع يكون ممكنا،وقد لا يفيد هذا، الأسلوب في حالة الكساد وذلك لأن إلزام البنوك التجارية بالزيادة في منح القروض قد يكون ممكن أحيانا[44]

3* قيام البنك المركزي بالعمليات المصرفية الخاصة:

تلجأ البنوك المركزية في الدول التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية الأخرى محدودة الأثر إلى القيام ببعض العمليات المصرفية الخاصة كأداة من أدوات تنفيذ السياسة، حيث يقوم البنك المركزي بمنافسة البنوك التجارية عن طريق قيامه بنفسه ببعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية عندما تمتنع البنوك التجارية مثلا عن منح القروض لقطاع من القطاعات المهمة كالزراعة والصناعة والتجارة في فترات الركود رغم الحاجة الماسة لهذه القروض، فيجد البنك المركزي نفسه مضطر لتقديم هذه القروض مباشرة إلى الراغبين فيها إلا أن طابع المنافسة مع البنوك الأخرى والذي يميز هذه لأداة، يتوقع أن يحدث أثار مضادة لأهداف السياسة النقدية التي يسعى البنك المركزي لتنفيذها[45]

ثانيا: قنوات إبلاغ السياسة النقدية

تعتبر قناة الإبلاغ عن الطريق الذي تسلكه السياسة النقدية للوصول إلى الهدف النهائي المسطر من قبل السلطات النقدية مرورا بالهدف الوسيط، ويمكن حصرها في قنوات التالية:

I.**قناة سعر الفائدة:**

وهي قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو،بحيث أن السياسة النقدية الانكماشية تعمل على ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية مما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي ومنه ارتفاع تكلفة رأس المال وهذا ما يؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار، كما قد يضعف طلب العائلات على السلع المعمرة والتحول إلى الاستثمار في العقار مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الطلب الكلي.

II. **قناة سعر الصرف :**

تستخدم هذه القناة للتأثير على الصادرات من جهة، ومن جهة أخرى تستعمل إلى جانب معدلات الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي وتعود أهمية سعر الصرف إلى أن تأثير تغيره يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية وعلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي.

III.**قناة أسعار السندات المالية:**

[44] - عيسى الزاوي: مرجع سبق ذكره، ص25.

[45] - شملول حسيبة :أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، رسالة لنيل شهادة الماجستر ، علوم الاقتصادية : فرع النقود والمالية ، جامعة الجزائر 2001، ص30-31.

وهذه القناة هي تعبير عن وجهة نظر المدرسة النقدية في تحليلهم لأثر السياسة النقدية على الاقتصاد بحيث يعتبرون تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين: قناة توبين للاستثمار والتي تعتمد على ما يعرف بمؤشر توبين للاستثمار(العلاقة بين القيمة البورصية للمؤسسات ومخزون رأس المال الصافي) وقناة أثر الثروة على الاستهلاك.

- **عبر القناة الأولى:**يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسب الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، مما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة وبيعها، ومن ثم هبوط الأسعار فينخفض مؤشر توبين وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ويتراجع الناتج المحلي الخام.
- **عبر القناة الثانية:** يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية والتي يؤدي انخفاضها إلى انخفاض قيمة ثروة الجمهور، ومنه الحد من الاستهلاك وبالتالي تراجع الناتج المحلي الخام.

IV. **قناة الإقراض المصرفي:**

حيث يؤدي انخفاض العرض النقدي على انخفاض حجم الودائع لدى البنوك، ونمه ينخفض حجم الائتمان المصرفي الممكن تقديمه مما يقلل من الاستثمار وبالتالي الحد من النمو.

V. **قناة ميزانية المؤسسات:**

يؤدي انخفاض عرض النقود إلى الانخفاض في صافي قيمة المؤسسات والضمانات التي يمكن للمقرضين تقديمها عند الاقتراض ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تخفيض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة مما يزيد من مخاطر إقراضها وهو ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص وبالتالي نمو الناتج المحلي الخام.[46]

المطلب الثالث:أهداف السياسة النقدية.

أن التوسع ما يضع البنك المركزي السياسة النقدية والائتمانية، ويشرف على تنفيذها، مراعيا في ذلك الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية ومن ثم يقع عليه إدارة النظام المصرفي في البلاد مراقبته، لتوليد التدفقات النقدية والائتمانية، لتحقيق معدل مقبول للنمو الاقتصادي مع المحافظة على الاستقرار النقدي والاقتصادي، وتحقيق توزيع عادل لكل من الدخل والثروة، والتأكيد من أن الجهاز المصرفي يقع في متناول جميع قطاعات المجتمع التي تستطيع أن تستخدم التمويل المصرفي استخداما منتجا وكفوءا، وهذا تشكيل في مجملها أهداف السياسة النقدية[47]،وهناك أهداف نهائية وسيطية للسياسة النقدية.

الشكل رقم07: أهداف السياسة النقدية

[46] - لعزازي حسيبة: مرجع سبق ذكره ص41-42.
[47] وليد مصطفى شاويش، مرجع سبق ذكره ص167.

أهداف السياسة النقدية

الأهداف النهائية للسياسة النقدية:
- تحقيق العمالة الكاملة
- تحقيق استقرار الأسعار
- توازن ميزان المدفوعات
- تحقيق معدل نمو اقتصادي

الأهداف الوسيطية للسياسة النقدية
- معدل الفائدة
- معدل سعر الصرف
-المجمعات النقدية

أولا:الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

1-تحقيق العمالة الكاملة:

تعريف العمالة الكاملة:((تعرف بأنها مستوى العمالة الذي يحقق من الاستخدام الكفء لقوة العمل، مع السماح لمعدل عادي من البطالة ينتج أساسا عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي[48])).

أي تحقيق التشغيل الكامل والاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع ، ويعتبر هذا الهدف في مقدمة الأهداف النهائية التي تعمل السياسة النقدية على تحقيقها، ولكن تحقيق العمالة الكاملة يعني السماح بطالة منخفض قد يتراوح بين 3% إلى 5%، بحيث تقوم بزيادة عرض النقود في حالة البطالة والكساد لتزيد من الطلب الفعال فيزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي[49].

2- تحقيق استقرار الأسعار:
تعتبر المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية وتنحصر هذه الغاية في العمل على محاربة التغيرات المستمرة والعنيفة في مستوى الأسعار[50]، تتمحور السياسة النقدية حول هدف أساسي يتمثل في إيجاد توازن مستمر بين الكتلة النقدية وحجم السلع والخدمات وهو ما يضمن تحقيق استقرار الأسعار، أي المحافظة على معدل تضخم منخفض ويكون على حساب معدل بطالة

[48] وليد مصطفى شاويش:مرجع سبق ذكره،ص168.
[49] لعزازي حسيبة: مرجع سبق ذكره ، ص20.
[50] زكريا الدوري، يسرا السامراني، مرجع سبق ذكره ،ص188،187.

مرتفع، وبشكل عام تهدف السياسة النقدية إلى الحفاظ على المستوى العام للأسعار بحيث لا يتقلب على الأقل بشكل حاد يهدد حالة الاستقرار الاقتصادي.

ويتحقق هذا الهدف من خلال مراقبة الائتمان المصرفي لان التغير في الأسعار يؤدي إلى إحداث أضرار جسيمة بفئة الدائنين ولصالح المدينين، وهذا ما يؤدي إلى توزيع سيء بين الطرفين.

والواقع إن اللجوء للسياسة النقدية لعلاج مشكلة استقرار مستويات الأسعار يعني أن هناك علاقة وثيقة بين عرض النقود ومستوى الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى، وقد أكد فريدمان في اللجنة الاقتصادية للكونجرس الأمريكي سنة 1959 انه من الصعب ضبط الأسعار المحلية دون ضبط معدل زيادة كمية النقود، وانه لا توجد دولة في العالم استطاعة التغلب على مشكلة التضخم دون اللجوء إلى خفض معدل الزيادة في كمية النقود[51].

3-توازن ميزان المدفوعات:

يسعى الاقتصاديون إلى تحقيق التوازن بين طرفي ميزان المدفوعات*سواء في جانب المدفوعات الذي يشمل أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج أم في الجانب الآخر من ميزان المدفوعات، وهو المتحصلات من صادرات الدولة من السلع والخدمات ولكن قد يتعارض التوازن الداخلي مع التوازن الخارجي، نظرا لأن التوازن الداخلي يتحقق عند تحقيق العمالة الكاملة واستقرار الأسعار، بينما يتحقق التوازن الخارجي عند توازن ميزان المدفوعات[52]، ويتم ذلك في إطار إتباع سياسة تحرير وتقويم سعر الصرف، وفي ظل السيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار السعري الذي يحافظ بدوره على قيمة العملة من التدهور، وعموما يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات، عن طريق قيام البنوك المركزية برفع سعر إعادة الخصم فيؤدي هذا بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع سعر الفائدة على القروض، وهذا يؤدي إلى تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، مما يخفض من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة، ومن ثم تشجيع صادرات الدولة وتقليل إقبال المواطنين على شراء السلع الأجنبية، ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخليا إلى إقبال الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية وبالتالي إلى دخول المزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة، مما يساعد على تقليل كمية النقود (النقود الائتمانية) داخل الاقتصاد القومي ورفع أسعار الفائدة يلعب

---

[51] لعزازي حسيبة ، مرجع نفسه ص21.

* ميزان المدفوعات: جدولة أو تبويب للمبادلات الدائنة بين دولة معينة والدول الأخرى والمؤسسات الدولية، وذلك عن مدة سنة، والميزان التجاري:هو جزء من ميزان المدفوعات، يبين صادرات الدولة بقيمة البضاعة زائدا جميع النفقات التي تنفق عليها حتى تصل إلى ظهر السفينة حتى تكون مستعدة للإبحار ووارداتها من الخارج بقيمتها، والحساب الجاري:جزء من ميزان المدفوعات الذي يصور المبادلات التجارية غير الرأس مالية بين الدولة والخارج.

[52] وليد مصطفى شاويش، مرجع سبق ذكره ص184،183.

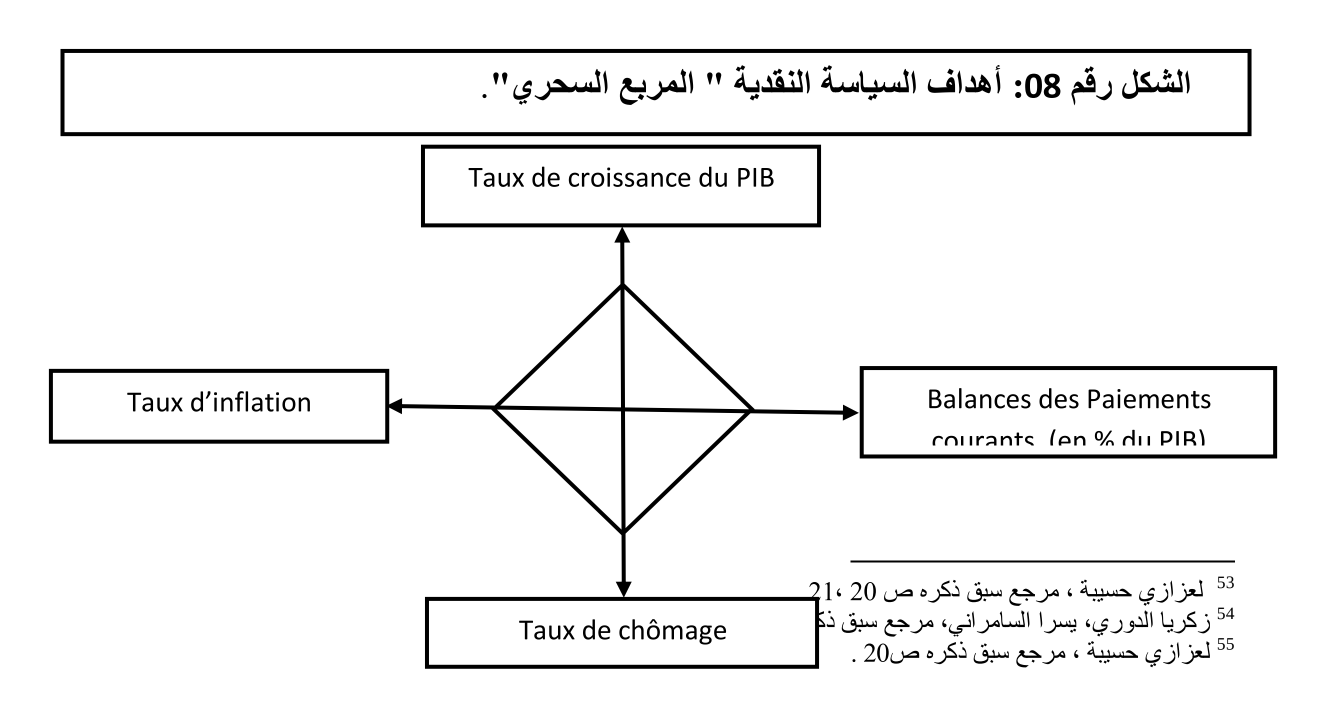
دورا كبيرا في خفض العجز في ميزان المدفوعات، إلا أن أثار هذه الإجراءات لا تتم بنفس الدرجة في كل حالة تطبق فيها[53].

4- تحقيق النمو الاقتصادي

إن تشجيع النمو الاقتصادي هو هدف ترنو إليه جميع الحكومات في الدول النامية والصناعية ويراد به تحقيق زيادة مستمرة و ملائمة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعين في متوسط دخل الفرد الحقيقي، وتعمد الحكومات إلى بلوغ هذا الهدف بغية إشباع حاجات الأفراد ورفع مستوى رفاهيتهم وتحسين وضع ميزان المدفوعات بالحصول على المزيد من العملات الأجنبية والحد من ارتفاع مستوى الأسعار المحلية[54].

ويرتبط هذا الهدف بهدف تحقيق التوظيف الكامل،فالنمو الاقتصادي هو حدة قادر على امتصاص الزيادة أو الفائض في عنصر العمل، وتكون مهمة السياسة النقدية هنا هي التأثير على معدل الائتمان من خلال التوسع الائتماني للوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تضع الاقتصاد في طريق النمو السريع مع مراعاة التعارض بين أهداف السياسة النقدية، فالعلاقة بين استقرار الأسعار والتوظيف الكامل إحدى الحالات التي توضح ذلك، فمن الصعب تحقيق هدفين في نفس الوقت، وكما توجد صعوبة بالنسبة للتوظيف الكامل وتوازن ميزان المدفوعات، فزيادة حجم الصادرات تقتضي بخفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة وزيادة القدرة التنافسية بالمقارنة مع الدول الأخرى، وبزيادة الصادرات تتحقق زيادة الدخل والعمالة، إلا أن زيادة هذين العاملين سيؤديان إلى زيادة الميل للاستراد واحتمال ارتفاع مستويات الأسعار المحلية داخليا، وهكذا يمكن أن يؤدي التوظيف الكامل إلى رفع مستويات الأسعار وزيادة حجم الواردات ونقص حجم الصادرات وبالتالي التأثير سلبا على ميزان المدفوعات[55].

الشكل رقم 08: أهداف السياسة النقدية " المربع السحري".



[53] لعزازي حسيبة ، مرجع سبق ذكره ص 20 ،21
[54] زكريا الدوري، يسرا السامراني، مرجع سبق ذك
[55] لعزازي حسيبة ، مرجع سبق ذكره ص20 .

المصدر: لحول عبد القادر: مرجع سبق ذكره، ص17

ثانيا:الأهداف الوسيطية في السياسة النقدية:

تعرف هذه الأهداف بأنها :"المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة بواسطة السلطات والمرتبطة بشكل ثابت ومقدر بالأهداف النهائية، مثل مقدار النمو السنوي للكتلة النقدية." وتحتاج البنوك المركزية إلى تحديد هذه الأهداف الوسيطية،لما تتضمنه من فوائد، تتلخص هذه الفوائد في أنه يمكن للبنوك المركزية أن تؤثر في هذه المتغيرات: كالمجتمعات النقدية، وسعر الصرف، ومعدلات الفائدة، كما تعتبر هذه الأهداف بمثابة إعلان عن إستراتيجية السياسة النقدية، وهذا يعني إعطاء الأعوان الاقتصاديين إطارا مرجعيا لتوجيه توقعاتهم، وضرورة التحرك والتصرف في حالة عدم بلوغ الأهداف الوسيطية، بالإضافة إلى ضمان استقلالية السياسة النقدية وأن الأهداف الوسيطية تعكس الأهداف النهائية.

أ- معدل الفائدة:

بالرغم من اعتماد الاقتصاديين على معدل الفائدة باعتباره هدفا وسيطيا إلا أن ثمة خلافا بينهم في تحديد تلك العوامل التي تتحدد على أساسها معدلات الفائدة فيرى الكينزيون أن معدل الفائدة يتحدد على أساس كمية النقد قيد التداول، بينما يرى الكلاسيكيون إن معدل الفائدة يتحدد على أساس العرض بين رأس المال القابل للإقراض، والطلب من جهة المنظمين لتمويل استثماراتهم، ولكن معدل الفائدة يتأثر بغرض رأس المال والطلب عليه، وبالسياسة النقدية.

وهذا على المستوى الداخلي، أما من المستوى الخارجي فان معدلات الفائدة الخارجية تؤثر في مستوى سعر الفائدة في الداخل، فان كانت معدلات الفائدة في الخارج أكثر، فان ذلك يعني نزوح رأس المال إلى الخارج ويحدث العكس إذا ارتفع سعر الفائدة داخليا، إذ تكون الدولة حينئذ مركز جذب للمدخرات من الخارج، بالإضافة إلى تأثير معدل الفائدة بطول اجل القرض أو قصره، إن العوامل التي تخضع لها أسعار الفائدة هي عوامل متشابكة ومتنوعة جدا، وهذا بالإضافة إلى أنواع الفائدة نفسها، فهي تخضع لشبكة واسعة من العوامل المعقدة داخليا وخارجيا، بحسب العرض والطلب عليه، بين عرض رأس المال والطلب عليه وعرض النقود من جهة، وعرض السلع والخدمات والإنفاق والادخار. وطول اجل الدين وقصره، بل توجد هناك فائدة تفصيلية قد تكون لجهات معينة، كل هذه العوامل المعقدة،

والتي تتناقص في نفسها أحيانا تجعل من الصعب تحقيق توازن اقتصادي على أساس سعر الفائدة الربوية[56]

ب- معدل سعر الصرف:

لقد أخذ هذا الغرض الوسيط مع بداية التسعينات مكانة هامة جدا، فهو يعبر عن الأحوال الاقتصادية لدولة ما، وبالمحافظة على سعر الصرف قريبا من المعدل الذي يضمن تعادل القدرات الشرائية عن طريق تدخل البنك المركزي في سوق الصرف مثلا، فانه يمكن للسياسة النقدية. أن تساهم في التوازن الاقتصادي العام فيمكن لأي بلد أن يخفض من قيمة عملته مثلا لتشجيع صادراته كما يمكنه رفع قيمتها للتقليص من حدة التضخم وهو ما يتفق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية(محاربة التضخم)[57].

وهو في الواقع مرتبط بهدف استقرار الأسعار داخل الدولة ويمكن إدراك هذا الارتباط من خلال أن ينخفض السعر في دولة ما يؤدي إلى زيادة الصادرات (لان الصادرات هي عبارة عن واردات للدولة الأخرى، تعود هذه الزيادة إلى انخفاض الأسعار من وجهة نظر المستوردين مما يزيد من حجم الطلب)، وتؤدي هذه الزيادة في الصادرات إلى زيادة الطلب على عملة البلد الذي انخفضت فيه الأسعار، ومن ثم ارتفاع سعر صرفها مقابل العملات الأخرى، ويحدث العكس عند ارتفاع سعر عملة بلد ما، من هنا ندرك أن الطلب على عملة هذا البلد، وباعتبار أن السياسة النقدية لها تأثير على مستوى الأسعار واستقرارها، فانه يحدث نفس الأثر على مستوى أسعار الصرف[58].

ج- المجتمعات النقدية:

إن ضبط نمو كمية الكتلة النقدية مع مستوى معدل النمو الاقتصاد يمثل الهدف الأساسي للسلطات النقدية عند النقدويين، ولهذا فان هذه النظرية تقتضي الحفاظ ولعدة سنوات على معدل نمو ثابت للكتلة النقدية، ويستحسن أن يكون ضعيفا يتراوح بنسبة 3% إلى 5% ولتحقيق ذلك ينبغي أن يترك سعر الصرف عائما إن ضبط كمية النقود تعتبر الأداة المفضلة للتوازن الاقتصادي وذلك للأسباب التالية:

1) يمنع عرض النقود لان يصبح مصدر لعدم الاستقرار
2) زيادة عرض النقود بمعدل ثابت، يجعل السياسة النقدية تحد من الاضطرابات الآتية من مصادر أخرى
3) تطبيق معدل ثابت لزيادة عرض النقود يجعل مستوى الأسعار في الأجل الطويل ثابت أو قريبا من ذلك ويعتبر التحكم في كمية النقود مهم وذلك للمبررات التالية:

---

[56] وليد مصطفى شاويش: مرجع سبق ذكره ص192،191.
[57] البحري عبد الله، مرجع سبق ذكره ،ص62.
[58] لعزازي حسيبة ، مرجع سبق ذكره ص27.

*أن المجمعات النقدية تعتبر الشغل الشاغل للبنوك المركزية، فهي التي تقوم بتحديدها وحسابها ونشرها.

*يمكن التعرف على هذه المجمعات من قبل الجمهور ويستطيع تقديرها، ولكن في السنوات الأخيرة ظهرت مشكلة تتمثل في أن تحديد المجمع النقدي أو كمية النقد لم تعد سهلة كما كانت في الماضي نظرا لتغير سرعة دوران النقود، حيث أصبحت اقل استقرارا مما كانت عليه في الماضي وذلك نتيجة الابتكارات المالية الحديثة، وفي هذا الصدد يمكن طرح السؤال التالي: ماهي المجمعات النقدية التي يمكن ضبطها بسهولة؟

هل هي M_1،M_2،M_3(المجمع النقدي الموسع) عند وجود ابتكارات مالية متواصلة (مستمرة).

إن المجمعM_2 الذي يضم M_1 وتوظيفات في حسابات أخرى على الدفاتر يتأثر بشدة باجتناب أجهزة التوظيفات الجماعية بالقيم المنقولة للمدخرين الذين كانوا يقومون بعملية الإيداع في حساباتهم على الدفاتر لدى البنوك.

أما المجمع النقدي M_1 يتأثر هو الآخر بالابتكارات المالية عندما يحتوي على مبالغ كبيرة من الأموال غير المستثمرة فيستطيع أصحابها تحويلها بسهولة إلى أشكال أخرى تخرج عن المجمعM_1 لكونه مردودية أفضل.

مما سبق يمكن القول أن ضبط المجمع النقدي الموسع هو الذي أصبح يحظى باهتمام البنوك المركزية في غالبية البلدان المتقدمة والنامية على حد السواء[59].

ثالثا: أهداف أخرى

1/التحكم في دائرة التقلبات الاقتصادية:

من المعروف أن اقتصاديات الدول وخصوصا تلك التي تنتهج النظام الاقتصادي الرأسمالي، تمر عادة بما يسمى بدائرة التقلبات الاقتصادية حيث يشهد خلالها الاقتصاد مرحلة مختلفة مثل مرحلة الانتعاش ومرحلة الركود ومما لاشك فيه أن مرور اقتصاديات الدول بهذه المراحل يؤثر على اقتصادياتها وخصوصا مرحلة الركود التي تؤثر سلبا على الأداء الاقتصادي ومعدلات التوظيف، يمكن للسياسة الائتمانية أن تلعب دورا هاما في تخفيف الآثار السلبية لدائرة الاقتصادية عن طريق انتهاج سياسة ائتمانية تقييدية في ذروة الرواج والتي يصحبها عادة معدلات تضخم مرتفعة.

2/المساهمة في تطوير المؤسسات المصرفية والمالية:

---

[59] بوزعرور عمار، مرجع سبق ذكره ص74،75.

الأسواق التي تتعامل فيها هذه المؤسسات(السوق المالي والسوق النقدي) وبما يخدم تطوير الاقتصاد الوطني.

ويلاحظ أن هناك ترابطا واضحا ومتداخلا بين أهداف السياسة النقدية إلا أنه يمكن تحديد الاتجاهات التي تنصب عليها السياسة النقدية، وهذه الاتجاهات تنحصر في جانبين هما : الادخار والاستثمار، ففيما يخص الادخار تسعى السياسة النقدية إلى :

أ- جمع وتعبئة الإدخارات المحلية التي يمكن جمعها بواسطة المؤسسات المالية المصرفية القائمة في البلد.

ت- رفع معدلات الادخار نسبة إلى إجمالي الدخل القومي.

أما في مايخص الاستثمار السياسة النقدية تسعى إلى :

أ- زيادة نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الدخل القومي والتي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل والناتج القومي .

ب- توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي يتوجب تطويرها وزيادة معدلات نموها بشكل يؤدي إلى زيادة الأهمية النسبية لمساهمة هذه القطاعات في تكوين الدخل القومي وفي مقدمة هذه القطاعات القطاع الصناعي والقطاع الزراعي.[60]

المبحث الثالث:واقع السياسة النقدية و إجراءات تفعيلها .

المطلب الأول : علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية.

يعتبر منحنى السياسة النقدية و خاصة في الدول المختلفة من أهم أسباب الاختلال الاقتصادي الداخلي و الخارجي[61]،و تعد هذه السياسة إحدى أدوات السياسة الاقتصادية العامة التي تستخدمها في علاج التضخم و حماية العملة الوطنية من الانخفاض و تحقيق التوسع الاقتصادي القائم على أساس تمويل الأنشطة الإنتاجية المختلفة، وللسياسة النقدية دور تفصيلي في هذه الأنشطة و التي تتماشى مع أهداف السياسة الاقتصادية التي ترغب الحكومة في الوصول إليها، كأن تفضل منح قروض لمشروع زراعي على غيره من المشاريع الأخرى فتهتم الحكومة بزيادة إنتاج الحليب، فتقوم بتدعيم تربية الأبقار، فتقدم التسهيلات للفلاحين في هذا المشروع مقارنة بغيره من المشاريع الأخرى. ونفس الشيء بالنسبة لسياسة التصنيع، فالدولة تسمح عن طريق سعر صرف مرغوب فيه بتدعيم الميزة التنافسية

---

[60] - زكريا الدوري ، يسرا السامرائي ،مرجع سبق ذكره ،ص189- 191-192.

[61] احمد فريد مصطفى، سمير محمد السيد حسن ،السياسة النقدية و البعد الدولي للاورو ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000 ص 56

للمؤسسات الوطنية بحيث تجعلها تقف إمام المنافسة العالمية، من خلال عرض السلع التنافسية التي تؤدي إلى زيادة التصدير المتنوع الذي يخلق توازن في الاقتصاد الوطني خاصة على المدى المتوسط و طويل الأجل.

كما تلعب السياسة النقدية دور في تقييد الاستهلاك أو توسعية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، فعلى المستوى الداخلي يتمثل في القروض الاستهلاكية المقدمة من طرف البنوك للزبائن للحصول على مختلف السلع، مثال على ذلك سوق السيارات في الجزائر إما على المستوى الخارجي فيتمثل في ميزان المدفوعات فعندما يكون هناك عجز فانه يتطلب التقليل من الواردات و تقييدها و العكس صحيح[62].

علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية:

تتوقف فاعلية و أهمية السياسة النقدية على مدى التعاون و التضافر و بينهما وبين السياسات الاقتصادية الأخرى، وتعتبرا لسياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية والتي يعتبر التنسيق بينها وبين السياسة النقدية أكثر من ضرورة وذلك بسبب الاختلاف بين طبيعة كل منهما[63]:

- تميل العمليات المالية إلى أن تكون واسعة النطاق من حيث حجمها و مداها، في حين تتجه العمليات النقدية إلى إن تكون محدودة لأنها تنحصر بصورة رئيسية في القطاع المالي و المصرفي، فإذا ما تم التنسيق بين هذين النوعين من العمليات، فان الإجراءات النقدية قد تكون ذات اثر فعال كوسيلة للسياسة العامة للحكومة
- تميل التدابير المالية من ناحية أخرى إلى أن تكون بطيئة و متصلبة لأسباب دستورية و قانونية عموما، في حين أن الإجراءات النقدية هي سريعة و مرنة نسبيا، و يمكن تغييرها في وقت قصير جدا، مثلا عن طريق التغيرات في نسب الاحتياطي القانوني و أسعار الفائدة أو الخصم.
- تميل الإجراءات المالية إلى أن تكون ذات قيمة بصفة خاصة في تشجيع التوسع الاقتصادي، و لكنها قد تكون اقل قدرة على إيقاف التضخم، إما العمليات النقدية فإنها ذات اثر ضئيل في تشجيع التوسع و لكنها قد تحد بصورة فعالة من الاتجاهات التضخمية ، وذلك بحدها من قابلية الجمهور على الحصول على الائتمان[64].

المطلب الثاني: شروط نجاح السياسة النقدية.

إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي ظل أي نظام اقتصادي يتوقف على مجموعة من العوامل و الشروط أهمها:

---

[62] Peut burgenmeire , analyse et politique ;ed :economica :paris 2002,p65

[63] عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي ، النقود والمصارف و الأسواق المالية ،دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن ،طبعة الأولى 2004، ص383.

[64] عيسى الزاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص18

- نظام معلوماتي فعال: وضع الميزانية (عجز أو فائض) نوعية وطبيعة الاختلال، تحديد معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، نوعية البطالة، القدرات الاقتصادية، ميزان المدفوعات.........
- تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة نظرا لتعرض الكثير من الأهداف المسطرة
- هيكل النشاط الاقتصادي:مكانة القطاع العام و الخاص، سياسة الحكومة اتجاه المؤسسات الإنتاجية ، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية.......الخ و بالتالي حرية التجارة الخارجية و مرونة الأسعار.
- نظام سعر الصرف: تحقق السياسة النقدية فعاليتها في اقتصاد ذو سعر صرف مرن أكثر من اقتصاد ذو سعر صرف ثابت.
- درجة الوعي الادخاري و المصرفي لمختلف الأعوان الاقتصادية.
- سياسة الاستثمار: مناخ الاستثمار، تدفق رؤوس الأموال، التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين و الأجانب، و مدى حساسية الاستثمار لسعر الفائدة .
- توافر أسواق مالية و نقدية منظمة و متطورة و مدى أهمية السوق الموازية.
- مدى استقلالية البنك المركزي عن الحكومة[65].

و نتيجة لما سبق فانه يمكن القول أن السياسة النقدية لا يمكن التحويل عليها بمفردها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، نتيجة لما سبق توضيحه من تعارض قد ينشا عند تنفيذ هذه الأهداف وبالتالي لابد من التنسيق بينها وبين السياسة الاقتصادية الأخرى[66].

المطلب الثالث: حدود السياسة النقدية في الدول المتقدمة والنامية.

الفرع الأول: فعـالية السياسة النقديـة في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة

تتبلور السياسة النقدية في الاقتصاديات الرأسمالية في استخدام الأدوات الكمية والكيفية للتأثير على عرض النقود, وبالتالي على الائتمان, ويعتمد نجاحها على التعاون التام والثقة المتبادلة بين البنوك التجارية والبنك المركزي من ناحية, ومن ناحية أخرى يعتمد على وجود أسواق نقدية ومالية منتظمة ومتقدمة. وبالتالي يؤدي التجاوب بين البنوك التجارية والبنك المركزي إلى تحقيق الأهداف المرسومة للسياسة النقدية, مما يؤدي إلى زيادة فعالية السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي.

إن وجود سوق نقدية كاملة ومنتظمة تتعامل في قبول وخصم الأوراق التجارية يؤدي إلى زيادة فعالية سعر إعادة الخصم في التأثير على الائتمان عن طريق ما يحدثه من أثر على تكلفة خصم الأوراق التجارية. كذلك يؤدي وجود سوق مالية كبيرة مرنة تتعامل بالأوراق المالية إلى زيادة فعالية عمليات السوق المفتوحة في التأثير على الائتمان وفق الطريقة التي سبق ذكرها.

---

[65] بلعزوز بن علي :محاضرات في النظريات و السياسة النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ط3 ،2008،ص134

[66] محمد فودوا: السياسة النقدية في ظل اقتصاديات العولمة و أهم الإصلاحات من اجل المسايرة ،حالة الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة المجاسرة في علوم التسيير فرع النقود المالية ، جامعة الجزائر 2000،ص71.

وهذا ما نلاحظه في الاقتصاديات الرأسمالية التي بها أسواق مالية ونقدية متطورة وكبيرة, والتي تزيد من فعالية الأدوات الكمية للسياسة النقدية, التي إذا ما تدعمت بالأدوات الكيفية يتبين لنا الدور الفعال الذي يمكن أن تقوم به السياسة النقدية في التأثير على عرض النقود ومن ثم التأثير على النشاط الاقتصادي في الاقتصاديات الرأسمالية.[67]

الفرع الثاني: فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الدول النامية.

يجدر بنا ذكر أن السياسة النقدية في الدول النامية اقل ديناميكية وحركية مقارنة بالسياسات الأخرى الاقتصادية لأسباب تتعلق بالأوضاع المؤسسية و النظام السائد في هذه الدول و الأساليب الإدارية التي يتعامل بها مع هذه الأوضاع وكذا الإمكانيات المحدودة المتاحة لدى السلطات النقدية لأداء مهامها الفاعلية ، بالإضافة إلى أن هناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى محدودية السياسة النقدية في الدول النامية والتي يمكن ذكرها على النحو التالي:

- ❖ تفتقر الدول النامية إلى أسواق مالية منظمة كما أنها تتميز بضيق نطاق الأسواق المالية إن وجدت وهو ما يؤدي إلى ضعف فعالية سياسة معدل إعادة الخصم واستحالة تطبيق السوق المفتوحة على نطاق واسع.
- ❖ نتيجة لضعف الدور الذي يلعبه البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية فان ذلك يحول دون قيام البنوك التجارية بأي دور فعال في التأثير على النشاط الاقتصادي.
- ❖ تميل البنوك التجارية في الدول النامية إلى تقديم الائتمان المصرفي لتمويل قطاع التجارة (تمويل قصير الأجل) مقارنة بالتمويل المقدم للقطاع الإنتاجي (الزراعة والصناعة)وهو تمويل طويل الأجل الذي يعتبر احد دعامات التنمية الاقتصادية.
- ❖ عدم وجود استقرار في المناخ السياسي و تقلب في موازين مدفوعاتها وتخلق النظم الضريبية مما لا يشجع على الاستثمار الأجنبي وبالتالي يحول ذلك دون تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1. الخصائص الاقتصادية والمالية للبلدان النامية: تتميز الاقتصاديات النامية بإنتاجية منخفضة وبمستويات متدنية من الدخل, تستند إلى الطبيعة المتخلفة للمؤسسات والمواقف والقيم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تتّصف بها مجتمعاتها. وتفتقر بلدانها – ضمن البيئة الاقتصادية المتخلفة والمحدودة- إلى نظام مالي ونقدي ومصرفي متطور ومنتظم, وتتميز بهيكل اقتصادي مشوّه ضئيل الفعالية وسيء التنظيم. وهي تواجه مهمة صعبة تتمثل في زيادة إمكاناتها التنموية واستغلالها بشكل أكفأ مما هي عليه الآن.

مما سبق يلزم علينا دراسة وتحليل الأوضاع الاقتصادية, المالية والنقدية التي تسود البلاد النامية.

1-1. الخصائص الاقتصادية للدول النامية:

❖ يمكن وصف الاقتصاد المتخلف أو النامي بأنه اقتصاد منتج بالدرجة الأولى لمواد أولية, وأنه اقتصاد تابع وذو إنتاجية منخفضة ودخل متدن, وأن سكانه متخلفون اقتصاديا

[67] - لحول عبد القادر، مرجع ذكره ،ص 69.

وثقافيا وصحيا, وأن موارده الإنتاجية هي عموما غير مستغلة استغلالا كفوءا وتاما وأن رأسماله الإنتاجي الحقيقي محدود جدا.

- ❖ من الصفات الهامة للتخلف الاقتصادي انخفاض الإنتاجية في البلدان النامية بسبب ما أشرنا إليه من عدم الكفاءة في استغلال الموارد بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة.
- ❖ الإدارة غير الكفوءة وقلة الخبرة ومحدودية المعرفة الفنية وعدم توفر العمل الماهر بشكل كاف, وبوجه عام يسود التخلف السكاني في هذه الأقطار.
- ❖ انخفاض في مستوى الدخول وتضائل حجم السوق وبالتالي ضآلة مستوى الادخار وتدن في المقدار المتراكم من رأس المال ومن ثم إلى دخل وإنتاج محدودين.

2-1. الخصائص المالية للدول النامية:

- ❖ تتّصف أنظمة الإيراد ووسائل الاقتراض الحكومي في البلدان ذات الدخول المنخفضة بعدم الكفاءة نسبيا, فهناك اعتماد أقل نسبيا على الضرائب المباشرة, واعتماد أكبر على الضرائب غير المباشرة, والمبدأ الذي تستند إليه هذه السياسة هو ليس قابلية الفرد على الدفع بقدر ما هو قدرة الحكومة على الجباية.
- ❖ نجد أن لتبادل أدوار كل من الصادرات والواردات من ناحية, والاستثمار والادخار من ناحية أخرى له آثار مهمة بالنسبة للسياسة المالية.
- ❖ إن قدرة حكومات هذه الأقطار على إصدار مقادير مهمة من الدين العام تكون محدودة مقارنة بالبلدان المتقدمة اقتصاديا, والسبب راجع لعدة عوامل نقدية ومالية أهمها انخفاض نسبة الادخار والافتقار إلى أسواق مالية ونقدية متطورة, ضيق سوق السندات الحكومية وعدم توفر قنوات مالية مناسبة يمكن عن طريقها تعبئة الإدخارات وتجميعها وتنميتها والثقة الضعيفة بالحكومات المالية نفسها, وجهل وعدم خبرة المستثمرين.
- ❖ شحة الموارد المالية اللازمة للهيمنة على الموارد الإنتاجية الحقيقية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية[68]

خاتمة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى مختلف المفاهيم المفسرة للسياسة النقدية التي تعتبر مجال واسع الاهتمام من قبل العديد من المفكرين الاقتصاديين على اختلاف الحقب الزمنية للدور الذي تلعبه في السوق النقدية، وذلك من خلال قيام البنك المركزي باستخدام أدوات السياسة النقدية التحكم في كمية المعروض النقدي وبعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى مثل معدل التضخم والبطالة....

[68] - لحول عبد القادر: مرجع سبق ذكره،ص70-71.

الفصـل الثـاني

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الظواهر الاقتصادية وأكثرها أثر على واقع الأفراد ومستقبلهم في كل المجتمعات البشرية وأن غالبية الدراسات الاقتصادية تعالج مشكلات النمو الاقتصادي باهتمام كبير من التنمية الاقتصادية، بحيث يهتم النمو الاقتصادي بتزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، مما يعني زيادة الدخل الوطني الذي يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد خلال فترة معينة.

وعلى ضوء ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كمايلي:

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي وفيه تعريف النمو، الفرق بين النمو والتنمية بالإضافة إلى مقاييسه، إما المبحث الثاني فتمثل في معوقات قياس النمو ومحدداته، فوائده وتكاليفه، بينما المبحث الثالث فهو عبارة عن نماذج النمو الاقتصادي والتي تمثلت في نموذج هاورد دومار، نموذج سولو ،نموذج المراحل لرستو، دالة الإنتاج.

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره، وكان محمل اهتمام العديد من الاقتصاديين أولهم روبرت مالتوس سنة 1798 في كتابه مبدأ الأمة وتبعه بعد ذلك العديد من الباحثين الاقتصاديين بشكل يعكس الأهمية الكبرى التي يعبر عنها النمو الاقتصادي من عدة جوانب.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي

1) يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أو في إجمالي الدخل القومي مع مرور الزمن، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فهي يقيس قدرة الاقتصاد على تحويل موارد إلى سلع وخدمات، ويعكس الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة.[69]
2) كما انه يقصد بالنمو الاقتصادي الارتفاع المستمر في الإنتاج، المداخيل، ثروة الأمة، عادة مايتم اعتماد وزيادة في إجمالي الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو.[70]
3) ويقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

ومن التعريف السابق يمكن استنتاج مايلي:

1* النمو الاقتصادي لايعني فقط الزيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل أن يترتب عن ذلك زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي معدل النمو لابد أن يفوق معدل النمو السكاني،

ومنه فإن، معدل النمو الاقتصادي= معدل نمو الدخل القومي– معدل النمو السكاني.

2* أن الزيادة التي تتحققي دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن يكون زيادة حقيقية، لابد من استبعاد معدل التضخم وعلى ذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في دخل الفرد – معدل التضخم.

3* أن تكون هذه الزيادة في الدخل على المدى البعيد وليست زيادة مؤقتة (استبعاد ما يعرف بالنمو العابر الذي يحدث نتيجة عوامل عرضية).[71]

---

[69] - عثماني انبسة ، بوحصان لامية: دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي : تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكساتها على التشغيل و الاستثمار والنمو الاقتصادي 2001-2014، 12/11 مارس 2013، جامعة سطيف1.

[70] - بن قدور على : الاقتصاد الكلي1 ، مطبوعة في المقياس، جامعة سعيدة 2013-2014، ص11.

[71]- بنابي قتيحة : السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة احمد بوقرة ، بومرداس، الجزائر2008 -2009، ص03.

وبصفة أدق يمكن تعريف النمو، بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[72]

ويلاحظ من ناحية أخرى أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي وليس النقدي فكما نعلم أن الدخل الحقيقي يساوي الدخل النقدي مقسوما على المستوي العام للأسعار، ولذلك فإن كان معدل الزيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

يعني النمو الاقتصادي أيضا حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ومتوسط الدخل الفردي ممثل بالعلاقة الرياضية التالية:

متوسط الدخل الفردي= الدخل الكلي/ عدد السكان.

أي انه يشير لنصيب الفرد في متوسط من الدخل الكلي للمجتمع ، هذا يعني أن النمو الاقتصادي لايعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الوطني وإنما يتعدى ذلك، يعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي، وبالطبع فإن هذا لايحدث إلا إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي معدل النمو السكاني، فإذا حدث وكان معدل نمو الدخل الكلي مساويا لمعدل النمو السكاني فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف يظل ثابت،أي مستوى معيشة الفرد لن يتغير، وفي هذه الحالة لايوجد هناك نمو اقتصادي، بل أكثر من هذا إذا زاد الدخل الكلي بمعدل اقل من معدل النمو السكاني فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل سوف ينخفض وبالتالي يتدهور مستوى معيشته وتمثل هذه الحالة نوع من التخلف الاقتصادي[73]

المطلب الثاني: الاختلاف بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

في إطار تحديد مفهوم النمو الاقتصادي يجري التمييز بين مفهومين يقتربان من بعضهما البعض وهذين المفهومين هما النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.[74]

إن حدوث النمو الاقتصادي(أي الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي) ليس قرينة كاملة ولاكافية على حدوث التنمية بهذا المعنى الواسع وبيان ذلك كالتالي:

---

[72] - صواليلي صدر الدين: النمو والتجارة دولية في الدول النامية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع : اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر 2006، ص25.

[73] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية : اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية ،الإسكندرية، طبعة 2002-2003،ص11.

[74] - فليح حسين خلف: الاقتصاد الكلي ،عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن 2006،ط1، ص459.

1) النمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لايرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية ،والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي أو الكساد.

أما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها العامة،ولكنها تتضمنه مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية، بل يمكن القول أن التنمية إنما تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة،وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل القومي الحقيقي عبر فترة زمنية ممتدة من الزمن،إلى جانب عدد من الناتج الأخرى غير الاقتصادية، فالمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف.

2) من الممكن أن يتحقق نمو اقتصادي سريع بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية وذلك لعدم إتمام التحولات الجوهرية التي تواكب عملية التنمية أوتسبقها في العمليات التكنولوجية والاجتماعية للمؤسسة والثقافية والسياسية واقتصادية والتي تعمل على انطلاق الطاقات البشرية والقدرات الإبداعية للناس، وتساعد على أن يكتسب المجتمع قدرات جديدة علمية وتكنولوجية وإدارية تمكنه من مواصلة التقدم على كل الجبهات.

3) ومن الجائز أن يحدث نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية عندما ينشأ عدم توازن بين تطور الاقتصاد واحتياجات المجتمع متمثلا في تزايد الاختلالات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية كتزايد الخلل في التكوين القطاعي للناتج القومي الإجمالي(بتزايد تصيب الخدمات والتوزيع على حساب نصيب القطاعات السلعية مثلا) وفي التوزيع الإقليمي للإنتاج والخدمات(أي توزيعها بين أقاليم الدولة المختلفة) وفي توزيع الدخول والثروات بين الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة وفي إشباع الحاجات الأساسية للناس وفي سوق العمل(بانتشار البطالة من جراء الاختيار السيء للتكنولوجية مثلا)

4) يمكن أن يتحقق نمو اقتصادي سريع ولاتحدث تنمية،عندما يكون النمو الاقتصادي مصحوبا بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكبت الحريات والتعدي على الحقوق المدنية للمواطنين في الدول النامية،هذا بينما تتطلب التنمية إشراك المواطنين على أوسع نطاق في صناعة السياسات القومية والمحلية، كهدف في حد ذاته من أجل تحقيق الذات،وكوسيلة لاستقطاب جهودهم وتعبئتها في عملية إعادة البناء الوطني.

5) ويقال ان التنمية لا تتحقق حتى عندما يرتفع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة إذا كان ذلك النمو مصحوبا أو متبوعا بزيادة درجة الاعتماد على الخارج وبتفاقم

أوضاع التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والسياسية في إطار الرأسمالي العالمي ونظام العلاقات السياسية الدولية المرتبطة به، بينما تتطلب التنمية فك الروابط مع هذا النظام والتحرر من قيود التبعية له وزيادة درجة الاعتماد على الذات في سعي المجتمع لتحقيق أهدافه المختلفة .

6) إن النمو الاقتصادي عفوي وتلقائي، ولكن التنمية جهد قصدي، فهي توجيه وتدخل من قبل الدولة والشعب، فالنمو لا يحتاج إلى وضع البرامج والخطط الإستراتيجية المختلفة فيأتي بصورة عفوية تلقائية دونما إعداد أو تخطيط مسبق.

7) إن النمو يحصل حق في ظل الاحتلال أو الاستعمار، أما التنمية فلا حدوث لها في ظل الاحتلال والاستعمار، لأن الاحتلال يأتي ليدمر لا ليبني ويأخذ ولا يعطي، وهذا مايتجلى بوضوح شديد في فلسطين التي عانت ومازالت تعاني منذ عقود مضت من قصور مجالات التنمية بكافة أشكالها،فما زالت تفتقر إلى الكثير من عناصر البنية التحتية في كافة الجوانب والميادين، لكن ذلك لم يمنع من نمو وزيادة في عدد السكان والمصانع والمباني، والمؤسسات التعليمية ودخل الأفراد رغم كونهم تحت الاحتلال.[75]

وبعبارة أخرى فإن النمو يمكن أن يتحقق من ضمن دورة الحياة الاقتصادية والتكنولوجية القائمة، ومن ضمن المؤسسات والمعطيات الاجتماعية الثقافية والسياسية القائمة، ضمن وضع ساكن(ستاتيكي) وأفق زمني قصير، إلا أن التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا بفضل تبدلات ايجابية واسعة، نوعية وكمية ، أي بفضل تبدلات جذرية تشكل كسرا لحلقة دورة الحياة الاقتصادية والاجتماعية القائمة،وخروجا على معطيات ومؤسساتها، إلى حلقة أرفع في لولب تطور المجتمع، ضمن وضع حركي(ديناميكي)وافق زمني طويل.[76]

المطلب الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي

خلصنا فيما سبق إلى أن النمو الاقتصادي ماهو إلا تغير في حجم النشاط القومي، وعلى ذلك فإن قياس ذلك التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تعبر عن ذلك النشاط، ومن هنا فإن هذه المقاييس تعد من المقاييس البسيطة وليست من المقاييس المركبة، بمعنى أن كل مقياس واحد من هذه المؤشرات. وعلى العموم يرى البعض أن النمو الاقتصادي في أي اقتصاد كان يقاس عادة بما يعرف بالناتج الوطني الخام الحقيقي وليس

[75] - جمال حلاوة ،علي صالح: مدخل إلى التنمية ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان ، ص30-31-32.
[76] - حازم البني: من النمو والتنمية إلى العولمة والغات، المؤسسة الوطنية للكتاب، طرابلس،لبنان2010،ص20.

الاسمي، بمعنى ذلك التغير في مستوى الدخل الوطني[77]،ومن أهم مقاييس التغير الحاصل في حجم النشاط الوطني والذي يعبر عن النمو الاقتصادي مايلي:[78]

1)- المعدلات النقدية للنمو:

يتم قياس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية والخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ويعتبر ذلك أفضل الأساليب المتاحة للتقدير خاصة بعد إجراء التعديلات والأخذ بعين الاعتبار سوء التقدير والتضخم، ونصيب التحول بين مختلف العملات، حيث تحاول الدول الإنفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية، ويتم قياس معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها مايلي:

أ- معدلات النمو بالأسعار الجارية:

عادة مايتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام البيانات المنشورة سنويا وذلك باستخدام العملات المحلية ويكون ذلك عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات قصيرة، حيث يتم استخدام معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني، إلا انه مع بروز ظاهرة التضخم تم اللجوء إلى حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة[79]

ب- معدلات النمو بالأسعار الثابتة:

لقد أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل نتيجة لارتفاع الأسعار وظهور التضخم، مما استلزم تعديل البيانات استناد إلى الأرقام القياسية للأسعار، ويتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم ويكون ذلك عند قياس معدلات النمو الاقتصادي طويل الأجل.

ج -معدلات النمو بالأسعار الدولية:

لايتم استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، بل يتم استخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوبة لحسابها خاصة في مجال التجارة الخارجية، وبالتالي تقوم العملات المحلية وتحول إلى ما يعادلها من يلك العملة الموحدة دوليا بعد إزالة أثر التضخم.

2) المعدلات العينية للنمو الاقتصادي:

---

[77] - لحول عبد القادر: مرجع سبق ذكره، ص218-219.

[78] - كريمة قويدري: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية دولية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2010-2011ص

[79] - محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر احمد: النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية،الإشعاع الفنية،مصر 1999،ص118.

يعتبر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أو من الناتج الوطني أو الدخل الوطني من أهم مؤشرات قياس النمو الاقتصادي وعلاقته بالنمو السكاني، وكان هذا نتيجة للزيادة الهائلة في معدلات زيادة السكان في الدول النامية والتي تقارب زيادة معدلات نمو الناتج الوطني، أما في مجال الخدمات ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية فقد تم استخدام مقاييس أخرى والتي تعبر عن النمو الاقتصادي مثل : عدد الأطباء لكل ألف نسمة..الخ

3) مقارنة القوة الشرائية:

لقد اعتمد صندوق النقد الدولي مقياس يعتمد على القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها والذي يعني حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى، وقد كانت المنظمات الدولية تقوم بترتيب الدول حسب درجة التقدم وفقا لمقياس الناتج الوطني مقوما بالدولار الأمريكي، حيث أن تلك الطريقة تربط قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار، ورغم ذلك فالمؤسسات الدولية لم تهتم بالأخذ بهذه الطريقة لأنها تبرز التقدم الذي أحرزته بعض الدول التي تبنت الاقتصاد المخطط في السبعينات وفي الآونة الأخيرة قام صندوق النقد الدولي بتبني هذه الفكرة [80]

المبحث الثاني: معوقات قياس النمو، محدداته و تكاليفه.

المطلب الأول: المعوقات التي تواجه تحديد " معدل النمو الاقتصادي

1- الاكتفاء الذاتي:

توجد العديد من السلع تنتج وتستهلك من قبل الأفراد أنفسهم مثل: المزارعون يستهلكون قدرا من إنتاجهم من الحبوب والألبان والخضر والفاكهة كما أن ماشيتهم تستهلك قدرا من الإعلان التي ينتجونها لذا تواجه الدول النامية صعوبات في تقدير هذا الإنتاج.

2- الاقتصاد الخفي:

هناك بغض المعاملات النقدية التي تتم في الاقتصاد ولكنها غير مسجلة وعادة يكون مصدرها عمليات محظورة أو غير قانونية مثل تجارة الأسلحة، تجارة المخذرات،وعمليات التهريب.

3- تقدير عدد السكان:

في بعض الدول لايوجد بها تعداد سكاني فمثلا يحسب عدد السكان في جمهورية غانا على أساس مسح survey كان أجري في عام 1954-1955 وكذالك فإن أرقام السكان كثيرا ما كثيرا ما تطلب السياسة دورا في إظهار عدد من السكان مما يتفق مع مصالحها.

4- طبيعة السلعة المنتجة:

عند حساب الناتج القومي في أي دولة تؤخذ قيمة السلعة والخدمات المنتجة بغض النظر عن طبيعة هذه السلع والخدمات وما إذا كانت تفيد المستهلكين فعلا أم أنها تضرهم فهناك عديدا

[80] - محمد مدحت مصطفى ،سهير عبد الظاهر احمد: مرجع سبق ذكره، ص119-120.

من الصناعات التي تعتبر صناعات ملوثة :مثل صناعات الحديد والصلب ولأسمدة والأسمنت ومعادن البترول،ويترتب على ذلك انخفاض معدل النمو السنوي نتيجة لمقابلة الاستهلاك البيئي.

5- جودة السلعة:

لاتظهر الحسابات القومية موضوع الجودة رغم شدة أهميته.

6- وقت الفراغ:

لا تشمل حسابات الدخل القومي مقابلات لوقت الفراغ كانت العديد من الدول في الماضي تحقق زيادة في معدلات دخل الفرد عن طريق العمل ساعات أطول أي بتخفيض وقت الفراغ إذا تأكد أنه عندما يتمتع العمال والموظفون بفترات راحة أطول أي يعملون ساعات أقل ويزيد الإنتاج.

7- السلع المعمرة :

إذ تظهر قيم هذه السلع كالثلاجات والسيارات والآلات في حسابات الناتج القومي الإجمالي في نفس سنة إنتاجها وبيعها إلا أن هذه السلع لا تقاس بثمن شرائها ولكن بالخدمات التي تناسب منها خلال سنوات عمرها ولاشك أن السيارة التي تعيش لفترة 15 عاما وتقطع مسافة 150.000كلم ينجم عنها خدمات أكثر من السيارة التي تصبح في حالة سيئة بعد04أو05سنوات.

8- العوامل المرتبطة بالنواحي النفسية:

لا تشمل الحسابات القومية ما يعرف بالثمن النفسي فلا يدخل في الحسابات القومية مقابل لظروف العمل ومدى الرضا الوظيفي، فظروف العمل القاسية في غرب إفريقيا وجنوب أسيا حيث الحرارة والرطوبة المرتفعة والوسائل البدائية، وذلك بالمقارنة بظروف العمل في معظم دول أمريكا الشمالية،وغرب أوروبا ليس لها مكان في الحسابات.[81]

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي.

[81] - عمراني حياة: اثر درجة الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: الطرق الكمية في التسيير، جامعة سعيدة،2013،ص62-63.

هناك مجموعة من العوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي، ويمكن تحديد هذه العوامل فيما يلي[82]:

1*كمية و نوعية الموارد البشرية:

نستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي مع العلم أن:

$$\text{معدل الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج القومي الاجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

من المعادلة نستنتج أنه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان، كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان ، فإن الدخل الحقيقي لا يتغير .

لكن هناك اعتبارات كمية ونوعية يجب أخذها بعين الاعتبار، فالزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل تؤثر على إنتاجية العمل وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي هذه الأخيرة (إنتاجية العمل) تستخدم كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية وتحدد بعدة عوامل منها:

- مقدار الوقت المبذول في العمل(معدل ساعات العمل في الأسبوع)
- كمية ونوعية التجهيزات المستخدمة في الإنتاج
- نسبة التعليم، المستوى الصحي والمهارة الفنية للعمال
- درجة التنظيم والإدارة العلاقات الإنسانية في العمل.

2*كمية و نوعية الموارد الطبيعية:

يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن ، المياه، الغابات وغيرها،هذه الموارد لا تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا استغلها الإنسان، فيمكن مثلا للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية تؤدي إلى الرفع من النمو الاقتصادي في المستقبل.

3* تراكم رأس المال:

على المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل، طرق المواصلات، الجسور، المدارس، الجامعات وغيرها.أي أن تراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار، الذي يمثل تضحية بالاستهلاك من أجل زيادة الاستثمار وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي.

والعوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال هي تلك التي تؤثر على الاستثمار وهي:

- توقعات الأرباح
- السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار

ويشمل الاستثمار بنوعيه المادي والمعنوي، فالمادي يتمثل في المصانع، الآلات، وسائل النقل وغيرها، والبشري يتمثل في التعليم، التأهيل، التدريب والصحة.

4*معدل التقدم التقني:

---

[82] - إسماعيل عبد الرحمن ، عريقات حربي: مفاهيم ونظم اقتصادية ، دار وائل للنشر ، الأردن ،2004،ص278.

ويعني التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة للاختراعات والابتكارات ويؤدي إلى تطوير منتج أكثر كفاءة من الطرق القديمة[83]

5* عوامل بيئية:

النمو الاقتصادي في بلد يتطلب بيئة مشجعة، سواء كانت هذه البيئة سياسية،اجتماعية، ثقافية أو اقتصادية، أي لابد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة، واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي.

6*التخصص و الإنتاج الواسع:

وهو الذي دعا إليهAdam Smith في كتابه ثروة الأمم(1776)، فقد أوضح أن التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يرجع إلى تقسيم العمل، هذا الأخير يزيد من كمية الإنتاج وبالتالي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي هذا وهناك محددات أخرى لم نذكرها كالسياسات المالية والنقدية.

المطلب الثالث: فوائد و تكاليف النمو الاقتصادي.

تهتم كل دول العالم بتحقيق نسب أعلى للنمو الاقتصادي نظرا للأهمية التي يتمتع بها والفوائد التي تعود على شعوبها،والأكيد أنه لتحقيق أي هدف خاصة إذا كان مهما علينا أن نتحمل أعباء وتكاليف للوصول إلية، فما هي فوائد النمو الاقتصادي وماهي تكاليفه؟

أولا: فوائد النمو الاقتصادي:

من أهم الفوائد التي تنجم عن النمو الاقتصادي هي:

1/ زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات

2/ زيادة رفاه الشعب عن طريق زيادة الإنتاج والرفع في معدلات الأجور والأرباح والدخول الأخرى.

3/ يساعد على القضاء على الفقر ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان

4/ زيادة الدخل القومي يسمح بزيادة موارد الدولة ويعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها،كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية والتوزيع الأمثل للدخل القومي ،دون أن يؤثر ذلك سلبا على مستويات الاستهلاك الخاص.

5/ التخفيف من مشكلة البطالة.

ثانيا: أعباء (تكاليف) النمو الاقتصادي

لا يتحقق النمو الاقتصادي إلا في إطار تحمل بعض الأعباء والتضحيات أهمها:

1/ كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زادت الحاجة إلى إنتاج السلع الرأسمالية أكثر وتوجيه الموارد والاستثمارات إليها، بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في التدريب والتعليم، هذا ما يتوجب التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من أجل زيادة الإنتاج في المستقبل[84]

2/ النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة وحتى النامية يؤدي إلى زيادة التلوث البيئي والقضاء على الثروات وازدحام المدن.

---

[83] -طالب محمد عوض: مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية ، الأردن 2006،ص183.

[84] - عبد المطلب عبد الحميد: النظرية الاقتصادية،الدار الجامعية ،مصر 2006،ص472.

3/نقص الاستقرار الاقتصادي بسبب التقلبات في الفعاليات الاقتصادية كالبطالة الجزئية والتكنولوجية ....، ويرجع السبب في ذلك إلى أن عملية النمو الاقتصادي تحدث بصورة غير منتظمة وغير مستقرة

4/ كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زاد معه التقدم المادي وطغى على الجوانب الروحية والأخلاقية في المجتمع [85]

المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: نموذج هاورد دومار"Harrod.Domar ":

يحتفظ كل اقتصاد بنسبة معينة من دخله الوطني لاستبدال المهلك والتالف من السلع الرأسمالية(المباني والمعدات والموارد)،حيث من الضروري خلق إضافات استثمارية صافية جديدة لرأس المال كي يتم النمو،وهذه العلاقة المعروفة اقتصاديا بمعامل رأس المال إلى الناتج هي التي يحدد كيفية حدوث النمو الاقتصادي، ولهذا فإن النظرية التي صاغها كل من"Roy Harrod"و " Evesy Domar" والتي عرفت فيما بعد بنموذج " Harrod-Domar" ، تستند إلى التحليل الكينزي الساكن، حيث اعتمدت على تجارب البلدان المتقدمة في متطلبات النمو المستقر، فقاما بالبحث في مشكل الرأسمالية والمتمثل حسبها في أزمة البطالة، فكان تحليلهما محاولة تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل عند مستوى التشغيل الكامل، مما جعل نموذجهما يتقاربان من حيث المحتوى والمضمون.

إن معدل النمو الاقتصادي(g) عبارة عن النسبة المئوية للتغير في الدخل الوطني(y) مع افتراض ثبات معامل رأس المال إلى الناتج أو الدخل الكلي(v)، فإذا كان(k) هو رأس المال ،و(S) هو الادخار الإجمالي وهو نسبة(s)من الدخل الكلي، وإذا كان الاستثمار عبارة عن التغير الحاصل في رأس المال ، وبفرضية أن الاستثمار المحقق يساوى دوما الادخار المحقق(i=s)، فإنه يمكن كتابة مايلي:

$$g = \frac{\Delta y}{y} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

[85] - بنابي فتيحة : مرجع سبق ذكره،ص 11.

$$v = \frac{\mathrm{k}}{\mathrm{y}} = \frac{\Delta k}{\Delta y} \dots\dots\dots\dots\dots\dots \ (2)$$

.

$$S = sy \dots\dots\dots\dots\dots\dots \ \dots \ (3)$$

$$I = \Delta k \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

$$I = \Delta K = v\Delta y = sy = s \dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

وباستخدام خواص التناسب في الرياضيات وبالرجوع على العلاقة(1) نستنتج العلاقة التالية:

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{\mathrm{s}}{\mathrm{v}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots \ \dots \ (6)$$

$$g = \frac{\mathrm{s}}{\mathrm{v}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots.. (7)$$

تشير العلاقة الأخيرة أن معدل النمو الاقتصادي(g) يكون محدد بالعلاقة بين معدل الادخار الوطني(s) ومعامل رأس المال/الناتج(v)، وبشكل أكثر دقة فإنه في غياب الحكومة فأن معدل نمو الدخل الوطني يرتبط إيجابا بمعدل الادخار حيث كلما زادت قدرة الاقتصاد على تعبئة الادخار والاستثمار كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي،كلما أدى ذلك إلى زيادة هذا الأخير، ويرتبط سلبا بمعامل رأس المال/الناتج، فأي ارتفاع فيه يؤدي إلى انخفاض نمو الناتج الوطني الإجمالي.ونظرا لأن النموذج كان موجها بالدرجة الأولى لبلدان المتقدمة، فقد لقي الكثير من الانتقادات أهمها:

*فرضية ثبات الميل الحدي للادخار $\frac{\Delta \mathrm{s}}{\Delta \mathrm{y}}$ ومعدل رأس المال إلى الناتج $\frac{\mathrm{k}}{\mathrm{y}}$ غير واقعية حيث يمكن أن يتغير في الأمد الطويل.

*كما أن فرضية ثبات استخدام رأس المال والعمل غير مقبولة حيث يمكن الإحلال بينهما.

*أهمل النموذج احتمال تغير أسعار الفائدة وتأثير التقدم التكنولوجي، وكذا تغير المستوى العام للأسعار الذي تتصف به البلدان النامية، وهو كثير الحدوث وبصفة مفاجئة.

ومن جهة ثانية تتصف البلدان النامية بالكثير من الخصوصيات الأمر الذي يجعل النموذج غير قابل للتطبيق بسبب اتصاف البلدان النامية بمعدلات منخفضة للادخار وإنتاجية رأس المال،وهو عكس ما يتطلبه النموذج، والذي يهدف إلى منع دخول الدول المتقدمة في حالة الركود الاقتصادي، حيث أنها السمة الرئيسية التي تعاني منها الدول النامية كما تعاني أيضا من حالة الاختلال التام واللاتوازن، في حين ينطلق النموذج من معالجة النمو الاقتصادي من حالة التوازن في الاستخدام الكامل إضافة إلى محدودية النموذج في علاج مشاكل النمو في

البلدان النامية وحتى المتقدمة وكان له سبب إضافي هو استبعاده أثر الاستثمار على النمو طويل الأمد، لاعتقادهما .[86]

انخفاض إنتاجية رأس المال مع تزايد الاستثمارات ، وهو الانتقاد الذي وجهته نظرية النمو الداخلي.

إن أهم العقبات التي ينبغي على البلدان تجاوزها هو زيادة الجزء المدخر من الدخل الوطني، فإذا كان معدل رأس المال إلى الناتج(v) في الدول الأقل تقدما يساوى 3، وكان معدل الادخار الكلي هو 6% ، ووفقا للعلاقة(7) فإن الدولة يمكن أن تنمو بمعدل سنوي قدره 2%،أما إذا زاد معدل الادخار الوطني إلى15%من خلال زيادة الضرائب والمساعدات الأجنبية أو انخفاض الاستهلاك العام،فإن نمو الناتج الإجمالي يصل إلى 15%.

ومن جهة أخرى لا يشكل الادخار أو الاستثمار العقبة الوحيدة لدى الدول الأقل نموا،بل هي تعاني كذلك من الانخفاض النسبي لمستوى رأس المال الجديد، فالدولة التي تريد نموا عند مستوى 7%وهي لا تستطيع تحقيق سوى15%من الادخار الوطني(بافتراض v=3) فلا بد لها أن تسد هذه الفجوة الادخارية حتى تصل إلى 21% بما قيمته 6% من خلال المساعدات الأجنبية أو الاستثمار الخاص الأجنبي، وعليه يصبح قيد رأس المال أداة منطقية مناسبة تبرر زيادة التحولات الهائلة لرأس المال والمساعدات الفنية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية . وهو ما تم فعلا عند تطبيق خطة مارشال في أوروبا، وربما ينطبق الوضع مع حالة الدول المتخلفة اليوم،إن الاعتماد على الادخار والاستثمار وتجديد رأس المال يعتبر شرطا ضروريا لأحداث النمو، ولكنه غير كاف حيث ظروف العلم الثالث مختلفة تماما عما شهدته الدول المتقدمة قبل حدوث نهضتها.فمثلا توافرت لأوروبا ظروف مواتية مثل تكامل الأسواق المالية والسلعية،توفر تسهيلات النقل المتطورة،القوة العاملة المدربة،الدافع نحو النجاح...الخ، وهو ما مكنها من تحويل رأس المال الجديد إلى مستويات مرتفعة من الناتج وبشكل فعال[87]

المطلب الثاني: نموذج سولوsolow

يعد نموذج سولو امتدادا لنموذج هاورد-دومار ، حيث يركز كل منهما على أهمية الادخار والاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي ومن ثم، النمو الاقتصادي بالمجتمع ، غير أن نموذج سولو يقوم على توسيع إطار نموذج هاورد- دومار عن طريق إدخال عنصر إضافي وهو عنصر العمل، هذا فضلا عن إضافة متغير مستقل ثالث وهو المستوى الفني والتكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي، الذي يظهر أثره على النمو في الأجل الطويل

[86] - كبداني سيدي أحمد : أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد، جامعة تلمسان، 2013-1012، ص42.
[87] - كبداني سيدي أحمد: مرجع سبق ذكره، ص43.

نتيجة لتراكم الرأسمالي والتكنولوجي معا وعلى عكس نموذج هاورد-دومار الذي بني على افتراض ثبات غلة الحجم، فإن نموذج سولو يسمح باستخدام فكرة تناقص الغلة بشكل منفصل لكل من عنصر العمل ورأس المال،أي في الأجل القصير وفي ظل افتراض ثبات غلة الحجم لعنصرين معا، أي في الأجل الطويل، فإنه يمكن أن يفسر أثر التقدم التكنولوجي على معدل النمو، بالرغم أن سولو مثل غيره من الاقتصاديين يفترض أن المستوى التكنولوجي يتحدد من خارج إطار النموذج ويشكل مشكل عن باقي العوامل الأخرى[88].

يمكن حصر أهم فرضيات هذا النموذج فيما يلي:

1) نمو القوى العاملة تكون خارجية، وسوق العمل يكون في حالة توازن على المدى الطويل، أي $N_t = N_0\, e^{nt}$، مع n هو معدل نمو السكان، N_0 عدد السكان الأصلي،N_t نسبة الزيادة في عدد السكان، t السنوات[89]

2) الإنتاجية الحدية موجبة ومتناقصة بالنسبة لكل عنصر إنتاجي.

3) دالة الإنتاج هي دالة نيوكلاسكية، تتكون من عنصري إنتاج هما رأس المال والعمل وتكتب كمايلي: $y_t=f(k;L)$

4) المردوديات السلمية لعوامل الإنتاج ثابتة.

5) التوازن على سوق السلع مؤكد،بشرط افتراض حالة اقتصاد مغلق، والنفقات العمومية تتفرع إلى عناصر استهلاك العائلات وعناصر الاستثمار في السلع في السلع العامة، وتكتب معادلتها كمايلي: $Y_t=C_t+I_t$

6) الأعوان الاقتصادية لها معدل ادخار ثابت.

$$S = \frac{y_t - c_t}{y_t} \text{ ،} \qquad 0 < S < 1$$

حيث أن معدل الادخار هو عامل خارجي،ومعادلة الاستهلاك تعطى كمايلي:

$$C_t= (1-S)\, y_t.$$

يتكون نموذج " solow" من نموذجين مختلفين وهما:

1/ النموذج القاعدي:

في ضوء الفرضيات السابقة فإن النموذج القاعدي ل " solow" يتكون مما يلي:

[88] - عمراني حياة :مرجع سبق ذكره ص81.

[89] - kareheline schubertK; Macroèconomè;comportrment et croissance; 2ème èditiom vuibut; fance 2000 pp214-215

الإنتاج الفردي من الشكل:

$$Y= \frac{y}{l} =Q(k)=k^{\alpha} \quad ....(1)$$

وحيث $k= \frac{k}{l}$

تراكم رأس المال عبر الزمن من الشكل:

$$\bar{k}= \frac{dk}{dt} =I- \&k \quad .... \quad (2)$$

إن كل تغير نسبي في رأس المال يساوي الفرق بين الاستثمار واهتلاكه (بأقساط ثابتة(δ))
وحيث أن الاقتصاد المغلق يفرض تساوي الادخار مع الاستثمار(التوازن في سوق السلع والخدمات) فإن:

$$I= s =\& y \Rightarrow K=\&y-\delta k..........(3)$$

$$K= \frac{k}{l} \Rightarrow \log K =\log k - \log l.$$

$$\Rightarrow \frac{d \log k}{dt} = \frac{\bar{k}}{k} = \frac{\bar{L}}{L} = \frac{\&y-\delta k}{k} - \frac{\bar{L}}{L} \quad ...... (4)$$

معدل نمو عنصر العمل عبر الزمن بافتراض التوازن في سوق العمل هو:

$$\frac{\bar{L}}{L} =n \Rightarrow \frac{d \log l}{dt} =n \Rightarrow \log l = \int ndt = nt +c_0$$

$$\Rightarrow L_t=e^{nt+C0} \quad ; \quad L_0=e^{C0}$$

$$\Rightarrow L_t= L_0 e^{nt}$$

ومنه تصبح العلاقة (4) كمايلي:

$$\frac{\bar{k}}{k} =\frac{\&y}{k} - \delta -n = \frac{\&y}{k} -\delta -n$$

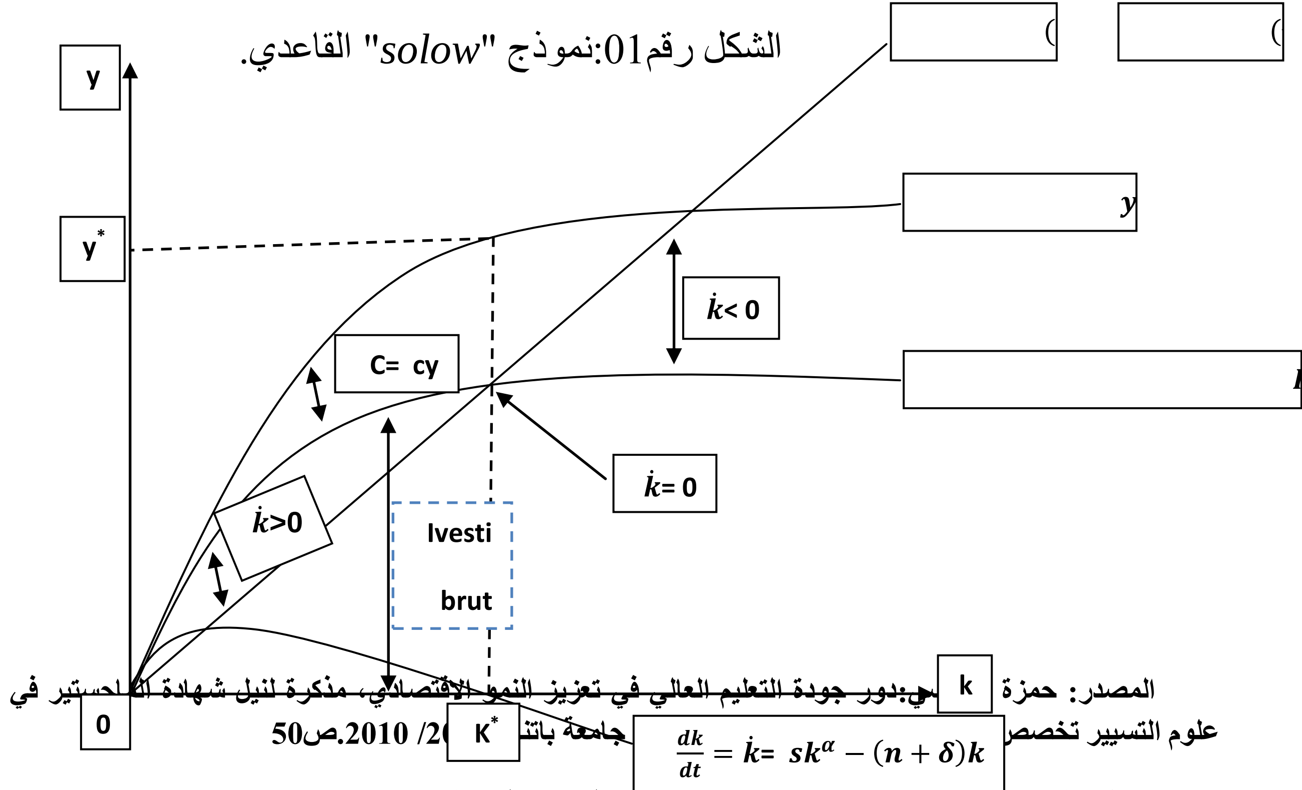
[90] $$\Rightarrow \bar{k} = \& \emptyset (k) -(\&+n)k \quad ....(5)$$

تمثل هذه العلاقة المعادلة الديناميكية الأساسية لنمو معدل رأس المال الفردي، وهي تعبر عن الطريقة التي يتحدد بها تراكم رأس المال انطلاقا من الإنتاج والاستثمار والادخار(العلاقة 1 وهما العلاقتان الأساسيتان في هذا النموذج، وهو ما يظهره الشكل البياني التالي:

---

[90] - كبداني سيدي أحمد: مرجع سبق ذكره، ص44.

الشكل رقم01:نموذج "$solow$" القاعدي.



المصدر: حمزة [illegible]ي:دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص [illegible] جامعة باتنة [illegible]20 /2010.ص50

من خلال الملاحظة الجيدة للنموذج نلاحظ نقطة تقاطع المنحيين sk^{α} و$(\delta + \mathrm{n})\mathrm{k}$ وهي النقطة التي ينطلق منها التحليل في نموذج سولو، حيث تعبر هاته النقطة على حالة الاستقرار في الاقتصاد التي يكون فيها تغير رأس المال معدوم أي قيمة الادخار مماثلة لقيمة إهتلاك رأس المال والزيادة في السكان ،ونرمز بk^* لقيمة رأس المال للفرد وy^* لقيمة الناتج للفرد في حالة الاستقرار والتي يكون فيها معدل النمو الاقتصادي معدوم.

ويكون التغير في رأس المال للفرد على يسار النقطة k^* اكبر من الصفر$\dot{k}$>0، أما على يمين هذه النقطة فيكون مقدار التغيير في رأس المال سالبا$\dot{k} <0$ ويمكن صياغة هاته النتائج في ثلاث حالات كمايلي:

الحالة الأولى: $sy = (n+\delta)k \Rightarrow k = k^* \Rightarrow \dot{\mathrm{k}} = 0$

الحالة الثانية: $sy > (n+\delta)k \Rightarrow k < k^* \Rightarrow \dot{\mathrm{k}} > 0$

الحالة الثالثة: $\mathrm{sy} < (n+\delta)k \Rightarrow k > k^* \Rightarrow \dot{\mathrm{k}} < 0$

وكنتيجة نقول أن هناك تزايد في كل من نصيب الفرد من رأس المال والناتج لكن بمعدل متناقص وأن هناك قوتين في النموذج الأولى تمثل sy والتي تمثل الاستثمار الجاري لكل وحدة عمل، وهي تعزز وترفع من نصيب الفرد من رأس المال، أما القوى الثانية فهي $(n+\delta)k$ وتمثل الاستثمار الضروري لإبقاء قيمة نصيب الفرد من رأس المال ثابتة ، وهي قوة كلما ارتفعت دفعت نصيب الفرد من رأس المال إلى الانخفاض.

كما نلاحظ من النموذج أعلاه أن التغيير في رأس المال للفرد يضمحل كلما اقترب الاقتصاد من حالة الثبات أو الاستقرار، وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين قيم k وقيم $\dot{k}$.[91]

أولا: أثر الصدمات على نمو رأس المال:

كثيرا ما يتساءل الباحثون في مجال النمو عن الأثر المحتمل على تطور رأس المال الفردي إذا حدثت صدمة ناتجة عن تغير أحد عوامل البيئة الاقتصادية التالية:

(1) الزيادة في معدل الاستثمار: حيث أن قيام المستهلكين بزيادة معدل الادخار انطلاقا من حالة التوازن $(\& \rightarrow \& > 0)$يؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار في الاقتصاد، مما يرفع من معدلات الزيادة في الإنتاج والدخل، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.

(2) زيادة النمو الديمغرافي:حيث الزيادة فيها تعني بالدرجة الأولى زيادة عرض العمل (L) مما يفرض ضغوطا على تراكم رأس المال،الأمر الذي يجعل النسبة (k) تتناقص،مما يعني حدوث صدمة سلبية على نمو الناتج والدخل.

ثانيا: دراسة التوازن: يتحدد التوازن في النموذج " solow " القاعدي بالشرط التالي:

$$\dot{k} = \& k^{\alpha} - (\delta + n)k = 0$$

$$\Rightarrow K^{*} = \left(\frac{\&}{\delta + n}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

حيث أن الإنتاج الفردي هو :

$$Y^{*} = \varphi k^{*} = k^{\alpha} \Rightarrow Y^{*} = \left(\frac{\&}{\delta + n}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

إذن حسب " solow " فإن من الأسباب التي جعلت بعض الدول غنية وأخرى فقيرة هو أن الدول التي لديها معدلات ادخار(استثمار) أكثر ارتفاعا فهي التي تتمتع بقابلية أن تصبح غنية ، وأما الدول التي لديها معدلات نمو سكانية مرتفعة فهي مرشحة أن تكون بلدان فقيرة[92]

ثالثا: النمو الاقتصادي في النموذج القاعدي البسيط

إن نموذج النمو البسيط يعتبر أن المتغيرات الفردية ثابتة أثناء التوازن، بينما المتغيرات المطلقة(L،k،c,s،y) فهي تتمو بنفس معدل نمو السكان $\left(\frac{\dot{k}}{k} = \frac{\dot{y}}{y} = 0 \Rightarrow \frac{\dot{y}}{y} = \frac{\dot{k}}{k} = \frac{\dot{L}}{L} = n\right)$ ، مما ينتج عن ذلك في المدى البعيد حدوث اختلاف الناتج المحلي الفردي بين الدول، بينما

[91] حمزة مرادسي : دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات ، جامعة باتنة 2010/2009 ص 50-51.
[92] - كبداني سيدي أحمد: مرجع سبق ذكره،ص47

تبقى نسبة رأس المال إلى الناتج($\frac{k}{L}$) ثابتة لأن(k) و(y) ثابتان، بما يجعل الإنتاجية الحدية لرأس المال تكون ثابتة هي الأخرى.

وعليه، تستطيع الاقتصاديات أن تنمو في المدى القصير وليس الطويل، حيث كلما اقترب الاقتصاد من الحالة التوازنية كلما تباطأ نموه وهذا بسبب أن(α) أصغر من الواحد في المعادلة الأساسية في النموذج ، حيث أنه عندما يتزايد(k) فإن معدل نموه يتناقص، وبما أن معدل نمو الإنتاج الفردي(y) يتناسب طردا معه فإنه يتناقص هو الآخر.

2/ نموذج "solow" مع الرقي التقني

استنادا إلى النموذج القاعدي لsolow فإنه في المدى الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى حالة مستقرة، فإن متوسط دخل الفرد لا ينمو، ولجعله كذالك ادخل التقدم التقني في الشكل العام لدالة الإنتاج،حيث ثلاث تأثيرات مختلفة له على الناتج المحلي الإجمالي وهي:

*حسب "Harrod" يكون التقدم حياديا إذا كان يدعم إنتاجية العمل((y= f(k;AL)

*حسب " solow" يكون التقدم التقني إذا كان يدعم رأس المال((y= f(Ak; L)

*وأما "Hicks " فأعتبر أنه يمكن لدالة الإنتاج أن تتأثر بالتقدم التقني (y= Af(k;L))

وبالنظر لهذه الاحتمالات الثلاث فإن تأثيرات التقدم التقني تكون مختلفة، غير أنها ستؤدي في آخر المطاف إلى زيادة الناتج الإجمالي، وكون النظريات الاقتصادية بدء من "keynse" جاءت لتبحث في السبل التي يصل فيها الاقتصاد إلى حالة التشغيل الأمثل،فإنه عادة ما يؤخذ التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو في المدى الطويل.وعليه فإن دالة الإنتاج تكون من الشك: $y= f(k;AL) = k^{\alpha} \ (Al)^{1-\alpha}$

وحيث أن (A) يعبر عن التقدم التقني وهو خارجي المنشأ ويتزايد بمعدل ثابت ($\frac{\dot{A}}{A}= g$)، وعليه فإذا كان:

*تراكم رأس المال لا يتغير بشكل أساسي وكان من الشكل:

$$\dot{k} = \&y- \delta K \Rightarrow \frac{\dot{k}}{k} = \& \frac{y}{k} - \delta$$

*وكانت دالة الإنتاج الفردية من الشكل

$$y= \frac{y}{l} = \frac{k^{\alpha} \quad (AL)^{1-\alpha}}{L} = \frac{k^{\alpha}}{L^{\alpha}} \frac{(Al)^{1-\alpha}}{L^{1-\alpha}} = k^{\alpha} \ A^{1-\alpha}$$

*وبوضع $(\tilde{k}=\frac{k}{L})$ و $(\tilde{y}=\frac{y}{A})$ وهما دالتا رأس المال الفردي والإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني على التوالي، فإن دالة الإنتاج الفردية تصبح من الشكل:

$$\tilde{y}=\frac{y}{A}=\frac{k^{\alpha}\ \ A^{1-\alpha}}{A}=k^{\alpha}\ A^{-\alpha}=\frac{k^{\alpha}}{A^{\alpha}}$$

$$\tilde{y}=\tilde{k}^{\alpha}\ \ ....(*)$$

حيث : $\tilde{k}$، $\tilde{y}$: تعبران على رأس المال والناتج لكل وحدة عمل فعال على التوالي.

وفي هذا النموذج يستبدل معدل نمو القوى العاملة n بمعدل نمو القوى العاملة الفعالة (n+g) وبهذا تصبح المعادلة التي تمثل النتيجة الأساسية تعبر على مقدار التغير في رأس المال لكل وحدة عمل فعالة، وهي في النموذج معطاة بالصيغة التالية:

$$\tilde{k}=\tilde{k}^{\alpha}-(n+g+\delta)\,\tilde{k}$$

وكنتيجة لنموذج سولو نقول أن نصيب العامل من رأس المال والناتج يتحددان حسب معدل نمو التطور التقني الذي يعد أحد أهم الإسهامات المهمة في نظرية النمو الاقتصادي،حيث يعتبر بمثابة القوة التي تسعى دائما للحفاظ على استمرارية تحقيق معدلات نموذجية لكن على الرغم من هذا العمل الكبير إلا أن نموذج سولو يشوبه بعض النقص في أنه لم يوضح الكيفية التي يتحقق بها التطور التكنولوجي في البلدان، فقد افترضه بمثابة عنصر خارجي لا يمكن تحليل محدداته، أي أنه مستقل على القرارات الاقتصادية وكأنه هبة من السماء، ويقول سولو في هذا الشأن " يتحدد معدل نمو الناتج الفردي(أو العامل) بمعدل النمو التكنولوجي (المزيد للعمل)، وقد أخذ ذلك في النموذج كمعطي لم يفسر بالتأكيد من أجل النموذج، بهذا المعنى كانت نظرية النمو السائدة في الحقيقة نظرية النمو الخارجي، وكان من الممكن أن يقال، وقد قيل بالفعل، وأن النظرية تركت رقما مفتاحيا ربما الرقم المفتاح، أي معدل النمو دون تفسير"[93]

المطلب الثالث: نظريـة مراحـل النمـو لرستو

إن نظرية **روستو** ليس إلا نتاج عملية مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث, فقد افترض لعدد من السنوات أن حالة التنمية التي ينبغي على الدول النامية التطلع إليها كانت مرادفة لنمط المجتمع الموجود في البلدان. ففي نظر **روستو** تبدوا عملية النمو الاقتصادي من خلال خمس مراحل متعاقبة تمر بها البلاد في طريقها إلى تحقيق التنمية:

[93] - حمزة مرادسي: مرجع سبق ذكره، ص54-55.

1. **المرحلة الأولى للنمـو:** أطلق **روستو** على المرحلة الأولى اسم مرحلة "الاقتصاد التقليدي" إذ تتميز بالعزلة عن باقي المجتمعات وعدم تشجيع التجديد وضعف الاستثمارات وثبات الاقتصاد الوطني في حالة مختلفة. هذه المظاهر عاشتها كافة المجتمعات في ظل فترة الركود الاقتصادي والانطواء والتمركز حول ذاتها بدرجات متفاوتة منذ فجر التاريخ حتى العصور الوسطى, بل إن العالم لم يعرف النمو المستقر إلا منذ قرنين أو ثلاثة قرون فقط.

2. **المرحلة الثانية للنمـو:** تبدو مقاومتها في بداية الأمر بمعدل بطيء, ثم تسعى القوى الجديدة التي تظهر في أحكام قبضتها على القوى التقليدية ومن ثم على زيادة المدخرات والاستثمارات وتنشيط عمليات التبادل التجاري, واستخدام النقود كوسيلة للتداول وقياس قيم الأشياء. ثم تظهر مؤسسات الائتمان والصرف في الداخل والخارج وتزيد من الناتج الزراعي لسد احتياجات السكان.

3. **المرحلة الثالثة للنمـو:** هي مرحلة الانطلاق عند **روستو** وتستغرق عقدين أو ثلاثة عقود حيث يبدو خلالها ناتج استثمارات الماضي في تأييد ودعم الهيكل التنموي, وتعتبر هذه المرحلة خطوة نحو تطبيق الاكتشافات العلمية والفنية وزيادة المدخرات بحيث ترتفع في النهاية نسبة الاستثمار الصافي إلى الحد الذي يصل إلى تحويل مشروعات التنمية ذاتها دون مساعدة خارجية.

4. **المرحلة الرابعة للنمـو:** تعتبر هذه المرحلة هي مرحلة النضج الاقتصادي نتيجة التوسع في الاستحداثات الفنية والعلمية وتعميقها وازدهارها وصناعة الآلات بصفة خاصة, وكان لبريطانيا نصيب كبير في هذه المرحلة خلال القرن التاسع عشر.

5. **المرحلة الخامسة للنمـو:** وفي مرحلة الإنتاج الكبير والاستهلاك والتصدير الكبيرين نظرا لتزايد واستمرارية عمليات التطوير والتنمية في الإنتاج والإنتاجية.[94] وتلك المرحلة هي التي تمر بها الولايات المتحدة الأمريكية ودول اسكندنافيا حاليا, وهي تتسم بزيادة الثراء والقضاء على الفقر والجهل والمرض إلا في قطاعات هامشية, وتزيد السلع المعمرة والطلب عليها وتطلب نقابات العمال خلالها خفض ساعات العمل حتى يتمكن العمال من التمتع بثمار الرفاهية وتنمية معارفهم.

لكن النظرية بوضعها الحالي قد تعرضت لانتقادات شديدة, وتتمثل هذه الانتقادات في أن هذه المراحل السابقة الذكر بالغت في تمجيد تاريخ الرأسمالية الغربية, ذلك أن الظروف المهيأة للانطلاق عند **روستو** لم تتوفر لأول مرة في تاريخ البشرية إلا في أوربا الغربية في نهاية القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر, وأن التاريخ الحديث يؤكد على أن هذه الظروف لا يمكن توفرها في مجتمعات محلية وتلقائيا إلا بتدخل خارجي من مجتمعات أكثر

[94] - فريد راغب النجار - "إدارة الإنتاج والعمليات والتكنولوجيا- مدخل تكاملي تجريبي"- دار الإشعاع للنشر- الإسكندرية- طبعة 1997- ص8.

تقدما تهيئ المجتمعات التقليدية لتحقيق عملية التنمية بناء على بديل حديث لها. ولهذا فإنه يتضح أن النمو الاقتصادي عند **روستو** (مراحل النمو) ظاهرة غربية خاطئة فهو يزعم أن النمو قد ظهر في أوربا الغربية تلقائيا. ولقد أغفل **روستو** ظرفا هاما من الظروف المهيأة للانطلاق في الرأسمالية الغربية وهو الاستعمار ونهب ثروات المجتمعات التي حققت عن طريقها مراحل ازدهارها وتقدمها في الوقت الذي حرم فيه الاستعمار الشعوب من فرض تنمية ذاتها زعما بأن الرأسمالية هي السبيل الوحيد للتنمية والازدهار[95].

المطلب الثالث: نموذج دالة الإنتاج(Coob- Douglas):

لقد كان الاقتصادي الأمريكي دوكلاس (Paul H.Douglas) قد قام بمساعدة الرياضي الأمريكي كوب (Charlesw.Coob) في عام 1928 بتحليل دالة الإنتاج.[96]

تعتبر دالة الإنتاج التي صاغها الاقتصاديان أكثر الدوال المستخدمة في التحليل الاقتصادي الكلي النظري والإحصائي قبل وحتى اكتشاف الدالة (CGS) [97]

والشكل العام والبسط لهذه الدالة: $y= Ak^{\alpha}L^{\beta}$

حيث : A: هي العوامل التكنولوجية المؤثرة في العملية الإنتاجية بينما αوβ هما ثابتان موجبان حيث α تمثل مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال وβ مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل.[98]

بحيث :

$$\alpha =(\partial Y/Y)/(\partial L/L)=(\partial Y/\partial L)/(L/Y)$$

$$\beta =(\partial Y/Y)/(\partial K/K)=(\partial Y/ \partial K)/(K/Y)$$

الدالة متجانسة من الدرجة $(\alpha + \beta)$ فإذا ضربنا كلا من عنصري الإنتاج رأس المال(k)و العمل (L) بالعدد الموجب (λ) يكون لدينا:

---

[95] - لحول عبد القادر:مرجع سبق ذكره،ص 226.
[96] - عصام عزيز شريف: مقدمة في لقياس الاقتصادي ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1981،ص121
[97] - تاج عبد الكريم : نماذج النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر،2003/2002، ص41.
[98] - غراب رزيقة : الاقتصاد الجزئي ، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع ، تيزي وزو ، الجزائر 2004،ص204.

$$A(\lambda l)^{\alpha}\ (\lambda k)^{\beta} = \lambda^{(\alpha+\beta)}\ Ak^{\alpha}\ k^{\beta}$$

نعلم أنه إذا كان المجموع $(\alpha+\beta)$ أكبر من الواحد نكون أمام غلة الحجم المتزايدة.

أما إذا كان المجموع $(\alpha+\beta)$أقل من الواحد نكون في حالة غلة الحجم المتناقصة.

أما إذا كان المجموع مساويا للواحد فإننا نكون أمام حالة غلة الحجم الثابتة.

هذه الحالة الأخيرة هي التي تصبح فيها الدالة السابقة(CD).

إن الدراسات الإحصائية التي قام بها الكاتبان على المعطيات الأمريكية للفترة (1899-1918) لتقدير هذه الدالة باستعمال طريقة المربعات الصغرى أعطت النتائج التالية:

$$A=1.01$$

$$\alpha = 0.75$$

$$\beta = 0.25$$

وتكون الدالة المقدرة من الشكل:

$$Y=1.01L^{0.75}\ k^{0.25}$$

أي أن : $\alpha+\beta=1$

تصبح هذه الدالة متجانسة خطيا(لكنها ليست خطية في حد ذاتها) ويمكن التأكد من ذلك بإثبات كون إشارة ميول منحنيات السواء التي يمكن أن تستنتج منها سالبة، كما أن هذه الدالة محدبة لكون إشارة المعدل الحدي للإحلال سالبة:

$dK/dL<0$، وإشارة مشتقه الثاني موجبة : $d^2K/d^2L>0$

فعلا من أجل كل قيمة موجبة للإنتاج(y) ويكون الإنتاج ثابتا عند كل منحنى الناتج المتساوي.

ويمكن أن نكتب العلاقة السابقة كمايلي:

$$Y= AL^{\alpha}\ k^{\beta}$$

بحيث : $A;k;L;y>0$

باستخدام التحويل اللوغارتمي تتكون لدينا المعادلة :

$$\log(A) + \alpha \log(L) + \beta \log(k) - \log(y) = 0$$

التي تشكل معادلة ضمنية تعرف رأس المال بدلالة العمل.

ومن هذه المعادلة نستنتج الإشارة السالبة للمعدل الحدي للإحلال:[99]

$$dK/dL = -PM_L/PM_k$$

$$PM_L = \partial Y / \partial L$$

$$PM_L = A\alpha L^{\alpha-1} K^{\beta}$$

$$PM_k = \partial Y / \partial K$$

$$PM_k = AL^{\alpha} \beta k^{(\beta-1)}$$

$$dK/dL = -\left[A\alpha L^{(\alpha-1)} k^{\beta}\right] / \left[AL^{\alpha}\beta k^{(\beta-1)}\right]$$

$$dK/dL = -(\alpha / \beta)(K/L) \qquad dK/dL<0$$

لأن كلا من K , α , β, L موجب.

كما يمكن أن نتأكد من أن إشارة المشتق الثاني للدالة موجبة

$$d^2k/dL^2 = -d[(\alpha / \beta)(k/L)]/dL$$

$$d^2k/dL^2 = -(\alpha/\beta)d(k/L)/dL$$

$$d^2k/dL^2 = -(\alpha/\beta)[L(dk/dL) - k]$$

$$d^2k/dL^2 > 0$$

لأن إشارة الحد الموجود بين قوسين سالبة:

$(dK/dL)>0$ مع $L>0$ و $K>0$

تفيدنا إشارة هذه المشتقات بأن منحنيات الناتج المتساوي متنازلة وأنها محددة نحو نقطة الأصل كما هو مبين في الشكل التالي: **الشكل رقم 02: منحنى الناتج المتساوي عند *cobb Douglas***

[99] - رشيد بن الذيب : اقتصاد جزئي: نظرية وتمارين ، ديوان المطبوعات الجامعية ،2003،ص113.

المصدر: تجيني ايمان : تقدير دالة الإنتاج في الجزائر باستعمال دالة كوب دو قلاس ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي ونمذجة ، جامعة معسكر، 2012/2011، ص32.

باستعمال هذه النتائج يمكن إعادة صياغة دالة(CD) في الشكل:

$$Y = AL^{(1-\beta)}k^{\beta}$$

باعتبار أن: $\alpha = 1 - \beta$

تستجيب هذه الدالة لكل الشروط النظرية المدروسة سابقا لأنها:

*متجانسة من الدرجة الأولى أو متجانسة خطيا وبالتالي فهي ذات غلة الحجم الثابتة.

*مستمرة وقابلة للاشتقاق في(K) و(L).

1) حساب الإنتاج الكلي وتمثيل الإنتاج الفردي بيانيا:

يمكن تحويل الدالة السابقة إلى شكل مختصر كمايلي:

$$y = AL^{(1-\beta)}k^{\beta}$$

$$y = AL(k/L)^{\beta}$$

$$y = ALk^{\beta}$$

وهذا بعد وضع $k=k/L$.

أما الصيغة $\left(Ak^{\beta}\right)$ فما هي إلا موافقة للصيغة العامة $[\varphi(k)]$ التي عرفناها سابقا.

يمكن حساب الإنتاج الفردي في هذه الحالة كمايلي: $y = Y/L$

$$y = AL^{(1-\beta)}k^{\beta}/L$$

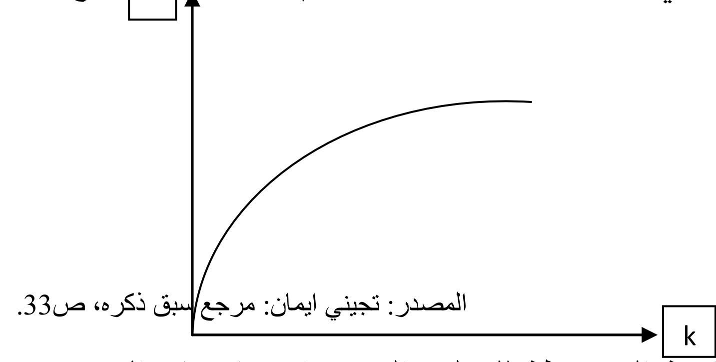
$$y = A(k/L)^{\beta}$$

$$y = A(k)^{\beta}$$

تنتمي هذه الدالة إلى عائلة الدوال ذات النسب المتغيرة التي تكون فيها الإنتاجية الحدية متناقصة، في هذه الحالة يكون منحنى الدالة متزايد بالتناقص أي يكون محدبا نحو المحور الأفقي في المستوى (y,k) [100]

هكذا إذا وضعنا(y) على المحور العمودي و(k) على المحور الأفقي نحصل على منحنى الإنتاج الفردي التالي:

الشكل رقم 03: منحنى الإنتاج الفردي $\mathbf{y = A(k)^{\beta}}$



المصدر: تجيني ايمان: مرجع سبق ذكره، ص33.

بعد حساب الإنتاجية المتوسطة للعمل والتي تساوي الإنتاج الفردي(y)يمكن حساب الإنتاجية المتوسطة لرأس المال كمايلي:

$$Y/K = AL^{(1-\beta)}K^{\beta}/K$$

$$Y/K = ALK^{\beta}/KL^{\beta}$$

$$Y/K = A(L/K)(K/L)^{\beta}$$

$$Y/K = A(1/K)(K)^{\beta}$$

$$Y/K = AK^{(\beta-1)}$$

وهي كذالك دالة رأس المال الفردي فقط كما هو الحال بالنسبة للإنتاجية المتوسطة للعمل.

2) حساب الإنتاجية الحدية لكل من العمل ورأس المال:

يمكن القيام بذلك باشتقاق الدالة السابقة بالنسبة للمتغيرين على التوالي:

<u>بالنسبة لرأس المال:</u>

$$\partial Y/ \partial K = \beta AL^{-(\beta-1)}K^{(\beta-1)}$$

[100] - تجيني ايمان : تقدير دالة الإنتاج في الجزائر باستعمال دالة كوب دو قلاس ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي ونمذجة ، جامعة معسكر، 2012/2011، ص32.

$$\partial Y/\partial K = \beta A(K/L)^{(\beta-1)}$$

$$\partial Y/\partial K = \beta A K^{(\beta-1)}$$

نلاحظ أن الإنتاجية الحدية لرأس المال دالة للمتغير (k) فقط.

يمكن الإثبات بأن الإنتاجية الحدية لرأس المال متناقصة وذلك بحساب المشتق الثاني للدالة والذي تكون إشارته سالبة:

$$\partial^2 Y/\partial K^2 = \beta(\beta-1)AL^{-1}(K/L)^{(\beta-2)}$$

$$\partial^2 Y/\partial K^2 = \beta(\beta-1)AL^{-1}K^{(\beta-2)}$$

$$\partial^2 Y/\partial Y^2 < 0$$

لأن المقدار $(\beta-1)$ سالب لكون $(0<\beta<1)$ بينما كل المقادير الأخرى موجبة.

<u>بالنسبة للعمل:</u>

$$\partial Y/\partial L = (1-\beta)AL^{-\beta}K^{\beta}$$

$$\partial Y/\partial L = (1-\beta)A(K/L)^{\beta}$$

$$\partial Y/\partial L = (1-\beta)AK^{\beta}$$

هذه الإنتاجية الحدية دالة كذالك للمتغير (k) فقط، ويمكن أن نتأكد من أنها متناقصة وذلك باشتقاق الدالة للمرة الثانية والتأكد من أن المشتق الثاني إشارته تكون سالبة.

$$\partial^2 Y/\partial K^2 = -\beta(1-\beta)AL^{(-\beta-1)}K^{\beta}$$

$$\partial^2 Y/\partial K^2 = -\beta(1-\beta)AL^{-1}(K/L)^{\beta}$$

$$\partial^2 Y/\partial K^2 = -\beta(1-\beta)AL^{-1}K^{\beta}$$

[101] $$\partial^2 Y/\partial L^2 < 0$$

3) المعدل الحدي للإحلال ومرونة الإحلال:

<u>المعدل الحدي للإحلال:</u>

[101] - تجيني ايمان: مرجع سبق ذكره، ص33.

معدل الإحلال الفني لعامل العمل محل رأس المال هو نسبة بين الإنتاجية الحدية لرأس المال فيكون لدينا:

$$TMST = \left((1-\beta)AK^{\beta}\right)/\left(\beta AK^{(\beta-1)}\right)$$

$$TMST = [(1-\beta)/\beta]K$$

<u>حساب مرونة الإحلال بين العمل ورأس المال:</u>

يمكن القيام بتطبيق العلاقة العامة لحساب مرونة الإحلال حيث:

σ=- $[Q(k) - kQ`(k)]Q`(k)/[kQ"(k)Q(k)]$

مع العلم أن:

$$Q`(k) = \beta Ak^{(\beta-1)}$$

$$Q"(k) = \beta(\beta-1)Ak^{(\beta-2)}$$

بالتعويض نحصل على:

σ =

$$\sigma = -[(AK^{\beta}) - (\beta AK^{\beta})](\beta AK^{(\beta-1)})/[(\beta(1-\beta)AK^{(\beta-1)})(AK^{\beta})]$$

$$\sigma = (AK^{\beta})[1-\beta](\beta AK^{(\beta-1)})/[(\beta(1-\beta)AK^{(\beta-1)})(AK^{\beta})]$$

$$\sigma = 1$$

إن الهدف الأساسي من دراسة(CD) كان في بداية الأمر(1928) مركزا حول التأكد عمليا أي باستعمال التحليل الإحصائي من وجود قوانين الإنتاج وبالضبط قوانين الإنتاجية الحدية التي تحدد أسعار عوامل الإنتاج(في فرضية تعظيم الربح)، هكذا حاول الكاتبان تحديد أثر إنفاق كل من عاملي الإنتاج رأس المال والعمل على حجم الإنتاج في الصناعة الأمريكية خلال الفترة(1899-1918) فالدالة السابقة هي التي أعطت لهما أحسن تقريب للعلاقة بين تطور تكلفة كل من رأس المال والعمل.

4)المعدل الحدي للإحلال الفني بين رأس المال والعمل:

$$TMST = -dK/dL$$

$$TMST = PM_{L}/PM_{k}$$

$TMST = w/i$ حيث w: معدل الأجر ، i: معدل الفائدة

أي أن المعدل الحدي للإحلال بين رأس المال والعمل الذي كان ذا طابع فني أصبح الآن يخضع للسعر النسبي للعمل أو لرأس المال.

هكذا إذا انخفض معدل الأجر فإنه يمكن إحلال عنصر العمل محل عنصر رأس المال(اختيار تقنية ذات كثافة في رأس المال((K/L) ضعيفة نسبيا) والعكس صحيح ولكن هذا الإحلال محدود في مداه فهو إحلال تناسبي على أساس قيمة عاملي الإنتاج رأس المال والعمل.

فعلا نعلم أن مرونة الإحلال في حالة الدالة(CD) تساوي الواحد الشيء الذي ينبئنا بهذا التناسب ونعلم من وجهة أخرى أن قيمة المعدل الحدي للإحلال بين رأس المال و العمل في حالة الدالة(CD)هي:

$$TMST = -dK/dL$$

$$TMST = [(1-\beta)/\beta][K/L]$$

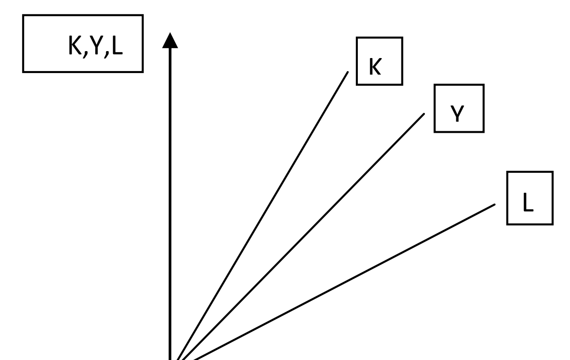
$$TMST = w/i$$

فأي تغير للنسبة (w/i) يرافقه تغير مساوي في النسبة(K/L) مادام $[(1-\beta)/\beta]$ثابت، وبعبارة أخرى فإن الارتفاع في قيمة أحد العاملين(العمل مثلا) سيرافقه انخفاض مساو له في قيمة العامل الآخر(رأس المال مثلا): $wdL = idK$ حتى نتمكن من الحصول على نفس الكمية من الإنتاج.

4)إدخال التقدم التقني:

إن دالة الإنتاج النيوكلاسيكية $(Y = AL^{\alpha}K^{\beta})$ يكون فيها على الأقل أحد العوامل(رأس المال)يرتفع بشكل أسرع من الإنتاج، حيث أن هذا النوع من العلاقة يفترض تقدم تقني ضعيف فالشكل الموالي يوضح ارتفاع رأس المال بوتيرة أكبر من ارتفاع حجم الإنتاج.

الشكل رقم 04: العلاقة النيوكلاسيكية بين الإنتاج والعوامل(K;L)



إن الصيغة القديمة لدالة الإنتاج لم تعد توافق التطورات التكنولوجية ،لهذا تم تقدير صياغة جديدة للدالة حيث يكون نمو الإنتاج أسرع من العوامل المؤثرة فيه(العمل، رأس المال) فهذا الاختلاف راجع لتأثير التقدم التقني وبالتالي أصبح شكل دالة الإنتاج ممثل بالعلاقة التالية:

$Y = AL^{\alpha}K^{\beta}e^{\lambda t}$ حيث أن: Y: حجم الإنتاج.

L: العمل.   ، K : رأس المال.   ،α :مرونةالإنتاجبالنسبةللعمل.

β: مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال.

λ: أثر التقدم التقني .

t: الزمن.[102]

خلاصة:

تبين مختلف النماذج النظرية التي قامت بتفسير النمو الاقتصادي على أنه مرتبط بعامل تراكم رأس المال من جهة و زيادة الإنتاجية من جهة أخرى، حيث تناولنا في هذا الفصل ماهية النمو الاقتصادي مرورا بالفرق بينه وبين التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى عرض أهم مقاييسه و محدداته.

إذ يجمع المختصين في المجال الاقتصادي و المالي على وجه التخصيص على أن النمو الاقتصادي هو الهدف الأسمى أمام واضعي السياسات الاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. لذلك تعددت الدراسات و الأبحاث التي تناولت سبل و كيفيات رفع معدلات النمو الاقتصادي، و ذلك قصد بلوغ مرحلة التنمية الشاملة. ذلك ما سوف نحاول معرفته في الفصل الثالث من خلال تحليل طبيعة العلاقة (إن وجدت) ما بين السياسة النقدية و النمو الاقتصادي في الجزائر.

[102] - تجيني ايمان : مرجع سبق ذكره، ص34-36-37.

الفصل الثالث

تمهيد:

من أجل معرفة العلاقة بين النمو الاقتصادي والكتلة النقدية سنحاول إجراء الدراسة القياسية والمتمثلة في دراسة السلاسل الزمنية باستعمال برنامج Eviewz08 لعينة المتكونة من 43 مشاهدة أي من سنة 1970إلى سنة 2013.

المبحث الأول: واقع وخصائص الاقتصاد الجزائري.

لقد عرف الاقتصاد الجزائري تطورات هامة وعديدة منذ الاستقلال والى يومنا هذا، من مرحلة الاقتصاد المخطط إلى مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق والتي ميزتها مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية وذلك بإشراف المؤسسات النقدية والمالية الدولية في إطار تطبيق برامج التعديل الهيكلي.

المطلب الأول: لمحة حول تطور الاقتصاد الجزائري.

لقد مر الاقتصاد الجزائري بثلاث مراحل متعاقبة يمكن إنجازها فيمايلي:

1/ مرحلة الانتظار (1962-1966):

حيث تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بمشاكل تسييرية للجهاز الإنتاجي نتيجة ذهاب المعمرين الأوروبيين، وتولد عن تلك المرحلة وجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع

وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي والفلاحي والتجاري[103]،ليتم فيما بعد تبني سياسة التصنيع كنموذج اقتصادي منذ سنة 1967 وتم ذلك عن طريق إرساء صناعات قاعدية تسمح بتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتسارع عبر الزمن وتحقيق التنمية الشاملة ،حيث تم تبني مجموعة من المخططات التنموية بدءا من المخطط الثلاثي(1967-1969)، المخطط الرباعي الأول(1970-1973)،المخطط الرباعي الثاني(1974-1977).

2/ المرحلة الانتقالية (1978-1980):

وهي مرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني والمخطط الخماسي الأول(1980-1984) حيث بلغ متوسط معدلات النمو7%في هذه المرحلة[104]،ولكن ومع انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينات حدث اكبر انهيار اقتصادي في الجزائر مؤديا إلى خلل مزدوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات وأصبح الاقتصاد الجزائري يعاني من خلل هيكلي كبير ولم يستطع التقويم والتعديل، وبالتالي تعثر مرة أخرى أداء الاقتصاد وأصبحت لأول مرة معدلات نمو الاقتصاد تتسم بالسلبية بعد مرحلة هامة من التطور في مجال النمو يمكن القول عنها أنها كانت مرحلة ذهبية بالنسبة للنمو[105]

3/ مرحلة الإصلاحات والتعديل الهيكلي منذ سنة1986:

لقد أثبتت أزمة 1986 والتي أدت إلى تراجع أسعار البترول حقيقية هشاشة الاقتصاد الوطني كونه اقتصاد أحادي التصدير يعتمد على تصدير المحروقات بنسبة تفوق 90% ومن أجل ذلك وبغية تنويع القاعدة الاقتصادية تبنت الجزائر برنامجا شاملا للعديل الهيكلي مست مختلف جوانب السياسة الاقتصادية الكلية،فقد مس هذا الإصلاح كل من السياسة النقدية والسياسة المالية وكذا سياسة الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى جملة من التعديلات الهيكلية تمثلت في تعميق التجارة الخارجية وكذا ميزان المدفوعات ونظام الصرف والأسعار لتدعيم الاستقلالية المالية والاقتصادية للمؤسسات العمومية والبنوك والتي كانت تهدف في مجملها إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي موجبة.

حيث مكن برنامج التعديل الهيكلي من استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية ومكن من استعادة النمو الاقتصادي بعد أن كان سالبا في الفترة(1986-1994)،وقد عرف الاقتصاد الوطني عشرية من الركود الاقتصادي، إلا أنه ومع بداية فترة الإصلاح شهد معدل النمو تحسنا مقبولا بما سبق إذ كان يقدر ب-22%و-0.9% لسنتي 1993و1994 على التوالي ليرتفع في

---

[103] - كربالي بغداد : نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية ،العدد الثامن، جامعة بسكرة ،2005،ص03.

[104] - صالح تومي ، راضية بختاش : أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر ،جامعة الجزائر 2004،ص16-21.

[105] - ناصر الدين قريبي: أثر الصادرات على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص: اقتصاد دولي ، جامعة وهران 1013-2014،ص144.

سنة 1995 إلى3.9%، ثم إلى حدود4% سنة 1998 [106] ليرتفع في 1999 إلى 4.6% وذلك بسبب ارتباطه بعوامل خارجية لا يمكن التنبؤ بها وهي أسعار البترول والظروف المناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي، بالإضافة إلى الركود الحاصل في القطاع الصناعي وعدم مساهمة في دفع معدلات النمو الاقتصادي، لتدخل الجزائر فيما بعد مرحلة ما بعد الإصلاحات وبرامج الإنعاش الاقتصادي، حيث تميزت هذه الفترة بعودة الارتفاع في أسعار المحروقات ابتدءا من الثلاثي الأخير لسنة 1999، وثم إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي خصصت له مبالغ مالية ضخمة لم يشهد وأن خصصتها الجزائر للبرامج السابقة، حيث ارتفعت نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام من 28.3%سنة 2000 إلى حوالي 34.87% سنة2003، وقد تم انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كنزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى والتي ساهمت بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ، حيث بلغت نسبة النمو الاقتصادي 6.8%سنة2003 وانخفاض نسبة البطالة إلى 11.8% سنة2007 ووصلت معدلات التضخم إلى أدنى مستوياتها حيث بلغت0.33% سنة 2000 و1.64% سنة 2005 ،وتم فيما بعد إطلاق برنامج الإنعاش الخماسي بين سنتي2010 و2014 والذي خصص له مبلغ 1500 مليار دينار جزائري لدعم تنمية الاقتصاد الوطني منها مبلغ 250مليار دينار جزائري لتطوير اقتصاد المعرفة، حيث تضاعف الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من ثلاث مرات من سنة 2000إلى سنة2012، ضمن 4132.5مليلر دينار جزائري سنة 2000 يبلغ 15843 مليار دينار جزائري سنة2012 [107]

المطلب الثاني: خصائص الاقتصاد الجزائري.

يعتبر الاقتصاد الجزائري من أهم الاقتصاديات الإفريقية وذلك بما يميزه من الخصائص والتي تتمثل في مايلي:

- طبيعة الموارد والثروات المادية التي يتميز بها من مواد طاقوية من بترول وغاز طبيعي ومواد منجميه ومواد أولية هامة وتوفره على مساحات زراعية هامة بالإضافة إلى الطاقات الإنسانية والكفاءات البشرية التي يتمتع بها وقطاعات صناعية لايستهان بها وتوفر بنية شاملة وهامة وتتمثل في البنية المنائية والمطارية والطرقات[108]،أما إستراتيجية التنمية التي اتبعت في الجزائر فقد بنيت على ثلاث محاور أو مفاهيم رئيسية وهي:التصنيع والتوجه نحو الداخل والتكامل وهذه المفاهيم كانت نتيجة للآثار السلبية التي خلقها خروج الاستعمار الفرنسي، فقد أوجد الاستعمار هيكلة الاقتصاد للاقتصاد الجزائري المستعمر، هيكلة متناسقة

---

[106] -ناصر دادي، عبد الرحمن العايب: البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد- من خلال حالة الجزائر- ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 2010،ص201.

[107] - ناصر الدين قريبي، مرجع سبق ذكره، ص115.

[108] - خالدي خديجة : أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد02،جامعة الشلف2005،ص87.

سياسيا واقتصاديا و اجتماعيا،وقانونيا وثقافيا وانقسم بذلك الاقتصاد الوطني إلى اقتصادين متباينين شكلا ومضمونا أحدها عصري مرتبط بقطاع التصدير ومندمج تماما في الاقتصاد الفرنسي،والثاني متخلف لم يكن يتمتع بدرجة استعداد كافية لتفاعله مع الاقتصاد الأول وأدى ذلك إلى إصابة الاقتصاد بتشوهات واختلالات عديدة وانعكست في اختلال العلاقة بين الموارد المادية والموارد البشرية[109]

وهذه الاختيارات الاقتصادية جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية ساهمت في إضعاف كفاءته الاندماجية في الاقتصاد العالمي بحيث تحول الاقتصاد الجزائري إلى:

* اقتصاد مديونية: حيث ركزت معظم السياسات الاقتصادية المتبعة على تسيير وإدارة أزمة المديونية حيث بلغت حجم الديون العمومية في نهاية 2000 إلى حوالي 2500 مليار دينار جزائري.

* اقتصاد ريعي: يعتمد على استخراج وتصدير المحروقات فهو يقوم على إستراتيجية إستنزافية للثروة النفطية على حساب إستراتيجية التصنع الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري رهنية لتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، فالمحروقات تساهم بنسبة لاتقل عن 38% من هيكل الناتج المحلي الإجمالي ويساهم في النمو الاقتصادي بأكثر من 25% و40%من إجمالي الصادرات سنة 2012 بمبلغ إجمالي قدره 5567223 مليون دينار جزائري[110]

- اقتصاد تطورات فيه آليات الفساد، وأضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته، الأمر الذي قلص من نجاعة وكفاءة السياسة الاقتصادية المتبعة وعطل المنظومة القانونية والتشريعية الاقتصادية، فازداد حجم الاقتصاد الموازي وازدادت صعوبة التحكم فيه مما أدى إلى إضعاف قدرة الدولة المؤسسية وزعزعة الثقة فيها[111] ، حيث صنف البنك الدولي الجزائر في مؤخرة الترتيب في تطبيق الحكم الراشد وأما فيما يخص إرساء مناخ أعمال ملائم فقد تحصلت الجزائر على المرتبة 152 في سنة 2012 بعد ما كانت في المرتبة 150 سنة2011 من ضمن 185 بلد، وهي مرتبة متدنية جدا وبصورة أدق فإن الجزائر لم تعتمد أي إصلاح خلال الفترة مابين جويلية 2011 وجويلية2012 ،مما أدى إلى تراجع ترتيبها في هذا المؤشر، أما فيما يخص مؤشر تفشي الفساد في العالم فقد أصدرت منظمة الشفافية الدولية تقريرها السنوي لسنة 2012 المتعلق بمدى تفشي الفساد في العالم، فقد بينت النتائج تحسن العدد الممنوح للجزائر من 2.9من 10سنة 2011 إلى 34 من 100 في سنة 2012، فقد تحسن ترتيبها نسب في هذه السنة إلى المرتبة 105 عالميا مقابل 112 في سنة 2011 وتبقى هذه المرتبة متدنية جدا رغم المجهودات المعتبرة المبذولة من طرف السلطات

---

[109] - زوزي محمد: استراتجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية ، مجلة الباحث، العدد08، الجزائر ،2010،ص171.

[110] - ناصر الدين قريبي : مرجع سبق ذكره ، ص 116

[111] - خالدي خديجة : مرجع سبق ذكره، ص88.

العمومية للحد من تفشي ظاهرة الفساد، وهذه العوامل أضعف من قدرة الاقتصاد الجزائري على خلق فرص العمل ونشوء البطالة بسبب الصدمات الخارجية وعدم استقرار أسعار النفط وطريقة الاستجابة السياسية لهذه الصدمات، مما أدى إلى تراجع الصادرات غير النفطية وعدم قدرتها على المنافسة، بالإضافة إلى عزوف المستثمرين على الاستثمار في الجزائر خاصة خارج المحروقات وهذا بسبب ظهور بوادر الداء الهولندي في الجزائر بسبب انخفاض العائد المنتظر من الاستثمار وارتفاع تكلفة الإنتاج، وخروج العملات الأجنبية خوفا من تدنى قيمتها مقارنة بالعملة المحلية.إلا أننا نشهد مؤخرا في سنة2012 مؤشرات ايجابية تنتظر انتعاش الاستثمارات والصادرات خارج المحروقات حيث انخفض الدين العمومي الخارجي إلى 410مليون دولار 2012 بعد ماكان في سنة 2000 حوالي 2500 مليار دينار جزائري ، حيث فاق الفائض التجاري 26 مليار دولار ،ووصلت احتياطات الصرف 200 مليار دولار فيما بلغ المرصود في صندوق ضبط الإيرادات أكثر من 87 مليار دولار، حيث تحولت الجزائر وفي سابقة سنة 2012 إلى دولة دائنة حيث أقرضت صندوق النقد الدولي مبلغ 5 ملايير دولار وبطلب منه، وفي المقابل فإن سنة 2012شهدت ارتفاع نسبة التضخم أعلى مستوياتها لتبلغ 8.4%، كما بقيت نسبة البطالة مرتفعة في حدود 9.7% فيما يخص هذا المؤشر المرتبة 93 من مجموع 187 دولة وبقيمة 0.713 سنة 2012 وبلغ المتوسط السنوي لمعدل نمو دليل التنمية البشرية 1.10% سنويا في الفترة من 2000 إلى 2012 وحلت الجزائر في المرتبة 4 عربيا من حيث جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنة 2012 وبحصة 6.2% وبقيمة 2.9 مليار دولار، فالجزائر بحاجة إلى تفعيل المزيد من التحفيزات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي تحتل فيما يخص مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار المرتبة الثالثة وبمستوى ضعيف يقل عن المتوسط العالمي على مستوى المجموعات الجغرافية العربية مع كل من تونس وليبيا والمغرب وبقيمة26.9 نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال سنة 2012، من ضمن 7مجموعات جغرافية وبإجمالي 110دولة مدرجة في هذا المؤشر، ومؤشر ضمان هو مؤشر أطلقته مؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في سنة 2013 لقياس جاذبية دول المنطقة والعالم للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو مؤشر يضم كل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية المؤثرة على مناخ الاستثمار في الدول يرصد قدرتها الكامنة على جذب الاستثمار[112].

المطلب الثالث:النمو الاقتصادي في الجزائر

عرف معدل النمو الاقتصادي في الجزائر لمدة طويلة منذ الأزمة التي حلت بالبلد بسبب الوضع إذ أصبح معدل النمو موجبا انطلاقا من سنة 1995 نتيجة تطبيق السلطات الجزائرية لبرنامج الإصلاح الهيكلي سنة 1994 والقيام بإصلاحات تهدف إلى تشجيع و تعزيز الطلب من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية ب 40%.

[112]- ناصر الدين قريبي: مرجع سبق ذكره ص 117،118

وبعد تسجيل معدلات نمو قدرت ب-2.2%و-0.90%سنة 1993 و1994على التوالي، ارتفع 3.8%عام1995و 1.4%عام 1996 حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء، كما عرفت سنة 1997 انخفاضا في معدل النمو الذي بلغ 1.1% بسبب الانخفاض الملموس في المنتجات الفلاحية، ثم عرف استقرار عند مستوى 3% تقريبا في المتوسط (3.2% في 1999، 2.4%عام 2000، 2.1%عام 2001 و4.1% عام 2004)، لكن شهدت سنة 2003 ارتفاع مبهر في معدل النمو حيث بلغ 7.2%و ذلك نتيجة تطبيق البرنامج الوطني للانتعاش الاقتصادي.

لكن هذه المعدلات المرتفعة ما كانت لتتحقق إلا بفضل عوامل خارجية المتمثلة في المستوى المرتفع لأسعار المحروقات في السوق الدولية، وكمية الأمطار المعتبرة التي سجلت في السنوات الأخيرة والتي سمحت بتحقيق ارتفاع معتبر للمنتج الفلاحي، وأيضا وبدون شك نتائج برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي الذي كلف غلافا مالي قدر بحوالي 7 مليار دولار وهي الناجمة أصلا من مداخيل البترول المرتفعة نتيجة الأوضاع الملائمة للأسعار في السوق العالمية.

ارتبط معدل النمو في الجزائر في الفترة الممتدة من 1985 و 2002 ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات التي تتحد أسعارها في السوق الدولية ولايمكن التحكم فيها داخليا، حيث بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج الإجمالي حوالي 28.6% سنة 1985 وارتفعت الى 40.1% عام 2002، الأمر الذي يبين الوزن الكبير الذي يمثله قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني. وبصفة عامة تمثل المحروقات و الزراعة 50% من PIB(43% بالنسبة للموارد غير متجددة و 9.4% للموارد الفلاحية)، في حين لا تتجاوز نسبة الصناعة المصنعة 7%، والخدمات 37%، والخدمات 37% حيث تواصلت هذه الوتيرة لعدة سنوات، حيث لم يمثل قطاع الأولي سنة 1994 سوى 32% من PIB (18.2% للمحروقات)، مقابل 11.5% للصناعة المصنعة و 56.5% بالنسبة للخدمات.

أوضح هيكل القيمة المضافة خارج المحروقات لكل من القطاع العام والخاص اتجاه نحو انخفاض نسبة القيمة المضافة المحققة في قطاع الصناعة و الأشغال العمومية بسبب الضعف المستمر للقطاع العام و ارتفاع نسبة الخدمات التي عرفت زيادة معتبرة بين سنة 1985 و 2002 متجاوزة على التوالي نسبة 37.6% إلى 47.3%.[113]

الأوضاع الدولية الملائمة، والتحكم الجيد في المجتمعات الاقتصادية الكلية سمحت للجزائر من تحقيق معدلات نمو جيدة منذ عام 2002، ولكن لا تزال هذه الأخيرة تحت تطلعات السلطات المحلية، خصوصا فيما يخص معدل النمو خارج قطاع المحروقات.

---

[113]-Boutaleb Kouider,<<Bonne Gouvernance et devloppement : le cas de l'Algérie >>,2°Colloque bi-annuel sur :<<Economie Politique de la Gouvernance>> Université de Bourgogne,Dijion-France ,02-03 Décembre 2005.

غير ان الارتفاع المستمر لإيرادات و مداخيل الناجمة عن قطا المحروقات سمحت للدولة من تحقيق معدلات استثمار مرتفعة ، وزيادة متحكم فيها في الأجور، ومكنتها من تسديد جزء معتبر من الدين العام والخارجي وهذا ما يعتبر نقطة جد ايجابية، ولكن تبقى نسبة البطالة جد مرتفعة خصوصا في أوساط الشباب. كما أن بالمقارنة مع اقتصاديات مماثلة الدخل، يبقى الاقتصاد الجزائري قليل التنوع ومساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي لازالت ضئيلة .

بعد فترة من النمو القوي بلغ متوسطه4.5% سنويا في السنوات 2000- 2005 ، شهدت الجزائر تباطؤا في النمو عام 2006 وصل إلى 2%، مدفوعا بتدهور حاد في قطاع المحروقات الذي تراجع إنتاجه ب2.5% نتيجة لأعمال الصيانة وانخفاض الطلب على النفط والغاز في أوروبا،تبعه انتعاش طفيف للنمو حيث بلغ 3.2%في عام2007 ، في حين بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات معدل 6.4%.فيما يخص تركيبة الناتج يبقى النمو دائما مرتبطا بقطاع المحروقات الذي ارتفعت نسبته في PIB إلى 45.9% وذلك بالرغم من تواصل المشكل التقني وأعمال الصيانة والتركيب التي أدت إلى انخفاض معدل نمو القطاع 0.7% سنة 2007،وسجل قطاع الأشغال العمومية سوى 9.5%من النمو عام 2007 مقابل 11.5%سنة2006 وذلك بالرغم من تخصيص الدولة ميزانية معتبرة لهذا القطاع، في حين سجلت كل من الخدمات والفلاحة أفضل النتائج عام 2007 بمعدلات نمو بلغت 6.9%و5.9% على التوالي .غير أن قطاع الصناعة استمر وواصل تراجعه حيث بلغت نسبة هذه القطاع 5% فقط منPIB وبلغ معدل نموه 1.1%سنة2007 في حين سجل معدل نمو 2.8%عام 2006 ويعود سبب هذا الضعف إلى الأداء السيء للقطاع الخاص وتراجع المنتجات المصنعة العامة، هذا باستثناء فروع المناجم والطاقة، الخشب، الورق، صناعة الصلب والمعادن وقد عرفت نمو موجبا في عام2007. وكانت الزيادة المسجلة في قطاع المناجم بفضل استغلال الخام كبير من الفوسفات والحديد متبوع بقطاع الكهرباء والغاز. أما كل الفروع الأخرى (الجلود، النسيج، مواد البناء،الكيمياء، والمواد الغذائية) فقد عرفت انخفاضا ملموسا في إنتاجيتها عام 2007.[114]

وعلى اثر الهبوط القوي الذي سجلته أسعار النفط في الربع الأخير من عام 2008، تباطأ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي إلى3% في المتوسط في عام 2008. وفي عام 2009، كانت الجزائر رابع اكبر منتج للنفط الخام في إفريقيا وسادس أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، وشكل قطاع المحروقات 32% من إجمالي ناتجها المحلي قي عام 2009 (مقابل 45% في عام 2008)، وجلب 98% من إيرادات النقد الأجنبي ومول حوالي 79% من إجمالي الإنفاق العمومي الذي بلغ 39% من إجمالي الناتج المحلي، وكان لانهيار أسعار

---

[114] - ملياني حسين: مناخ الأعمال والنمو الاقتصادي في الجزائر بين 2004-2012 ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: تصميم وتحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، جامعة معسكر ،2011-2012.ص123.

النفط تأثير سلبي على أداء الاقتصاد الكلي في الجزائر عام 2009، حيث تراجع النمو الاقتصادي إلى 2.1% وهو يرجع بدرجة كبيرة إلى انخفاض الطلب على الطاقة في جميع أنحاء العالم، وتراجع نمو قطاع المحروقات بواقع 4.3 نقطة مئوية ليصل إلى نسبة سلبية بلغت 6.6% بسبب انخفاض الأسعار العالمية و تقلص حجم إنتاج النفط الخام (بنسبة5% وفقا للسلطات الجزائرية الرسمية). وسجلت القطاعات غير النفطية نموا قويا بلغ 9.2% في 2009.

وقد بعث ارتفاع حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص الأمل في انتعاش نشاط القطاع الخاص، أعقبته إجراءات حمائية طبقت في يناير2009 حينما فرض مرسوم رئاسي حدا أقصى قدره 49% على مساهمة المستثمرين الأجانب في رأس مال المشاريع الرئيسية، وكان لذلك تأثير فوري على الاستثمارات الأجنبية المبشرة. كما لوحظ تباطؤ في التدابير المتخذة لتحرير التجارة الخارجية في عام 2008، كما شهدت مساعي الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية الذي طال انتظاره مزيدا من التأخير.[115]

تشير المعطيات والأرقام المعلن عليها في الفترة الأخيرة لسنة 2011 من قبل الهيئات المالية والدولية إلى ان معدل النمو يبقى محدود في مستوى 2.5%لهذه السنة، والذي يعتبر أقل من المعدل المتوقع من قبل بعثة صندوق النقد الدولي التي زارت الجزائر في شهر نوفمبر الماضي . أما فيما يخص توقعات سنة 2012 فتعتبر غير ملائمة، حيث ان 3.1% المتوقعة من قبل FMI المخالفة لمعدل 2.7% المعلن عنه من قبل البنك الدولي، بسبب تهديدات مخاطر الأوضاع الاقتصادية الدولية الراهنة.و على عكس فكرة كثيرة التداول من قبل الهيئات الرسمية التي تعلن في كل برنامج لقانون المالية معدل نمو متوقع في حدود 5%، فإن النتائج المحققة هي بعيدة على ان تكون في مستوى تطلعات الاقتصاد الوطني.

حسب إحصائيات المحصل عليها من قبل صندوق النقد الدولي، والذي يعتبر المصدر الأول و الأساسي الدولي في هذا المجال،فإن السنة الأخيرة لأعلى معدل نمو اقتصادي في الجزائر يعود إلى عام2005، ومنذ هذا التاريخ أي لمدة 6سنوات، تراوح معدل النمو في الجزائر بين 2%و3% وهو في الغالب أقرب من 2% عن3%، حيث تعتبر منخفضة بشكل واضح عن متوسط أداء الاقتصاد العالمي ودول الجوار خاصة. وبالأخذ بعين الاعتبار من جهة أخرى النمو الديمغرافي الذي بلغ 2%، فإن هذه البيانات توضح ركود في الناتج المحلي للفرد الذي يعتبر المحدد الأساسي لمستوى معيشة الأفراد.وفي نفس الإطار، فغن عنصر الوحيد الذي كان أدائه جيد هو قطاع خارج المحروقات الذي حقق معدل نمو بلغ 7% والناجم من قطاع الأشغال العمومية، الخدمات ،وصناعات القطاع الخاص.

[115] ملياني حسين ، مرجع سبق ذكره ص124.

إن أبرز نقاط ضعف نمو الاقتصاد الوطني تكمن في التبعية الدائمة والوثيقة بحجم الإنفاق العام، كما أن نمو الناتج المحلي الوطني موجه أساسا إلى السوق المحلية مع إعطاء أهمية لقطاع الصادرات إذ تعتبر الجزائر مصدر كبير للمحروقات.

أدى ركود الاقتصاد الجزائري إلى ردود فعل كبيرة واحتجاجات لعدد متزايد من المتعاملين واقتصاديين وطنيين دفاعا عن المؤسسات من خلال المطالبة بالإسراع في وتيرة تطبيق الإصلاح الاقتصادي وتغيير في دور الدولة في هذا المجال.[116]

المبحث الثاني: السياسة النقدية في ظل قانون النقد والقرض.

المطلب الأول: السياسة النقدية قبل 1990.

من أجل تحليل الوضعية النقدية التي شهدها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة **1962-1990** سوف نعمد إلى دراسة تطور بعض المؤشرات النقدية, ويتعلق الأمر بتطور الكتلة النقدية والأجزاء المقابلة لها في الاقتصاد الوطني. ويظهر ذلك كالآتي:

1. تطور الكتلة النقدية: تحتوي الكتلة النقدية على كل أنواع وسائل الدفع الفورية التي بحوزة الأعوان الاقتصاديين داخل التراب الوطني, وتتكون أساسا من النقود الورقية, النقود الكتابية وأشباه النقود, حيث نجد حسب التشريع النقدي الجزائري ما يلي:

*** M1 المتاحات النقدية = العملة في التداول خارج النظام المصرفي + الودائع الجارية لدى النظام المصرفي + الودائع في الحسابات الجارية البريدية (سواء كانت بالدينار أو العملات الأجنبية).**

*** M2 الكتلة النقدية = M1 + أشباه النقود (المتمثلة في الودائع لأجل وودائع التوفير في البنوك التجارية بما فيها الودائع بالعملات الأجنبية).**

*** M3 سيولة الاقتصاد = M2 + الودائع أو التوظيفات الادخارية في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.**

ويمكن أن نستعرض في الجدول الموالي أهم التطورات التي شهدتها أشكال النقود المختلفة والسابقة الذكر, وذلك قبل سنة **1990** (ابتداءا من سنة **1962** إلى غاية سنة **1989**).

الجدول رقم(01): تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 1962-

الوحدة: مليار دج.

السنوات	نقود ائتمانية	ودائع الطلب البنوك	تحت في	ودائع الطلب CCP	تحت في	ودائع الطلب الخزينة	تحت في	**النقود**	**أشباه النقود**	**الكتلة النقدية**	**معدل الكتلة %**	**نمو النقدية**

[116] - ملياني حسين: مرجع سبق ذكره، ص125.

-	**4.1**	**0.14**	**3.96**	-	-	1.7	2.26	**1962**
2.4 -	**4**	**0.08**	**3.92**	-	-	1.6	2.31	**1963**
18	**4.72**	**0.08**	**4.64**	-	-	2.05	2.58	**1964**
11.2	**5.25**	**0.12**	**5.13**	-	-	2.36	2.76	**1965**
10.09	**5.78**	**0.23**	**5.55**	0.25	0.33	2.13	2.84	**1966**
29.9	**7.51**	**0.49**	**7.02**	0.16	0.35	3.29	2.23	**1967**
35.2	**10.16**	**0.84**	**9.32**	0.23	0.4	4.99	3.7	**1968**
14.3	**11.6**	**1.11**	**10.5**	0.21	0.51	5.64	4.16	**1969**
12.6	**13**	**1.45**	**11.6**	0.44	0.66	5.78	4.74	**1970**
6.49	**13.9**	**0.97**	**12.9**	0.23	0.92	6.1	5.7	**1971**
30.2	**18.1**	**1.39**	**16.7**	0.16	1.11	8.43	7.05	**1972**
12.2	**20.3**	**1.44**	**18.9**	0.09	1.33	8.68	8.82	**1973**
26.5	**25.7**	**1.52**	**24.2**	1.26	1.96	10.5	10.45	**1974**
30.9	**33.7**	**1.77**	**31.9**	1.56	2.56	15.11	12.7	**1975**
29.1	**43.6**	**2.53**	**41.08**	0.4	2.87	20.5	17.2	**1976**
19.1	**51.9**	**3.4**	**48.5**	0.67	3.46	23.8	20.5	**1977**
29.8	**67.4**	**5.25**	**62.2**	0.72	5.28	28.8	27.3	**1978**
18.1	**79.6**	**7.48**	**72.2**	0.73	6.6	29.4	35.4	**1979**
17.3	**93.5**	**9.1**	**84.4**	0.75	7.8	33.5	42.3	**1980**
16.7	**109.1**	**11.23**	**97.9**	1.22	8.57	40.08	48.06	**1981**
26.3	**137.8**	**12.59**	**125.3**	1.87	12.28	61.99	49.16	**1982**
20.3	**165.9**	**13.1**	**152.7**	1.8	14.07	76.8	60.02	**1983**
17.3	**194.7**	**14.2**	**180.4**	1.74	15.9	95.2	67.4	**1984**
14.9	**223.8**	**21.6**	**202.2**	2.65	18.3	104.6	76.6	**1985**
1.4	**227**	**22.9**	**204.8**	1.21	18.3	95.9	89.3	**1986**
13.6	**257.9**	**33.9**	**223.9**	0.99	22.2	103.8	96.8	**1987**
13.6	**292.9**	**40.7**	**252.2**	1.04	25.8	115.5	109.7	**1988**
5.18	**308.1**	**58.13**	**250**	1.3	26.9	101.8	119.8	**1989**

Source : Statistiques Financières Internationales- FMI- Annuaire 1996 – l'Algérie

إن تحليلنا للمؤشرات النقدية الخاصة بحجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد خلال الفترة الممتدة من سنة **1962** إلى غاية سنة **1989**, ضف إلى ذلك دراسة التغيرات الظاهرة في معدل نمو تلك الكتلة النقدية من سنة إلى أخرى يقودنا إلى استنتاج ما يلي:

❖ بعد التراجع الذي عرفه معدل نمو الكتلة النقدية ما بين سنة **1962** وسنة **1963** بمستوى سالب قدّر بـ: **(- 2.4%)**, عرف نمو هذه الأخيرة ارتفاعا طفيفا إلى أن يرتفع بشكل كبير خلال نهاية السبعينات وبداية الثمانينات وذلك راجع إلى التغييرات التي أضافها الإصلاح المالي لسنة**1971** من خلال زيادة الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد بمعدلات كبيرة فاقت في أغلب الأحيان نسبة +**20%** بسبب قيام الدولة بعدة برامج تنموية قصد بناء أسس الاقتصاد الوطني, وقد اعتمدت في ذلك على سياسة نقدية توسعية على العموم.

❖ إن ارتفاع حجم الكتلة النقدية في الجزائر قبل سنة **1990** يرجع إلى تعاظم دور النقود الائتمانية خصوصا بعد الإصلاح المالي لسنة **1971** حيث تمثل هذه الأخيرة أعلى المعدلات المكونة للنقود, وذلك بسبب توجه الحكومة الجزائرية إلى تأميم البنوك الوطنية وإعادة هيكلتها وفق أسس جديدة تضمن لها أداء مهامها المنوطة بها في الاقتصاد, ضف إلى إنشاء مؤسسات مالية حديثة قصد توفير السيولة النقدية اللازمة في الاقتصاد وتنويع توظيفاتها لغرض دعم مشاريع التنمية.

❖ نلاحظ من الجدول أن الودائع تحت الطلب على مستوى البنوك تمثل دائما نسب كبيرة بالمقارنة مع الودائع تحت الطلب في كل من الخزينة و صندوق التوفير والاحتياط, والسبب قد يرجع من جهة إلى تأميم البنوك وإنشاء مؤسسات مالية جديدة من جهة, وبين الإصلاحات المالية والمصرفية التي قامت بها الحكومة الجزائرية قصد تفعيل مجال عمل النظام المصرفي من أجل تحسين قدرته على جذب المدخرات على اختلافها وتوجيهها الوجهة الصحيحة والكفيلة برفع مستويات ومعدلات النمو.

وقد مثّلت أشباه النقود نسبة قليلة من مكونات الكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني بسبب انخفاض حجم الودائع الادخارية على مستوى البنوك التجارية وكذلك ضآلة نسبة الإيداعات الأجنبية بالعملات الصعبة.

تطور الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية: يبين الجدول أدناه العناصر التي اعتمدت كغطاء للإصدار النقدي في الجزائر وهذا خلال الفترة الممتدة من سنة **(1962- 1989)**

الجدول رقم (02): تطور الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة

الوحدة: مليار دج.

السنوات	الموجودات الخارجية	القرض الداخلي	قروض مقدمة للخزينة	قروض مقدمة للاقتصاد	الفوارق	مجموع الأجزاءالمقابلة للكتلة النقدية
1962	0.9	3	0.4	2.6	0.2	**4.1**
1963	1.1	2.7	0.6	2.1	0.2	**4**
1964	0.8	4.2	1.8	2.4	0.28-	**4.72**
1965	0.7	5.2	2.1	3.1	0.65-	**5.25**
1966	1.2	4.4	2.1	2.3	0.18	**5.78**
1967	2	5.2	2.5	2.7	0.31	**7.51**
1968	2.4	7.7	3.3	4.4	0.06	**10.16**
1969	2.3	10.3	3.8	6.5	0.98-	**11.62**
1970	1.5	12.4	5.9	6.5	0.82-	**13.08**

1971	1.5	14	5.9	8.1	1.57-	**13.93**
1972	2.2	18.8	5.2	13.6	2.86-	**18.14**
1973	4.5	21	5.1	15.9	5.14-	**20.36**
1974	7.1	25.4	3.6	21.8	6.73-	**25.77**
1975	6.4	36.3	7.3	29	8.95-	**33.75**
1976	9.8	46.1	8.8	37.3	12.3-	**43.6**
1977	9	54.4	14.3	40.1	11.4-	**51.95**
1978	11	76.5	24.8	51.7	20-	**67.46**
1979	12.3	86.6	26.6	60	19.2-	**79.69**
1980	16.5	101.5	33	68.5	24.5-	**93.5**
1981	18.8	113.6	25.1	88.5	23.2-	**109.1**
1982	13.9	148.9	36.1	112.8	24.9-	**137.8**
1983	11.3	185.6	52.6	133	30.9-	**165.9**
1984	9.3	223.7	67.7	156	38.2-	**194.7**
1985	14.8	251.2	76.6	174.6	42.1-	**223.8**
1986	9.32	278	101	176.9	60.3-	**227**
1987	9.15	303.8	123.1	180.6	55-	**257.9**
1988	9.28	339.2	147.2	191.9	55.5-	**292.9**
1989	6.52	366.5	157.2	209.3	64.8-	**308.1**

Source : Statistiques Financières Internationales- FMI- Annuaire 1996 – l'Algérie

من خلال عرض أهم المؤشرات النقدية التي تعطي تفسيرا نوعا ما عن الحالة والوضعية النقدية التي ميّزت الاقتصاد الوطني قبل صدور قانون النقد والقرض لسنة **1990**, نجد أن النتيجة تتمثل في أن هذه المرحلة هي من أصعب مراحل إنشاء الجهاز المصرفي الكفيل بالنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتخلفة التي ورثتها الجزائر عن الاستعمار, ومن أجل تفعيل السياسة النقدية وإعطاء دور مهم للنقود كان لزاما على الحكومة آنذاك أن تقيم جهاز مصرفي قوي وبسرعة أمام التقاعس والرفض المتعمد للبنوك الأجنبية في تمويل المشاريع والنشاطات الاقتصادية في الجزائر. أضف إلى ذلك عدم وجود تنسيق بين هذه المؤسسات المصرفية الأجنبية والأهداف التي رسمتها الحكومة الجزائرية خلال المرحلة الانتقالية للاقتصاد الوطني, أي عدم وجود تجاوب بين متطلبات الاقتصاد الاشتراكي ونظام تسيير وأهداف هذه المصارف الأجنبية, مما اضطر الحكومة إلى وضع هياكل وطنية لضمان الاستقلال المالي والنقدي ووقف النزيف المالي الذي أصاب البلاد, عن طريق إقامة مؤسسات مالية جديدة أو تأميم المؤسسات المالية والمصرفية الأجنبية التي تعمل داخل التراب الوطني بالإضافة إلى وضع أسس وقواعد جديدة لتطبيق قوانين التغيير والإصلاح

الجذري على مستوى النظام المالي والنقدي في الجزائر, وكان ذلك ابتداءا من صياغة قانون النقد والقرض.[117]

المطلب الثاني:السياسة النقدية بعد 1990.

إن التطورات النقدية التي حصلت منذ سنة **1990** تعكس مباشرة توجهات السياسة النقدية في ظل اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي والتي كان لها الأثر الواضح والكبير على تطور الوضعية النقدية في الاقتصاد الوطني, ويمكن التفريق بين ثلاثة توجهات مختلفة للسياسة النقدية تظهر كالآتي:

الفترة الأولى: تمتد الفترة الأولى من عام **1990** إلى غاية سنة **1994** وهي الفترة التي سبقت تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي إذ كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع, وتهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة, كما أن التراجع عن سياسة التشدد المالي التي انتهجتها الحكومة في السابق باعتماد برنامج الاستعداد الائتماني من خلال الاتفاقيتين المنعقدتين في عامي **1989** و **1991** مع مؤسسات النقد الدولية التي كانت تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي, أثّرت في التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية العجز الموازني.

1. الاستعداد الائتماني الأول: وافق صندوق النقد الدولي في إطار اتفاق التثبيت **30** ماي **1989** على تقديم **155.7 مليون** وحدة سحب خاصة, كما استفادت الجزائر من تسهيل تمويل تعويضي بقيمة **315.2 مليون** وحدة حقوق سحب خاصة نظرا لانخفاض قيمة أسعار البترول وارتفاع أسعار الحبوب سنة **1988**. وقد تمخض عن هذا الاتفاق ما يلي:

أ. الإجراءات النقدية: أدخل هذا الاتفاق تغييرا جذريا على المنظومة التشريعية من جانبها النقدي وذلك بعد سنة تقريبا من تاريخ اعتماد الاتفاق, تم صدور قانون النقد والقرض **10/90** الذي اعتبر الإصلاح الأساسي كونه أعاد الاعتبار للمنظومة المصرفية في تسييرها للسياسة النقدية وأوضح العلاقة بين السلطة النقدية والخزينة وفق شروط جديدة, ويمكننا أن نعتبر أن السياسة النقدية في الجزائر قبل هذا القانون لم تتعدى كونها تشريعات منصوص عليها بعيدة عن مسؤولية البنك المركزي في رسمها وتنفيذها في ظل إشراف الخزينة العامة على إصدار النقد, ضف إلى ذلك غياب دور الوساطة المالية نظرا لهشاشة الجهاز المصرفي آنذاك كونه اعتبر المشرف على تمويل احتياجات مؤسسات القطاع العام فقط.

ب. توجه السياسة النقدية: عرفت هذه المرحلة وجود فجوة بين المؤشرات النقدية والمؤشرات الحقيقية, من خلال التطورات التي عرفتها الكتلة النقدية **M2** بين **1989** و **1990** بنسبة زيادة تقدر بـ: **11.32%** في حين شهد تغير الناتج الداخلي الإجمالي **PIB** نسبة موجبة تقدر بـ: **0.8 %** فقط. وهذا ما يعني وجود كتلة نقدية متداولة في

[117] - لحول عبد القادر : مرجع سبق ذكره،ص342-347.

الاقتصاد بدون مقابل عيني أو فعلي. وقد تم تسجيل خلال سنة **1990** المؤشرات التالية: ارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد بنسبة **18 %**, تسجيل معدلات فائدة حقيقية بسبب ارتفاع مستويات التضخم في ظل وجود تسرب نقدي بزيادة تقدر بـ: **12.57 %**.

2. الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991: بعد الاتفاقية الأولى المبرمة بين الجزائر وصندوق النقد الدولي سنة **1989** وجدت السلطات العامة نفسها مجبرة ثانية إلى اللجوء نحو تلك المؤسسة المالية الدولية لإبرام اتفاق جديد بتاريخ **30 جوان 1991** عرف **بالاستعداد الائتماني الثاني**, إذ تم بموجبه تقديم **300 مليون** وحدة سحب خاصة مقسمة على أربعة شرائح. هذا الاتفاق الذي كان يهدف إلى تحقيق النتائج المالية والنقدية التالية:

- ❖ تحرير التجارة الخارجية والداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار الجزائري.
- ❖ ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات, وأسعار الصرف وتكلفة النقود.

وقد تميزت هذه المرحلة بالخصائص التالية:

أ. الإجراءات النقدية: تم إحصاء أهم الإجراءات النقدية الموضوعة من قبل الحكومة خلال هذا البرنامج في العناصر التالية:

- ❖ العمل على الحد من الكتلة النقدية **M2** بجعلها في حدود **41 مليار** دج.
- ❖ تخفيض الدينار الجزائري قصد تقليص الفرق الموجود بين أسعار الصرف الاسمية وأسعار الصرف في السوق الموازي على أن لا يتجاوز هذا الفرق **25 %**.
- ❖ تعديل المعدلات المعتمدة في إعادة التمويل إذ تم رفع معدل الخصم في أكتوبر **1991** إلى نسبة **11.5%** عوضا عن نسبة **10.5 %** وكذا رفع المعدل المطبق على كشوف البنوك من **15 %** إلى **20 %** وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدي عند حدود **17 %**.
- ❖ تـأطير تدفقات القروض للمؤسسات المختلفة غير المستقلة.

ب. أهم النتائج المالية والنقدية: إن العجز الذي عرفه الميزان المالي والرأسمالي وتدهور قيمة العملة الوطنية عقب عقد هذا الاتفاق الثاني جعل من المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال هذا البرنامج تأخذ الشكل التالي:

- ❖ استمرارية سلبية معدل الفائدة.
- ❖ ارتفاع التكلفة المتوسطة لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر إلى **14 %**.
- ❖ توسع إعادة التمويل لدى بنك الجزائر بنسبة **66 %**.
- ❖ توسيع القروض المقدمة للاقتصاد بنسبة **31.9 %**.

- ❖ زيادة معدل نمو الكتلة النقدية **M2** بنسبة **21.3 %** بعدما سجلت بنسبة **11.3 %** سنة **1990**.
- ❖ تراجع معدل السيولة من نسبة **64 %** سنة **1990** إلى معدل **53 %**.
- ❖ استمرار ارتفاع معدل التضخم بمؤشر أسعار الاستهلاك إلى نسبة **22.8 %**.

من تحليلنا للنتائج النقدية والمالية المحققة خلال هذا البرنامج نجد على العموم أن السياسة النقدية خلال هذه المرحلة لم تكن فعالة في تحقيق التوازنات النقدية والوصول إلى الاستقرار النقدي فالاقتصادي في الجزائر خلال مرحلة تميزت بلجوء السلطات العامة للاستعانة بأطراف أجنبية كونها مصادر التمويل الخارجي.

3. الاستعداد الائتماني الثالث (أفريل 1994): نتيجة العراقيل والقيود التي اعترضت مسار إعادة تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي في الجزائر لجأت الحكومة الجزائرية مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي من أجل إبرام برنامج تكييفي ثالث لمدة سنة واحدة ابتداءا من تاريخ **1994/04/01** إلى غاية **1995/03/31** هذا الاتفاق الذي يضم البنود التالية:

- ❖ تحقيق نمو مستقر ومقبول عند حدود **3 %** في سنة **1994** و معدل **6 %** سنة **1995**.
- ❖ تخفيض معدلات التضخم.
- ❖ تحرير التجارة الخارجية من أية عوائق ممكنة.

أ. أهداف البرنامج: ومن بين الأهداف النقدية والاقتصادية التي سعى البرنامج الاستعدادي الثالث لتحقيقها في الجزائر ما يلي:

- ❖ تخفيض معدل التوسع النقدي **M2** إلى نسبة **14 %** خلال نفس المرحلة مقارنة بنسبة **12 %** سنة **1993**.
- ❖ رفع معدل إعادة الخصم إلى نسبة **15 %**.
- ❖ تحديد معدل تدخل البنك المركزي الجزائري في السوق النقدية عند مستوى **20 %**.
- ❖ اعتبرت نسبة **24 %** هي معدل السحب على المكشوف على بنك الجزائر.
- ❖ اعتماد الوسائل غير المباشرة لمراقبة قروض الاقتصاد بدل استعمال الوسائل والأدوات المباشرة.

ب. معايير تحقيق أهداف البرنامج: تظهر فيما يلي المعايير الأساسية المعتمدة في تقييم مدى تحقيق أهداف الاستعداد الائتماني الثالث في الجزائر:

- ❖ تعديل معدل الصرف ليأخذ قيمة **36 دج** للدولار, أي بنسبة تخفيض قدرها **10.17 %** لغرض اعتماد ومساندة نظام تحرير التجارة الخارجية, وتسهيل اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي.

- تخفيض حجم عجز الميزانية إلى نسبة **3.3 %** من الناتج الداخلي الخام.
- تحرير المعدلات المدينة للبنوك.
- رفع المعدلات الدائنة المطبقة على الادخار المالي لغرض التحفيز على الادخار.

ج. النتائج النقدية المحققة: من بين أهم النتائج المحققة خلال مرحلة اعتماد برنامج الاستعداد الائتماني الثالث نجدها تمثل نتائج نقدية أو لها صلة بالجانب النقدي, والتي تظهر كما يلي:

- ارتفاع نسبة الأسعار المحررة وأسعارها إلى **84 %** من إجمالي السلع المدرجة ضمن مؤشر أسعار المستهلك.
- رفع أسعار كل من النقل, الهاتف, الخدمات البريدية بنسبة تراوحت بين **20** و **30 %**.
- تحقيق الناتج المحلي الحقيقي لنمو سلبي قدّر بنسبة **0.4 %** سنة **1994** مقارنة مع معدل النمو المقدر في البرنامج بنسبة **+3 %**.
- انخفاض العجز الموازني بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بمعدل **4.4 %** مقابل **5.7 %** المقدرة في البرنامج الحكومي.
- تخفيض الحكومة لمديونيتها اتجاه الجهاز المصرفي بمبلغ **22 مليار** دج.
- نمو حجم الائتمان المحلي بنسبة **10 %** سنة **1994**, وقد تم إلغاء السقوف على الفوائد المدينة كما تم فرض نسبة **25 %** كاحتياطي على الودائع بالعملة الوطنية, كما باشرت الخزينة العمومية إصدار سندات بأسعار فائدة تقدر بـ: **16.5 %**.
- الإعلان عن تأسيس وإقامة سوق الصرف ما بين البنوك في ديسمبر **1995**.
- تسجيل عجز على مستوى الميزان التجـاري قدّر بـ: **2.8** مليار دولار سنة **1995**, أي مـا يعادل نسبة **6.9 %** إلى الناتج المحلي الإجمالي, بالإضافة إلى عجز الميزان المالي والرأسمالي من جانبه غير النقدي بمقدار **1.91** مليار دولار, وهذا ما أدى إلى حدوث عجز كلي في ميزان المدفوعات قدّر بـ: **4.71** مليار دولار سنة **1995**.

كنتيجة يمكن الخروج منها كون أن السياسة النقدية لم تكن فعالة في تحقيق التوازنات النقدية خلال المرحلة الأولى الممتدة من سنة **1990** إلى غاية سنة **1994** حيث تم اعتماد ثلاث برامج تكييفية تحت إشراف صندوق النقد الدولي كونه المؤسسة المالية التي قدمت الإعانات المالية على شكل وحدات حقوق سحب خاصة إلى الحكومة الجزائر من أجل إصلاح قواعد وأسس النظام الاقتصادي ككل. ويظهر تأكيد ذلك من خلال عرض المسح النقدي لأهم المؤشرات النقدية الكلية في الجزائر خلال نفس الفترة السابقة الذكر.

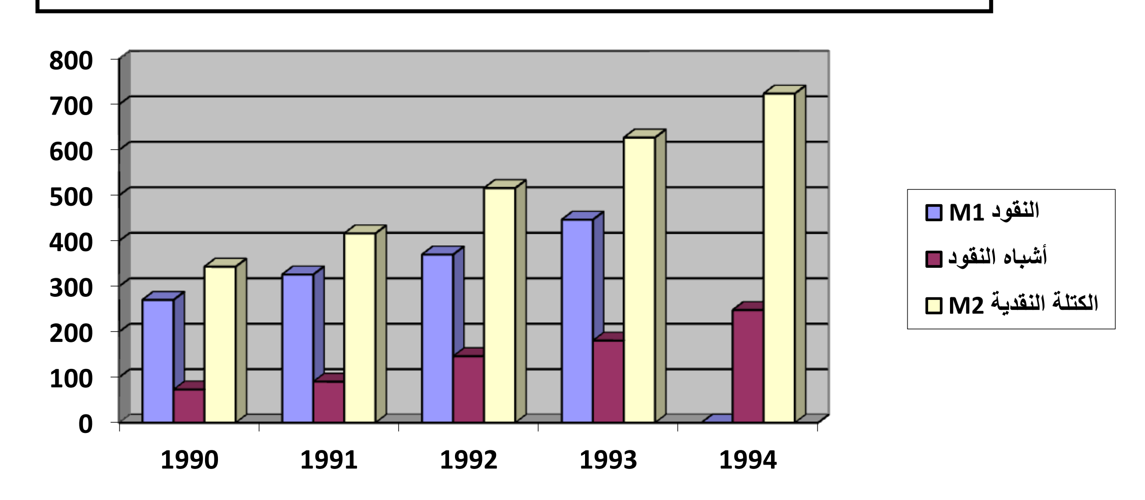
الجدول رقم(03): المسح النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-

الوحدة: مليار دينار جزائري.

البيـــــان	1990	1991	1992	1993	1994
صافي الأموال الأجنبية	6.5	24.3	22.6	19.2	60.4
صافي الأموال المحلية	336.5	391.9	493.3	607.4	663.3
الإئتمان المحلي	414.1	485.7	625.1	747.6	774.4
صافي الإئتمان الحكومي	167	159.9	159.1	527.4	468.6
الإئتمان للاقتصاد	247	325.8	465.2	220.2	305.8
بنود أخرى (صافي)	77.5-	93.8-	131.8-	140.2-	111.1-
النقود وشبه النقود M2	**343.1**	**416.2**	**515.9**	**627**	**723.7**
النقود M1	270.1	325.9	369.7	446.5	476
أشباه النقود	72.9	90.3	146.2	180.5	247.7
ودائع CNEP	85.5	98.2	118.2	132	141.9
الالتزامات السائلة	428.5	514.4	634	759	865.6

المصدر:لحول عبد القادر ص354.

الشكل رقم01: تمثيل بياني لتطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة



المصدر: لحول عبد القادر، ص354

الفترة الثانيـة: والمعتمدة من سنة **1995** إلى غاية سنة **2000**, وعلى عكس الفترة السابقة تم تغيير توجه السياسة النقدية خلال فترة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي, إذ تم إتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة ابتداءا من سنة **1994** وذلك بهدف تخفيض معدل

التضخم الذي بلغ مستويات أعلى خلال الفترة السابقة نتيجة التوسع النقدي المفرط, وقد تزامن تقييد السياسة النقدية مع فترة تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي الممتد من سنة **1994** إلى سنة **1995.** وقد عمدت الجزائر خلال هذه المرحلة إلى تبني برنامج القرض الموسع من سنة **1995** إلى غاية سنة **1998.**

1. اتفاق القرض الموسع (ماي 1995- ماي 1998): عمدت الحكومة الجزائرية مرة أخرى لطلب قرض من صندوق النقد الدولي يندرج في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض امتدت لثلاثة سنوات, وقد حدد مبلغ الاتفاق بـ: **1.169.28 مليون** وحدة حقوق سحب خاصة أي بنسبة **127.9 %** من حصة الجزائر.

أ. بنـود الاتفاق: تضمن اتفاق القرض الموسع البنود التي فرضها صندوق النقد الدولي على الجزائر, والتي تتمثل في:

- التأكيد على سياسة الضبط المالي للتخفيف من حدة وتفاقم مشكلة التضخم.
- السعي نحو إرساء نظام سعر الصرف واستقراره وكذا إنشاء سوق ما بين البنوك للعملات الصعبة, مع إقامة مكاتب للصرف ابتداءا من تاريخ **1996/01/01**, وكذا العمل على تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات الجارية الخارجية.
- دعم تحرير التجارة الخارجية وذلك بالتخفيف من الإجراءات المعتمدة, وقد ركّز الاتفاق على إعادة هيكلة الضريبة الجمركية من خلال تخفيضها بنسبة **50 %** كحد أقصى.
- التركيز على التخفيض التدريجي لعجز الميزان التجاري من خلال تدنيته بنسبة **6.9 %** من الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة **1995/1994** وبمعدل **2.2 %** من الناتج الداخلي الإجمالي ما بين **1998/1997.**
- ترقية الادخار الوطني بـ: **5.5** نقطة بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي بين **1995/1994** و **1998/1997.**
- إقرار توسيع نطاق الضريبة على القيمة المضافة وتقليص مجال الإعفاءات الضريبية.

ب. أهم الإجراءات النقدية المتخذة:

- إتباع تسيير مالي محكم وصارم لضبط المالية العامة خلال السنوات الثلاث القادمة وكذا ترقية النظام الجبائي وجعله أكثر مرونة وفعالية, الأمر الذي أبعد الحكومة من اللجوء إلى التمويل بالعجز مما مكّن من إتباع سياسة نقدية حازمة في نهاية **1995** بمعدلات فائدة حقيقية موجبة دائنة, مما يحفز الأعوان الاقتصاديين على زيادة مدخراتهم.

- السعي نحو تحسين أدوات السياسة النقدية خاصة وترقية النظام المصرفي, إذ تم إدخال أداة نظام الاحتياطي الإجباري سنة **1994** لتنمية إمكانيات مراقبة السيولة النقدية بتسقيف إعادة الخصم للبنوك التجارية من طرف بنك الجزائر.
- التحول نحو اعتماد الرقابة غير المباشرة للسياسة النقدية التي كانت نقطة استهداف منذ ماي **1995** كما تم إدخال عمليات البيع بالمزاد العلني في السوق النقدية, وهذا بشكل مزايدات القروض.
- هيكلة المعدلات المباشرة خاصة فيما يتعلق بمعدل إعادة الخصم ومراجعة إجراء المزايدات للسندات على الحساب الجاري والعمل على تسهيل إدخال عمليات السوق المفتوحة في سنة **1996**.
- تشجيع إنشاء البنوك والهيئات المالية التجارية الخاصة بتنشيط المنافسة في النظام المصرفي ونمو فعالية إجراءات الوساطة المالية.

ج. توجه السياسة النقدية خلال برنامج اتفاق القرض الموسع: شهدت هذه المرحلة من سنة **1995-1998** العودة إلى تطبيق السياسة النقدية كونها الوسيلة الأنجع لضبط الأوضاع الاقتصادية وتحقيق الاستقرار النقدي إذ تعد سياسة لإدارة الطلب. وخلال هذا الاتفاق تم تسجيل المؤشرات النقدية التالية:

- بلغ معدل السيولة في الاقتصاد **(le PIB/M2)** نسبة **38.6 %** سنة **1995** بدل **49.2 %** سنة **1993**, في حين وصل إلى **36.3 %** سنة **1996**.
- بلغ معدل التضخم نسبة **21.9 %** نهاية سنة **1995** بدل معدل **38.6 %** سنة **1994**, وقد سجل ارتفاع بمعدل **15 %** سنة **1996**.
- وصل معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نسبة **4.3 %** سنة **1995**, أما في سنة **1996** فقد سجل نمو بمقدار **4.2 %** فقط.[118]
- بلغت نسبة العجز الكلي للميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي – **1.4 %**, وقد ارتفع المعدل سنة **1996** إلى حدود **0.3 %**.
- بلغت نسبة عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي – **6.2 %**, أما سنة **1996** فقد سجل العجز بقيمة – **3.8 %**.
- سجل معدل السيولة المحلية ارتفاعا بنسبة **13 %**.
- بلغت الاحتياطات الرسمية بالنسبة إلى الواردات **2.1** شهر بدل **2.9** شهر سنة **1994** وقد وصلت الاحتياطات إلى **2.5** شهر بالنسبة للواردات سنة **1996**.
- لقد سجل الائتمان المحلي سنة **1995** ارتفاع بمعدل **5.3 %** في حين تم تسجيل نسبة **2.8 %** سنة **1994**. وقد ارتفع المعدل إلى نسبة **9.3 %** سنة **1996**.

---
[118] - لحول عبد القادر: مرجع سبق ذكره،ص353 -356.

❖ بلغ معدل خدمة المديونية سنة **1995** نسبة **43.8 %** بالنسبة إلى حجم الصادرات من السلع والخدمات خارج المداخيل العامة, في حين وصل إلى معدل **63.8 %** عام **1996**.

ويظهر تأكيد الحالة النقدية المسجلة خلال الفترة الثانية التي عرفها توجه ومسار السياسة النقدية في الجزائر من سنة **1995** إلى غاية **1998** في الجدول الموالي.

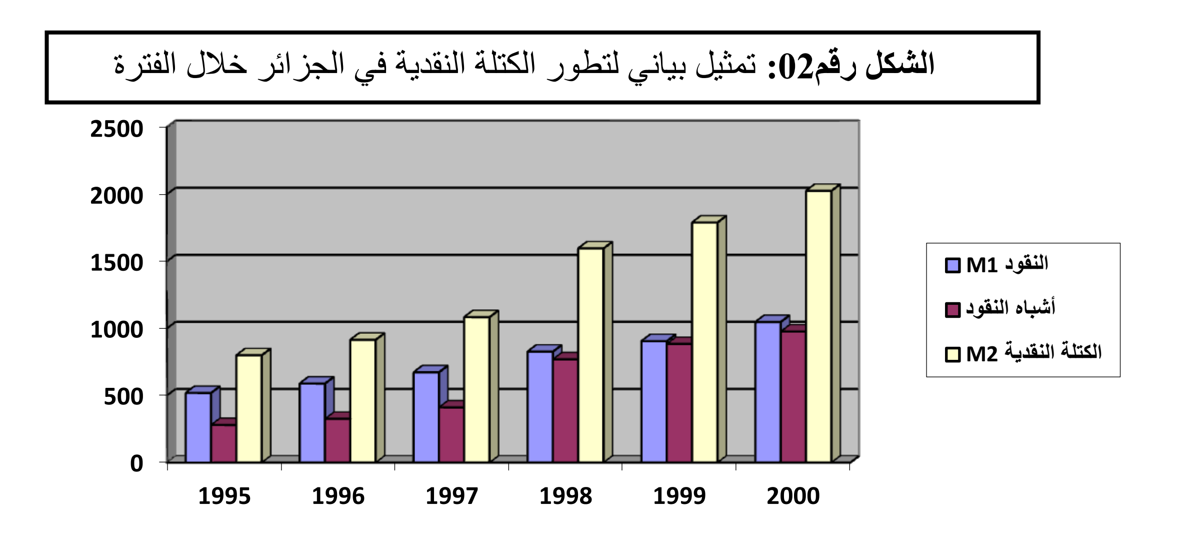
الجدول رقم(04): المسح النقدي في الجزائر خلال الفترة

الوحدة: مليار دينار جزائري.

البيـــــان	1995	1996	1997	1998	1999	2000
صافي الأموال الأجنبية	26.3	134	350.6	280.7	169.6	775.9
صافي الأموال المحلية	773.7	781.1	733.5	1315.4	1619.7	1249.3
الإئتمان المحلي	967.2	57.4	1179.7	1629.4	1998.6	1671.1
صافي الإئتمان الحكومي	401.6	280.5	425.9	723.2	847.9	677.4
الإئتمان للاقتصاد	565.6	776.8	753.2	906.2	1150.7	993.7
بنود أخرى (صافي)	194	276.3	411.5	259.8	324.9	372.1
النقود وشبه النقود M2	**799.6**	**915**	**1084.2**	**1596.1**	**1789.4**	**2025.2**
النقود M1	519.1	589.1	672.8	826.8	905.2	1048.1
أشباه النقود	280.5	326	411.4	769.7	884.2	977
ودائع CNEP	148.9	165.4	177.9	-	-	-
الالتزامات السائلة	948.5	80.4	1262.1	-	-	-

المصدر: لحول عبد القادر مرجع سبق ذكره ص 365.

الشكل رقم02: تمثيل بياني لتطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة



المصدر: لحول عبد القادر مرجع سبق ذكره ص 365.

الفترة الثالثـة: الممتدة من سنة **2001** إلى غاية سنة **2006**, حيث اعتبرت هذه المرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من أفريل **2001** إلى غاية أفريل **2004** وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة ما بين **2005- 2009** إذ تعززت المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني بشكل ايجابي خلال نفس الفترة. وقد ساهمت العديد من العوامل في تحسين الوضع النقدي في الجزائر ودفعه نحو التوسع, ومن بين هذه العوامل ارتفاع أسعار البترول التي وصلت إلى حدود **54.6** و **67.3** دولار للبرميل الواحد سنتي **2003** و **2004**. في حين سجل سعر البرميل الواحد **64.9** و **65.2** دولار خلال سنتي **2001** و **2002** على التوالي. ويظهر الجدول الموالي المسح النقدي في الجزائر لأهم المؤشرات النقدية الكلية, والتي بدورها تعطي صورة واضحة عن طبيعة السياسة النقدية المتبعة من قبل بنك الجزائر خلال هذه الفترة.

الجدول رقم(05): المسح النقدي في الجزائر خلال الفترة 2001-

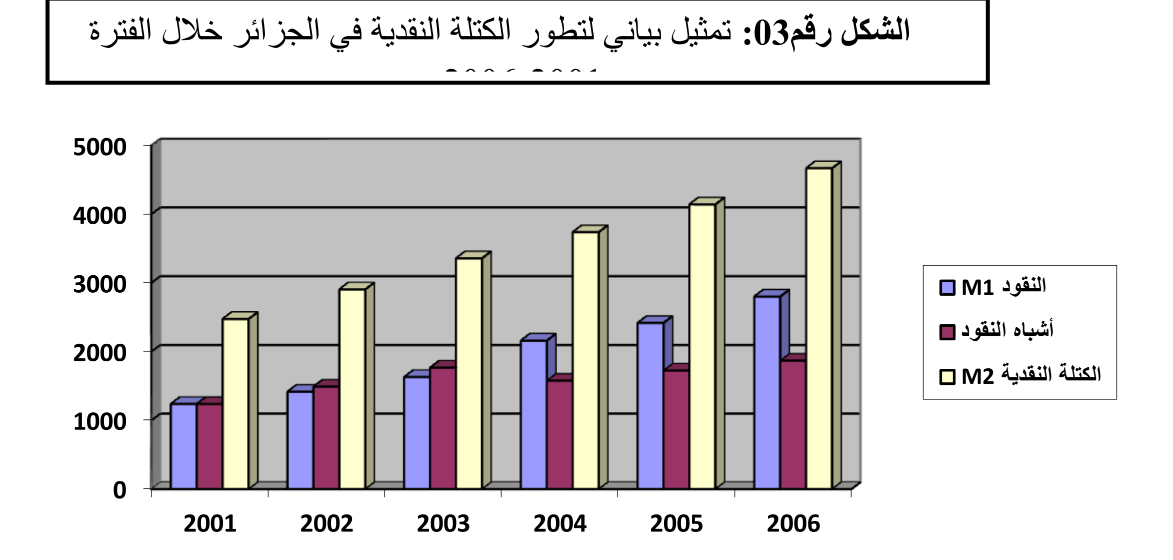
الوحدة: مليار دينار جزائري.

البيـــــان	2001	2002	2003	2004	2005	2006
صافي الأموال الأجنبية	1310.8	1755.7	2342.7	3119.2	4179.4	5589.7
صافي الأموال المحلية	1164.5	1150.1	1015.2	618.7	37.7-	921-
الإئتمان المحلي	1647.8	1845.5	1803.6	1514.4	833.8	31.4
صافي الإئتمان الحكومي	569.7	578.7	423.4	20.6-	944.5-	1649.6-
الإئتمان للاقتصاد	1878.1	1266.8	1380.2	1535	1778.3	1680.9

بنود أخرى (صافي)	446.1-	622.6-	686.8-	895.7-	796.4-	952.4-
النقود وشبه النقود M2	**2475.2**	**2905.8**	**3357.9**	**3737.9**	**4142.4**	**4668.6**
النقود M1	1238.5	1416.3	1630.4	2160.5	2417.4	2801.2
أشباه النقود	1236.7	1489.5	1767.5	1577.4	1724.9	1867.5

المصدر: لحول عبد القادر مرجع سبق ذكره ص 366.

الشكل رقم03: تمثيل بياني لتطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2006-2001



المصدر: لحول عبد القادر مرجع سبق ذكره ص358.

لقد تبنّت السلطة النقدية في الجزائر سياسة نقدية تقييدية أو انكماشية صارمة وحازمة خلال الفترة من **1994- 2000** خاصة في مرحلة اعتماد برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يهدف إلى تقليص نمو الكتلة النقدية إلى حدود **14 %** خلال فترة تطبيق البرنامج. ثم عمدت السلطة النقدية إلى تبني سياسة نقدية معاكسة للسياسة الأولى تمثلت في التوجه نحو تنفيذ سياسة نقدية توسعية تزامنت مع بداية تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ابتداءا من سنة **2001** إلى جانب تحقيق استقرار في التوازنات الاقتصادية الكلية منذ سنة **1997**, وتحسن مستوى ميزان المدفوعات, وإعادة تكوين احتياطي الصرف لتفادي الصدمات الخارجية, وكذا تحسن معامل السيولة المصرفية وتراكم مخزون الادخار من طرف الخزينة العمومية. وكلها نتائج حققتها السلطات النقدية بهدف الوصول إلى تسجيل معدلات نمو معتبرة بالإضافة إلى خفض نسبة التضخم.[119]

[119] - لحول عبد القادر مرجع سبق ذكره، ص 358-359.

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية في ظل 10/90.

ابتداء من 1990 بدأ الوضع يتغير مع القانون الجديد وبدأت تظهر بوادر التجديد والابتكار المالي، فقد تغير العلاقة بين البنك المركزي والحكومة والخزينة، ووضع إطار قانوني للسياسة النقدية وأهداف محددة بالإضافة إلى إدخال أدوات جديدة للسياسة النقدية والتي يتم توضيحها فيما يلي:

1/ **أهداف السياسة النقدية:**

لجأت السلطات النقدية إلى أهداف وسيطية في كل مرحلة من مراحل إصلاحات ومكن تقسيم الإصلاحات إلى مرحلتين :

* **المرحلة الأولى** 90-94: تم فيها وضع الأهداف الوسيطية التالية:

- إزالة تنفيذ الديون الداخلية للخزينة العمومية.

- إيقاف الإفراط في اللجوء لي البنك المركزي بصفته الملجأ للإقراض ومراجعة معدل إعادة تمويل البنوك ودفع النمو النقدي إلى الصفر.

- تحرير الأسعار.

- إعادة هيكلة الديون الخارجية.

- إعادة تشكيل الأوراق المالية للبنوك وذلك بوضع معدلات احتياط تتلاءم والأموال الخاصة[120]

2/ **المرحلة الثانية**: مرحلة ما بعد 1994.

---

[120] - قدي عبد المجيد: فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية ، دراسة النظام الجزائري في الفترة 1995/1988، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية – جامعة الجزائر- 1995، ص281.

وعرفت هذه الفترة اتفاقين استعداديين أولهما شرع فيه في 30ماي 1989 وثانيهما في جوان 1991 عندما لم تجد الحكومة مخرجا من الأزمة الاقتصادية إلا باللجوء إلى المؤسسات الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولي، كما عرفت هذه الفترة إجراءات أخرى منها:

- تطبيق سياسة سعر لصرف المرن.

- تخفيض قيمة الدينار الجزائري تدريجي.

وهي مرحلة أو فترة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي وإعادة جدولة الديون الخارجية لتحقيق الاستقرار، من أجل ذلك تم وضع أهداف السياسة النقدية التالية:

- زيادة القروض المقدمة من الاقتصاد.

- تخفيض معدل نمو M2 إلى4%.

- الاعتماد على ارتفاع أسعار الفائدة كأداة فعالة لتحقيق الاستقرار في سعر الصرف والتخصيص الجيد للقروض التي تمنح للاقتصاد.

- استخدام أدوات أخرى للسياسة النقدية مما يسمح بالتحكم أكثر في تقديم الائتمان

2/ أدوات السياسة النقدية:

بعد صدور قانون النقد والقرض صار بنك الجزائر(BA) يستخدم مجموعة من الأدوات لتعديل سيولة النظام المصرفي أدخل فيها بعض الأدوات الجديدة التي تكن تعرف من قبل في الجزائر، فقد أحرز تقدما كبيرا في السنوات التي تلت صدور القانون في التصدي لمشاكل القطاع المالي ولقد ساهم التحرك نحو استخدام الأدوات غير المباشرة وأدوات السوق في إدارة السياسة النقدية في الجزائر كثيرا في هذه التقدم، إلا أن الملاحظ أن السياسة النقدية في الجزائر استمرت في الاعتماد على أربع أدوات مباشرة في 1991 وهي:

- فرض حدود قصوى على صافي الائتمان المصرفي المقدم إلى 23 مؤسسة عامة كبيرة تخضع لإعادة الهيكلة الملية.

- فرض حدود قصوى تقديرية على تدخلات بنك الجزائر في سوق المعاملات النقدية يين البنوك.

إلا أنه في 1992 توفق بنك الجزائر غلى فرض حدود قصوى ائتمانية على القروض البنوك التجارية للشروع في الاعتماد تماما على تمويل الاقتصاد.

أ/ **تأطير القروض البنكية** : اختلف هذا التأطير تبعا للجهة التي تمنح لها هذه القروض

1- **تأطير القروض المقدمة للدولة:** تم وضع سقف للقروض الممنوحة للدولة[121] حيث يحدد المبلغ الأقصى للمكشوفات الممنوحة ب10% من الإيرادات العادية للدولة المحققة خلال السنة السابقة،كما أن أجال تسديد هذه القروض لا يمكنها أن تتجاوز 240 يوم في مجموعها ولا يتم منح هذه القروض بسعر فائدة وإنما بعمولة تسيير يتم التفاوض عليها من بنك الجزائر ووزارة المالية ، إلى جانب ذلك حدد قانون النقد والقرض حجم السندات العمومية الموجودة في محفظة الجزائر تبعا لعمليات إعادة الخصم .

2- **تأطير القروض المقدمة ل23 مؤسسة غير مستقلة:**

ويعتبر هذا النوع من الأدوات من أهم معايير تنفيذ البرامج المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي فقد تم فرض حدود قصوى على القروض الممنوحة من طرف كل بنك لهذه المؤسسات، كما تم فرض حدود قصوى على إعادة خصم الائتمان المقدم لهذه المؤسسات في حدود كمية إعادة الخصم المحدد لكل بنك، هذه الإجراءات تم اتخاذها في فترة هيكلة 23 مؤسسة عمومية للسماح بالحصول عل الاستقلالية وضمان نفقات تسييرها من طرف بنك الجزائر.

3- **تأطير القروض المقدمة للاقتصاد:** وضع قانون النقد والقرض حد أقصى لمستوى إعادة خصم القروض البنكية المقدمة للاقتصاد، فقد تم تحديد وقت إعادة القروض البنكية متوسط الأجل ب3 سنوات على الأكثر مدة الاستحقاق هذه مقسمة إلى فترات أقصاها6 أشهر، مع العلم أن هذه القروض تتعلق بتطوير وسائل الإنتاج، تمويل الاستغلال وبناء العمارات السكنية.[122]

ب/ **معدل الخصم ومعدل الفائدة:** بصدور قانون10/90 عرف إعادة الخصم توسعا أكثر وصار بنك الجزائر يقبل إعادة خصم تشكيلات قروض جديدة، حيث نصت المادة 69 من قانون النقد والقرض على أنه:" يمكن للبنك المركزي أن يعيد الخصم ويأخذ تحت نظام الأمانة من البنوك والمؤسسات المالية سندات مضمونة من قبل الجزائر أو الخارج تمثل عمليات تجارية وتلتزم على الأقل ثلاثة أشخاص طبيعيين أو معنويين ذوي ملاءة أكيدة، كما أن مدة الضمان يجب أن لا تتعدي ستة أشهر، بدله استبدال أحد التوقعات بإحدى الضمانات

---

[121] - المادة 78 من قانون النقد والقرض.
[122] - المادة 71 من قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14 افريل 1990.

التالية:سندات الحزن، بيان استلام البضائع، وثيقة الشحن لحامله تثبت تصدير بضائع من الجزائر...."

بالنسبة لمعدلات الفائدة فرض سقف مؤقت بمقدار 5 نقاط مئوية على الفارق بين نسبة الفائدة الدائنة والمدينة من أجل منع حدوث زيادة مفرطة في نسبة الإقراض وتراجع عن معدلات التضخم بفضل سياسات إدارة الطلب المتشددة أكثر وتحرير أسعار الفائدة إلى ظهور أسعار الحقيقية الموجبة.

3/ **الاحتياط الإجباري:** لجأت السلطات النقدية في إطار تعزيز الرقابة غير المباشرة سنة 1994 إلى فرض احتياطي إجباري على البنوك التجارية قدرة ب3% من مجموع الودائع بطبق عليه فوائد نسبتها 11.5%، فرضت السلطات النقدية عقوبة على المؤسسات والبنوك المالية التي احتياطها الإجباري، تتمثل العقوبة في غرامة يومية تساوي 1% من المبلغ الباقي[123]

4/ **السوق النقدية:**

المكان الذي يتم تبادل نقود البنك المركزي من خلال حركة حساب مفتوح لدى مؤسسة الإصدار، كما يمكن القول أنها عبارة عن سوق مابين البنوك تقوم فيها هذه الأخيرة التي تعرف فائضا في سيولتها بإقراض البنوك التي تعرف نقصا في السيولة أو عجز وذلك بمعدل محدد مسبقا.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية.

المطلب الأول: مفاهيم حول برنامج Eviews

[123] - شملول حسنية : مرجع سبق ذكره ص173.

دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية:

يمكن تعريف السلسلة الزمنية المستقرة كما يلي: "السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك السلسلة الزمنية التي لا تتغير مستوياتها عبر الزمن، أي لا يتغير المستوى المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، أي لا يوجد فيها اتجاه لا بالزيادة أو بالنقصان"، كما يمكن تعريفها أيضا بأنها: "السلسلة الزمنية التي لا تحتوي لا على اتجاه عام ولا على المركبة الفصلية"، أما التعريف الإحصائي للسلسلة الزمنية المستقرة "فهي السلسلة التي يكون متوسطها الحسابي وتباينها ثابت عبر الزمن"، أي أن:

$$1).\ E(Y_t) = E(Y_{t+k}) = \mu \quad \forall_t . \forall_m$$
$$2).\ Var(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \delta^2 \cdot \forall_t$$
$$3).Cov(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu) - (Y_{t+m} - \mu)] = \gamma_m$$

وتعتبر دراسة الاستقرارية أحد الشروط المهمة عند دراسة السلاسل الزمنية، لأن غياب الاستقرارية قد يسبب عدة مشاكل قياسية، وهي مشكلة الانحدار الخاطئ " *Régression fallacieuse*"، والتي تجعل معظم الاختبارات الإحصائية مضللة، بالرغم من ارتفاع مختلف المعاملات الإحصائية (R^2) معامل التحديد، والارتباط (r)، واختبار معنوية المعلمات المقدرة...)، والتي تجعل النموذج مقبول إحصائيا، ومن أجل تفادي ذلك يجب إرجاع الاستقرارية للسلاسل الزمنية الغير المستقرة، ومنه عرفت طريقتين للكشف عن إستقرارية أو عدم إستقرارية المتغيرات أي سلسلة زمنية، وهما على التوالي دراسة « *Correlogrames* » التي من خلالها يتم الكشف عن مركبة الاتجاه العام، والمركبة الفصلية، واختبار الاستقرارية (اختبار الجذر الأحادي)، والتي من خلالها لا يتم فقط الكشف عن هاتين المركبتين، إنما تبيان الطريقة الأنجع لإرجاع السلسلة مستقرة، وعلى هذا الأساس فنرتكز على الطريقة الثانية.[124]

-1- اختيار الاستقرارية:

يمكن التمييز بين نوعين من المسارات، وذلك حسب ترتيب (*Nelson plasser*) سنة 1982.

أ- المسار من النوع "*TS*": « *Trend stationary* »

[124] - بن قدور علي: دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي- دراسة حالة الجزائر- مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد وتسير المؤسسة، المركز الجامعي د مولاي الطاهر سعيدة 2005/2004،ص207.

تتكون السلسلة غير المستقرة (TS)، من مركبتين، الأولى عبارة عن دالة خطية بدلالة الزمن،
في حين المركبة الثانية عبارة مركبة عشوائية (سلسلة التشويش الأبيض)، وهي مستقرة لتوقع رياضي منعدم.

لتكن لدينا سلسلة زمنية (y_t) وليكن لدينا ε_t انحراف السلسلة y_t،بالنسبة للاتجاه المحدد وعليه المسار (TS) الخطي يكتب على الشكل التالي:

$$P(L).\varepsilon_t = \theta(L)\cdot U_t \qquad U_t \rightarrow i.i.d\ \left(O_i\sigma_u^2\right)$$

$$y_t = \alpha_0 + \alpha_1.t + \xi_t \qquad [1]$$

حيث: α_0، α_1: ثوابت.

$\vartheta(L), P(L)$: معاملات التأخير.

في حالة ما إذا كانت: $\xi_t = U_t$ فإنه يمكن كتابة النموذج كما يلي:

$$y_t = \alpha_0 + \alpha_1.t + U_t \qquad U_t \sim i.i.d\left(o;\theta_\mu^2\right)$$

$$\begin{cases} \mathrm{E}(\mathrm{y}_t) = \alpha_0 + \alpha_1.t + U_t & \forall t \\ Var(y_t) = \theta_\mu^2 & \forall t \\ Cov(y_t; y_S) = 0 & \forall t; \forall S : t \neq S \end{cases}$$

ب- المسار من النوع "DS" *Differency stationary*

وتسمى هذه السلاسل بسلاسل المسار العشوائي. "*processus de marche aléatoire*"، إذ تكون فيها علاقة الاتجاه غير واضحة وهي عبارة عن المسارات التي يمكن إرجاعها مستقرة باستعمال معامل الفروقات ويكتب المسار "DS" من الدرجة الأولي كما يلي:

$$y_t = \beta + y_{t-1} + \xi_t \Leftrightarrow \Delta y_t = \beta + \xi_t$$

$$\varphi(L).\xi_t = K(L).\mu_t \qquad U_t \sim i.i.d\left(o;\theta_\mu^2\right)$$

يمثل معامل الفروق: $\Delta=(1-L)$.

متعدد الحدود: $K(L) ;\varphi(L)$

وكمثال بسيط للمسار (ΔS) الانتقال العشوائي مع $\varphi(L) \equiv K(L) \equiv 1$ و $\xi_t = U_t$.

$$\Delta y_t = \beta + U_t$$

$$y_t = \beta + y_{t-1} + U_t \qquad U_t \sim i.i.d(o;\theta_\mu^2)$$

2- اختبار الجذر الأحادي: (Unit Root)

قبل المرور إلى اختبارات الجذر الأحادي، نقوم بكتابة المتغيرات على شكل اتجاه عام وعشوائي، فتكون كل سلسلة زمنية من الشكل التالي:

$$Y_{jt} = td_{jt} + Z_{jt} \qquad A_j(L)Z_{jt} = B_j(L)\ \ell_{jt} \qquad [2]$$

حيث: td_{jt}: تمثل الاتجاه العام *déterministe* للمتغيرة Y_{jt}

Z_{jt}: تمثل المركبة العشوائية *Stochastique* من الشكل *ARMA*.[125]

e_{jt}: عبارة عن متغيرة تتبع التوزيع الطبيعي.

كما يمكن التعبير عن مركبة الاتجاه العام بالعلاقة التالية:

$$t_{dt} = K + \sigma_t$$

K ، σ : شعاعان للثوابت من الحجم *(n , 1)*.

لذا تسمح لنا اختبارات *(DF)* و *(ADF)*، بتبيان ما إذا كانت السلسلة مستقرة أو غير مستقرة، وذلك بتحديد ما إذا كان الاتجاه محدد أو عشوائي (عشوائي أو مختلط).

تستعمل اختبارات *DF* في حالة نموذج انحدار ذاتي من الدرجة *AR(1)1* تحت فرضية أن الأخطاء غير مرتبطة فيما بينها *(i,i,d)*، ولكن في الحالة العملية فإن الأخطاء تكون في معظم الأحيان مرتبطة فيما بينها لذا عمل كل من (Dickey-Fuller) على توسيع المجال إلى نموذج *AR(P)* بحيث *P>1*. والمعروف باختبار ديكي فولار الصاعد "*ADF*"ولها نفس ميزة (*DF*) مع تغير الجداول المتعلقة بالاختبارات والنماذج القاعدية فقط.

أ- اختبار ديكي وفولر (Dicky-Fuller) «D.F»

يقوم هذا الاختبار على تقدير النماذج القاعدية الثلاثة التالية، وذلك باستعمال طريقة "*OLS*":

النموذج (1) .... $y_t = \phi_1 Y_{t-1} + \varepsilon_t$

---

[125] - بن قدور على : مرجع سبق ذكره ،ص 208.

النموذج (2) .... $y_t = \phi_1 Y_{t-1} + c + \varepsilon_t$

النموذج (3) .... $y_t = \phi_1 Y_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t$

تحت الفرضيتين التاليتين:

$$H_0 : \phi_1 = 1$$
$$H_1 : \phi_1 \neq 1$$

عند تقدير معاملات وانحرافات النماذج (1)، (2) و (3) بطريقة « *OLS* »، العادية، تعطينا القيم $t\phi_1$، والتي هي بمثابة اختبارات (*t*) لاستودنت، (والذي يعبر عن علاقة المعامل بانحرافه المعياري)، في حالة $t\phi_1$، المحسوبة أكبر من (*T*) المجدولة، يوجد جذر أحادي، والمسار عبارة عن سلسلة غير مستقرة، عدم الاستقرار هذا باتجاه عام من نوع عشوائي *(Stochastique)*.

بعض الأسباب الإحصائية دفعت كل من « *Dickey-fuller* »، إلى اختبار $\phi_1 - 1$ بدلالة من ϕ_1 والنماذج المقدرة معطاة كما يلي:

$$\nabla Y_t = \rho Y_{t-1} + \varepsilon_t \qquad (1)$$
$$\nabla Y_t = \rho Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \qquad (2)$$
$$\nabla Y_t = \rho Y_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t \qquad (3)$$
$$\varepsilon \rightarrow i.i.d\left(0; \theta_\varepsilon^2\right), \qquad \rho = \phi - 1$$

وهنا اختبارات الجذر الأحادي تدرس إمكانية مساواة معامل المتغيرة المؤخرة للواحد (1)، في المعادلة الانحدارية التالية: $Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t$

حيث: $H_0 : \phi = 1$ المتغيرة لها المسار العشوائي.

$H_1 : |\phi| < 1$ المتغيرة مستقرة.

ب- اختبار Dickey-Fuller الصاعد « ADF »[126] :

إن اختبار *Dickey-Fuller* الصاعد « *ADF* » يعتبر أحد الاختبارات الإحصائية القوية للكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية، ومنه يتم تقدير النماذج القاعدية الثلاثة باستعمال طريقة « *OLS* » العادية كما يلي:

---

[126]- بن قدور علي: مرجع سبق ذكره ص210.

$$\nabla y_t = \rho Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \ \nabla Y_{t-j+1} + \varepsilon_t \ ....$$ النموذج (1)

$$\nabla y_t = \rho Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \ \nabla Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \ ....$$ النموذج (2)

$$\nabla y_t = \rho Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \ \nabla Y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \ ....$$ النموذج (3)

حيث أن: $\rho = \phi - 1$ ، $\varepsilon \to i.i.d\left(0; \theta_{\varepsilon}^{2}\right)$

ρ : عبارة عن درجة التأخير.

ومنه تكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا كان المعامل (ρ) يختلف جوهريا عن الصفر (0)، ويمكن الإثبات الرياضي أن المعامل (ρ) يساوي:

$$\rho = (\phi_1 - 1) \cdot (1 - \phi_1 - .... - \phi_{p-1})$$

ϕ_1 ، ϕ_2 ، ϕ_3 .... ϕ_{p-1} : معلمات.

ومنه يتم اختبار الفرضيات التالية:

$$H_0 : \phi_1 - 1 = 0$$
$$H_1 : \phi_1 - 1 < 0$$

المقدرة ϕ_1 درست من طرف *Dickey-Fuller*، وباستعمال طريقة المحاكاة بـ:« *Montécarlo* »، واستخرجوا جدولا للقيم الحرجة $(\hat{\phi}_1 - 1)$، *Ztabl* مقارنة بـ *Zcal* الحسابية حيث:

$$Z_{cal} = \frac{\hat{\phi}_1 - 1}{\hat{\delta}\hat{\phi}_1}$$

1. في حالة $Z_{cal} \geq Z_{tab}$ ، هذا يعني وجود جذر أحادي *(R.U)*، ومنه نقبل بالفرضية العدمية *(H0)*، وبالتالي السلسلة الزمنية غير مستقرة.

2. وفي حالة $Z_{cal} < Z_{tab}$ ، معناه السلسلة الزمنية مستقرة ويمكن تحديد قيمة ρ عن طريق اختبار القيمة التي تقوم بتدنية معيار « *Akaike* » 1979، أو معيار « *Schwarz* » 1978 حيث:

$$Akaike(\rho) = n\log\left(\delta^2_{\hat{\varepsilon t}}\right) + 2(3+\rho)$$

$$scharz(\rho) = n\log\left(\delta^2_{\hat{\varepsilon t}}\right) + (3+\rho)\log\ n$$

$\left(\delta^2_{\hat{\varepsilon t}}\right)$: *Var* الأخطاء العشوائية بعد عملية التقدير.

n: المشاهدات.

إن عملية الاختبار تتم وفق المراحل الآتية:

1-تقدير النموذج [3]:

إذا تم قبول الفرضية العدمية H_0، يعني هذا أن السلسلة الزمنية غير مستقرة أي يوجد بها جذر أحادي، ومنه اختبار معنوية المعامل *b*، (معامل الاتجاه *Tendence*)، باستعمال اختبار *(t)* لاستوذنت « *Student* »، فإذا كان يختلف عن الصفر فهذا يعني أن السلسلة الزمنية من المسار *(Ts)* وأنجع طريقة لإرجاعها مستقرة هي تقدير معادلة الاتجاه العام ليتم الإجراء الدراسة على حد التصادفية (البواقي)، أما إذا رفضنا الفرضية العدمية (H_0)، وتم قبول الفرضية البديلة نمر إلى المرحلة الثانية أي تقدير النموذج [2].

2- تقدير النموذج [2]:

إذا تم قبول (H_0)، يعني وجود جذر أحادي، ومنه السلسلة غير مستقرة من مسار *Ds*، يتم بعدها اختبار معنوية المعامل الثابت (*c*) باستعمال اختبار « *student* »، فإذا كان هذا الأخير يختلف عن الصفر معناه أن السلسلة الزمنية من المسار *DS* ذو انحراف، وأحسن طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروق، مع إضافة *C* الثابت، أما إذا كان يختلف عن الصفر، فهذا يعني أن السلسلة من المسار (*DS*) دون انحراف، وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروق دون إضافة الثابت (*C*).

أما في حالة قبول الفرضية البديلة H_1 فيجب تقدير النموذج [1].

1- تقدير النموذج [1]:

في حالة قبول فرضية العدمية H_0، معناه أن السلسلة الزمنية غير مستقرة من المسار *DS* دون انحراف وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات، أما في حالة قبول الفرضية H_1 يعني هذا أن السلسلة الأصلية مستقرة.[127]

المطلب الثاني: الدراسة التطبيقية

التعريف بالمتغيرات:

إن قيم المتغيرات المراد دراستها، والتي أخذناها من مصادر مختلفة، غير متجانسة في الحجم، كون بعضها يحسب بالدولار والبعض بالدينار فقد قمنا بإدخال اللوغاريتم على كل المتغيرات.

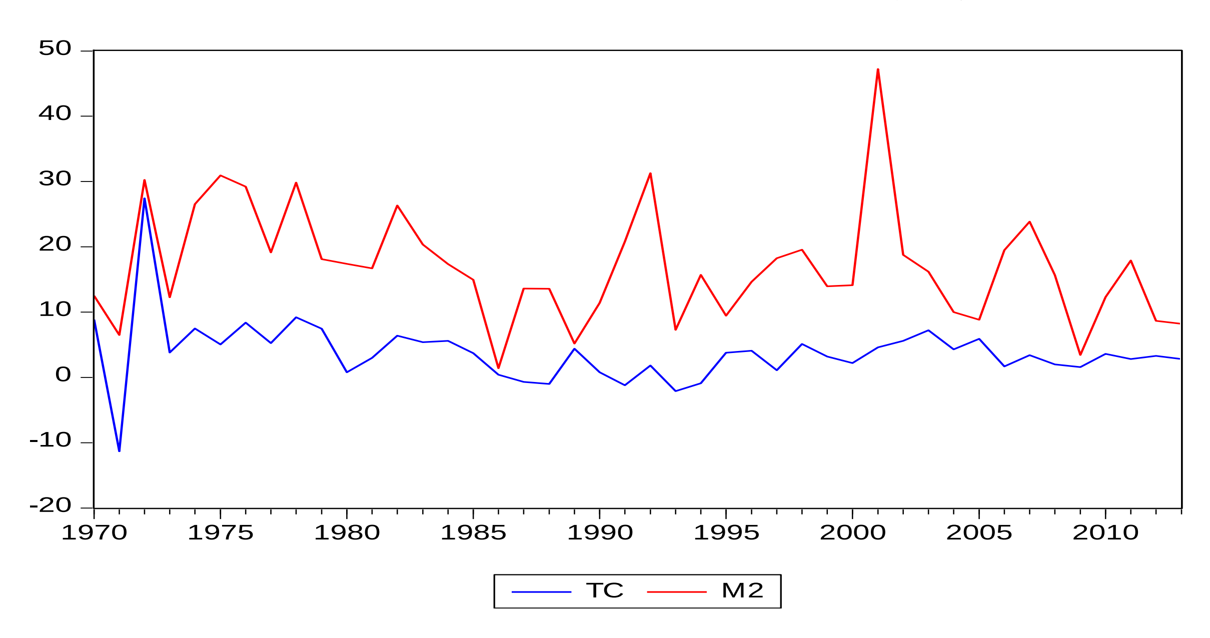
هذه البيانات هي عبارة عن بيانات سنوية للفترة الممتدة من سنة 1970 إلى سنة 2013 ، أي

حجم العينة المستعلمة هي 34 مشاهدة، وهو حجم صغير نوعا ما من الحد الأدنى المطلوب للقيام بهذه الاختبارات. وتتمثل متغيرات الاقتصاد الكلي المراد دراستها في:

- **متغيرة النمو الاقتصادي** : ورمزنا لها بالرمز *TC* وبعد إدخال اللوغاريتم عليها نرمز لها بالرمز *LTC*، البيانات مأخوذة من إحصائيات صندوق النقد الدولي (*CD- IFS/FMI*) .

- **متغيرة الكتلة النقدية:** ورمزنا لها بالرمز M2 وبعد إدخال اللوغاريتم عليها نرمز لها بالرمز LM2، البيانات مأخوذة من إحصائيات صندوق النقد الدولي *(CD- IFS/FMI)*.

المنحني رقم (04): تطور الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي من 1970-2013.



المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات.

[127] - بن قدور على : مرجع سبق ذكره، ص212.

اختبار الجذر الأحادي(ADF) :

للقيام باختبار "*ADF*" على كل متغيرة نستعمل طريقة "*OLS*" لتقدير النماذج القاعدية الثلاثة لكل متغيرة.

1- لوغاريتم النمو الاقتصادي:

$$\nabla LTC = \rho.LTC_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j.\nabla LTC_{t-j+1} + \xi_t$$

$$\nabla LTC = \rho.LTCi_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j.\nabla LTC_{t-j+1} + c + \xi_t$$

$$\nabla LTC = \rho.LTC_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j.\nabla LTC_{t-j+1} + c + d + \xi_t$$

2- لوغاريتم *الكتلة النقدية* M2:

$$\nabla LM2 = \rho.LM2_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j.\nabla LM2_{t-j+1} + \xi_t$$

$$\nabla LM2 = \rho.LM2_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j.\nabla LM2_{t-j+1} + c + \xi_t$$

$$\nabla LM2 = \rho.LM2_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j.\nabla LM2_{t-j+1} + c + d + \xi_t$$

حيث أن : (∇) تفاضل المتغيرة.

اختبار الـ *ADF* يرتكز على الفرضيات التالية:

$$H_0 = \phi_j = 1$$
$$H_1 = \phi_j < 1$$

1. قبول الفرضية العدمية H_0 معناه وجود جذر أحادي، ومنه السلسلة الزمنية غير مستقرة، وباستعمال طريقة "*OLS*" لتقدير $ø_j$ في النماذج الثلاثة. فإننا نحصل على $t.ø_j$ التي تخضع لتوزيع "*Student*"، فإذا كانت $t.ø_j$ القيمة المحسوبة أكبر من إحصائية "*Student*" الجدولية، فإننا نقبل الفرضية H_0. أي يوجد جذر أحادي.

2. وأما إذا كانت $t.ø_j$ أصغر من إحصائية "*Student*" الجدولية، فإننا نرفض الفرضية العدمية، ونقبل الفرضية البديلة، ومنه فإن السلسلة مستقرة.

I. اختبار **ديكي فولر الصاعد** ADF (1970-2013):

باستعمال برنامج Eviews 8 نتحصل على النتائج التالية:

الجدول (06): *ADF Test*

المتغيرة	درجة التأثير-log mic	القيمة المحسوبة ADF (t.øj)"	احتمال وجود (R) جذر أحادي (Prob-RU)
LTC	9	-0.822439	0.3522
LM2	9	-1.215715	0.6562

المصدر : برنامج EVIEWS08

باستعمال برنامج "*EVIEWS*" تظهر النتائج في الجدول (1) أن قيمة "*ADF (t.øj)*" المحسوبة أكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى معنوية *1% ; 5% ; 10%* كما يظهر احتمال وجود جذر أحادي، أكبر عند جميع مستويات المعنوية، ومنه قبول الفرضية العدمية $H_0 = \phi_j = 1$ ، وبالتالي كل متغيرات الاقتصاد الكلي المدروسة غير مستقرة، ولإرجاعها مستقرة نطبق عليها الفروق من الدرجة (1).

الجدول رقم (07):الاختبار " *ADF*" الدرجة الأولى.

المتغيرة	درجة التأثير-log mic	القيمة المحسوبة"ADF (t.øj)	احتمال وجود (R) جذر أحادي (Prob-RU)
LTC	**0**	-17.32082	**0.000**
LM2	**0**	-10.26038	**0.000**

المصدر : برنامج EVIEWS08

السلستين الزمنيتين للمتغيرتين LTC، LM2 متكاملين من الدرجة الأولى.

$$LTC,LM2 \longrightarrow COI(1).$$

تقدير المعادلة:

$$LTC= 14.23505+0.738406M2$$

الجدول رقم(08): تقدير المعادلة

Dependent Variable: LM2

Method: Least Squares

Date: 05/05/15 Time: 13:48

Sample: 1970 2013

Included observations: 44

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0038	3.065554	0.240872	0.738406	LTC
0.0000	9.395914	1.515026	14.23505	C
17.02455	Mean dependent var		0.182842	R-squared
8.784609	S.D. dependent var		0.163385	Adjusted R-squared
7.049877	Akaike info criterion		8.034986	S.E. of regression
7.130976	Schwarz criterion		2711.562	Sum squared resid
7.079952	Hannan-Quinn criter.		-153.0973	Log likelihood
1.648313	Durbin-Watson stat		9.397620	F-statistic
			0.003789	Prob(F-statistic)

***المصدر : برنامج* EVIEWS08**

المطلب الثالث: دراسة السببية بين M2 وTC

دراسة العلاقات السببية بين متغيّر الكتلة النقدية و النمو الاقتصادي في الجزائر:

سنحاول اختبار اتجاه العلاقة السببية باستعمال طريقة "Granger" بين المتغيرين بين لوغاريتم النمو الاقتصادي ولوغاريتم الكتلة النقدية. إذن اختبار "Granger" يرتكز على المعادلات التالية:

$$\nabla(LTC_t)_2 = \sum_{i=1}^{p} \tilde{\phi}_i . \nabla(L,m2_{t-1})_2 + \xi_t \qquad [1]$$

$$\nabla(LTC_t)_2 = \sum_{i=1}^{p} \tilde{\psi}_i . \nabla(LTC_{t-1})_2 + \xi_t \qquad [2]$$

$$\nabla(LTC)_2 = \sum_{i=1}^{p} \tilde{\theta}_i . \nabla(LTC_{t-1})_2 + \sum_{i=1}^{p} \tilde{\lambda}_i . \nabla(Lm2_{t-1})_2 + \xi_t \qquad [3]$$

$$\nabla(Lm2_t)_2 = \sum_{i=1}^{p} \tilde{\gamma}_i . \nabla(Lm2_{t-1})_2 + \sum_{i=1}^{p} \tilde{\Gamma}_i . \nabla(LTC_{t-1})_2 + \xi_t \qquad [4]$$

إذا تم قبول الفرضية H_0 و رفض H_1 فإن العلاقة السببية تكون من تفاضل المتغير الثاني إلى تفاضل المتغير الأول:

ولاختبار هاتين الفرضيتين نقوم بحساب F الإحصائية (F^*) حيث:

$$F^* = \frac{(N-K)/SSR_\mu}{d/SSR_r - SSR_\mu}$$

حيث:

F^*: الإحصائية المحسوبة F-statistic.

N: تمثل عدد المشاهدات للمعادلة غير المشتقة (غير المختزلة).

K: تمثل عدد المعادلات الأصلية.

d: الفروق بين المعادلات.

SSR_r: تمثل مجموع مربعات البواقي في المعادلات [3] و [4].

SSR_μ: تمثل مجموع مربعات البواقي في المعادلات المشتقة [1] و[2].

إذا كانت (F^*) أكبر من إحصائية "Fisher" المجدولة نرفض الفرضية العدمية، ونقبل الفرضية البدلية أي وجود علاقات سببية، أما إذا كانت (F^*) المحسوبة أصغر من إحصائية

"*Ficher*" الجدولية، نقبل الفرضية العدمية، أي عدم وجود علاقات سببية، إذن باستعمال اختبار "*Granger*" وبرنامج "*Eviews*" لاختيار العلاقة السببية استطعنا اختيار ما يلي:

الجدول رقم(09): اختيار سببية "*Granger*" بين النمو الاقتصادي و الكتلة النقدية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/06/15 Time: 10:25
Sample: 1970 2013
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
TC does not Granger Cause M2	42	2.94741	0.0649
M2 does not Granger Cause TC		0.63991	0.5331

المصدر : برنامج **EVIEWS08**

نلاحظ من الجدول أن القيمة المحسوبة أكبر مقارنة بالقيمة المجدولة معناه لا توجد علاقة بين المتغيرين المدروسين أي أن الكتلة النقدية لا تؤثر في معدلات النمو الاقتصادي بمعنى ليست هناك تكامل مشتركة بين الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل أي عدم وجود سببية بين هذين المتغيرين.

خاتمة الفصل:

بعد تطبيقنا لاختبارات لبرنامج **EVIEWS08** توصلنا إلى نتيجة بأنه ليس هناك علاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1970 إلى سنة 1990 ولعل السبب في ذلك هو عدم توظيف كمية الكتلة لنقدية المصدرة من البنك المركزي في القطاعات المنتجة .

الخاتمة:

من خلال تتبع مسار السياسة النقدية و كذا معدلات النمو الاقتصادي، بالمقابل مع تطور أداء الاقتصادي الوطني نتيجة تغيير التوجه الاقتصادي، من اقتصاد موجه مركزي إلى تبني نظام اقتصاد السوق، و الذي نادى بضرورة تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية، نجد أن الهدف من كل هذا هو سعي السلطات العامة إلى رسم سياسة اقتصادية بمختلف وسائلها و أدواتها ترتقي إلى ضمان الاستقرار النقدي و تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، و منه الوصول إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية موجبة نوعا ما، و لكن التحدي الذي وقف أمام السلطات النقدية في الجزائر هو إتباع إستراتيجية نقدية تضمن تقليص الفارق بين كمية و حجم المعروض النقدي المصدر و المتداول و مستوى النمو الاقتصادي.

من خلال دراستنا لهذا الموضوع يتضح لنا أن الجزائر و رغم كل الإصلاحات التي قامت بها إلا أن سياستها وإستراتيجيتها المتبعة لم تعطي أية نتيجة فيما يتعلق بالعلاقة بين

المعروض النقدي ومعدلات النمو الاقتصادي، أي أن كمية وحجم المعروض النقدي ليس له أي تأثير على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر .

اختبار الفرضيات:

بعد دراسة الموضوع هذا البحث ومحاولة الإحاطة ببعض جوانبه ، يمكننا إجراء اختبار لفرضياته كمايلي:

- ❖ **الفرضية الأولى:** ساهمت البرامج والإصلاحات المطبقة في الجزائر إلى دعم معدلات النمو الاقتصادي، **وهذه الفرضية مرفوضة** فمن خلال الدراسة لاحظنا أنه رغم تطبيق برامج وإصلاحات إلا أن الاقتصاد الجزائري لم يرقى إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي كما يتطلع له.
- ❖ **الفرضية الثانية:** ليست هناك علاقة بين كمية المعروض النقدي ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، **هذه الفرضية مقبولة** من خلال الدراسة القياسية لتأثير المتبادل بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر استنتجنا أن حجم وكمية الكتلة النقدية لا تؤثر في معدلات النمو الاقتصادي والعكس صحيح.

نتائج البحث:

- ❖ من خلال الدراسة لاحظنا أن السياسة النقدية أو بمعنى أخر الكتلة النقدية لا تؤثر في معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.
- ❖ ارتفاع أو انخفاض معدل النمو الاقتصادي ليس له أي تأثير على حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق الجزائرية.
- ❖ لاحظنا أن الاقتصاد الجزائري ورغم تطبيق مختلف الإصلاحات والتعديلات والبرامج إلا أنه لزال أمامه شوط لتحقيق الأهداف المرجوة.

التوصيات:

- ✓ الاهتمام بمجال السياسة النقدية وإعادة تقييم شامل لدورها في الاقتصاد.
- ✓ الانتقال من اعتماد أدوات السياسة النقدية المباشرة إلى تطبيق أدوات السياسة النقدية غير المباشرة نظرا لاعتبارها أكثر فعالية.
- ✓ اعتماد سياسات اقتصادية تساهم في التحفيز على الادخار،لزيادة دور البنك كوسيط مالي.

- ✓ تهيئة المناخ اللازم للاستثمار الحقيقي قصد تنويع الاقتصاد الجزائري، والتوجه نحو التصدير خارج قطاع المحروقات.
- ✓ حفز الاستثمار في محفظة الأوراق المالية من أجل ضمان قنوات قانونية لإنسياب النقود في الاقتصاد ومنه تقليص من تمثيل الاقتصاد غير الرسمي، وبالتالي التحكم في النقود المتداولة في الاقتصاد الجزائري وتقليص تسرب النقود خارج الجهاز المصرفي.

قائمة المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1* احمد أبو الفتوح الناقة،نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001 .

2* احمد عبد المنعم عفر ،وآخرون: السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، بدون طبعة ،2000.

3* احمد فريد مصطفى، سمير محمد السيد حسن ،السياسة النقدية و البعد الدولي للاورو ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000.

4* أسامة بشير الدباغ: البطالة والتضخم ،الأهلية للنشر والتوزيع، الط1 ،2007.

5* إسماعيل عبد الرحمن، عريقات حربي: مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن،2004.

6* بلعزوز بن علي : محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ،الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ،الجزائر ،ط2، 2004.

* بلعزوز بن علي :محاضرات في النظريات و السياسة النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ط3 ، 2008.

7* بن قدور علي : الاقتصاد الكلي1 ، مطبوعة في المقياس، جامعة سعيدة 2013-2014.

8* جمال حلاوة، علي صالح: مدخل إلى التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

9* وحيد مهدي عامر:السياسة النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي (النظرية والتطبيق)، الدار الجامعية، الإسكندرية الطبعة الأولى، 2010.

10* وليد مصطفى شاويش: السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، الولايات المتحدة الأمريكية ،الطبعة الأولى 2011.

11* وسام ملاك:النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت 2000.

12* زكريا الدوري، يسرا السامرائي :البنوك المركزية والسياسة النقدية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الطبعة العربية ،عمان ،الأردن،2013.

13* حازم البني: من النمو والتنمية إلى العولمة والغات، المؤسسة الوطنية للكتاب، طرابلس،لبنان2010.

14* طالب محمد عوض: مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية ، الأردن 2006.

15* - محمود يونس، عبد النعيم مبارك، مقدمة النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2002.

16* محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر احمد: النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية،الإشعاع الفنية،مصر 1999.

17* محمد صالح القريشي: اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية ،أثراء للنشر والتوزيع،عمان ،الطبعة1، 2009.

18* ناصر دادي، عبد الرحمن العايب: البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد- من خلال حالة الجزائر- ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون،الجزائر2010

19* سامي خليل: المفاهيم والنظريات الأساسية، الكويت 1994.

20* عباس كاظم الدعمي :السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية ،دار الصفاء، عمان،ط 1 -2010.

21* عبد المنعم السيد علي ،نزار سعد الدين العيسى ، النقود والمصارف و الأسواق المالية ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ،2004.

22* عبد المطلب عبد الحميد: النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر 2006.

23* عبد الفتاح محمد قنديل ، سلوى علي سليمان، مبادئ الاقتصاد ، جامعة القاهرة 1999.

24* عبد القادر محمد عبد القادر عطية: اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، طبعة 2002-2003.

25* عصام عزيز شريف: مقدمة في لقياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1981.

26* فلي حسن خلف، النقود و البنوك، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، عمان ط1- 2006.

27* فليح حسين خلف: الاقتصاد الكلي ،عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، الأردن 2006.

28* فريد راغب النجار: إدارة الإنتاج والعمليات والتكنولوجيا- مدخل تكاملي تجريبي، دار الإشعاع للنشر، الإسكندرية، طبعة 1997.

29* صبحي تادر يس قريصة ،احمد رمضان نعمة الله ، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، بيروت .

30* رشيد بن الذيب : اقتصاد جزئي: نظرية وتمارين ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003.

31* شيحة مصطفى رشيد ، الاقتصاد النقدي و المصرفي ، الدار الجامعية ، ط5، لبنان، 1985.

32* خضير عباس المهر: التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية ،عمادة شؤون المكتبات ،جامعة الرياض،الطبعة الأولى 1981.

33* غراب رزيقة : الاقتصاد الجزئي ، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع ، تيزي وزو ، الجزائر 2004.

قائمة المذكرات:

1* البحري عبد الله : أثر العولمة على فعالية السياسة النقدية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع : نقود ومالية، جامعة الجزائر 2005

2* بن الدين محمد أمين : دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي – حالة الجزائر- رسالة ماجستر في العلوم التسيير، فرع: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2009 /2010.

3* بن عبد الفتاح دحمان: السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي، أطروحة دكتوراه دولة في الاقتصاد ،فرع نقود ومالية ، جامعة الجزائر ،2004.

4* بن قدور على: دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي- دراسة حالة الجزائر- مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد وتسير المؤسسة، المركز الجامعي د مولاي الطاهر سعيدة 2004/2005.

5* بنابي فتيحة : السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة احمد بوقرة ، بومرداس، الجزائر2008 -2009.

6* بوزعرور عمار : السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،فرع التخطيط،جامعة الجزائر 2008.

7* تاج عبد الكريم : نماذج النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر ،2003/2002

8* تجيني إيمان : تقدير دالة الإنتاج في الجزائر باستعمال دالة كوب دو قلاس ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي ونمذجة ، جامعة معسكر، 2012/2011

9* حمزة مرادسي : دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات، جامعة باتنة 2010/2009

10* رسول حميد : العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص: تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر 2008

11* شملول حسيبة :أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، رسالة لنيل شهادة الماجستير ، علوم الاقتصادية : فرع النقود والمالية ، جامعة الجزائر ،2001

12* صالحي عبد القادر:السياسة النقدية لتحقيق عملية الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود وتمويل ،جامعة باجي مختار،عنابة 1999

13* صواليلي صدر الدين: النمو والتجارة دولية في الدول النامية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع : اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر 2006.

14*عمراني حياة: اثر درجة الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: الطرق الكمية في التسيير، جامعة سعيدة،2013.

15* عيسى الزاوي :اثر الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية،رسالة ماحستر في علوم التسيير ،فرع نقود ومالية،جامعة الجزائر،2008

16* قدي عبد المجيد: فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية ، دراسة النظام الجزائري في الفترة 1995/1988، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية – جامعة الجزائر- 1995

17* كبداني سيدي أحمد : أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد، جامعة تلمسان، 1012-2013

18* كريمة قويدري: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية دولية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2010-2011
19* لعزازي حسيبة : دور وفعالية السياسة النقدية ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع نقود وبنوك ، جامعة الجزائر03 ، 2011
20* محمد فودوا: السياسة النقدية في ظل اقتصاديات العولمة و أهم الإصلاحات من اجل المسايرة ،حالة الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع النقود المالية ، جامعة الجزائر2000
21*ملياني حسين: مناخ الأعمال والنمو الاقتصادي في الجزائر بين 2004-2012، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: تصميم وتحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، جامعة معسكر ،2011-2012.
22* ناصر الدين قريبي: أثر الصادرات على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص: اقتصاد دولي، جامعة وهران 1013-2014
23* نجاة مسمش: فعالية السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة .
المجلات:
1* خالدي خديجة : أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد02،جامعة الشلف2005،.
2* زوزي محمد: إستراتجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية ، مجلة الباحث، العدد08، الجزائر، 2010

3* الطيب داودي : تقسيم العمل، اليد الخفية و الحافز الاقتصادي،بين ابن خلدون وأدم سميث، مجلة العلوم الإنسانية جامعة بسكرة ، العدد الثامن، 2005،ص07.

4* كربالي بغداد : نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية ،العدد الثامن، جامعة بسكرة ، 2005

المؤتمرات:
1*عثماني انبسة ، بوحصان لامية: دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي : تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار والنمو الاقتصادي 2001-2014، 11/12 مارس 2013، جامعة سطيف1.

2* صالح تومي ، راضية بختاش : أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة الجزائر 2004.

المراجع باللغة الفرنسية:

1*Marc montoussè. Economiè monètaire et financière. Edition Brèal.2000.

2* Xavier Bradley ,christian Descamps,Monnaine banque financement,èdition Dalloz France , 2005.

3* Peut burgenmeire , analyse et politique ;ed :economica :paris 2002.

4* Kareheline schubertK;Macroèconomè;comportrment et croissance; 2ème èditiom vuibut; fance2000.

5*Boutaleb Kouider,<<Bonne Gouvernance et devloppement : le cas de l'Algérie >>,2°Colloque bi-annuel sur :<<Economie Politique de la Gouvernance>> Université de Bourgogne,Dijion-France ,02-03 Décembre 2005.

القوانين:

القانون 10/90 المؤرخ في 1410/09/19 الموافق ل 14 أفريل 1990 المتضمن قانون النقد والقرض.

الملحق رقم01: اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية.

1/ النمو الاقتصادي TC:

Null Hypothesis: LTC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 7 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0717	-2.776439	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.626784	1% level	Test critical values:
	-2.945842	5% level	
	-2.611531	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LTC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 7 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.3464	-2.456405	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.234972	1% level	Test critical values:
	-3.540328	5% level	
	-3.202445	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LTC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 9 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.3522	-0.822439	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.634731	1% level	Test critical values:
	-1.951000	5% level	
	-1.610907	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

2/ الكتلة النقدية M2:

Null Hypothesis: LM2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 9 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.6562	-1.215715	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.639407	1% level	Test critical values:
	-2.951125	5% level	
	-2.614300	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LM2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0001	-5.741722	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.186481	1% level	Test critical values:
	-3.518090	5% level	
	-3.189732	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LM2 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 8 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.1495	-1.392225	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.632688	1% level	Test critical values:
	-1.950687	5% level	
	-1.611059	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

تطبيق الفروقات:

1* النمو الاقتصادي:

Null Hypothesis: D(LTC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-17.12125	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.596616	1% level	Test critical values:
	-2.933158	5% level	
	-2.604867	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LTC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-16.98219	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.192337	1% level	Test critical values:
	-3.520787	5% level	
	-3.191277	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LTC) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-17.32082	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.621185	1% level	Test critical values:
	-1.948886	5% level	
	-1.611932	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

2* الكتلة النقدية:

Null Hypothesis: D(LM2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic

0.0000	-10.13416	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.596616	1% level	Test critical values:
	-2.933158	5% level	
	-2.604867	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LM2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-10.08122	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.192337	1% level	Test critical values:
	-3.520787	5% level	
	-3.191277	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LM2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-10.26038	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.621185	1% level	Test critical values:
	-1.948886	5% level	
	-1.611932	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.